





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّهُ لَنْ دَوَّاعٍ سُرُورًا مَشَارِكَةً إِخْوَانًا رُبِيسَ وَأَعْضَاءَ غُرْفَةِ
تِجَارَةِ وَصَنَاعَةِ الْكُوَيْتِ إِحْتِفَالَهُمْ بِذِكْرِكَ سُرُورًا مَحْسِينِ عَامًّا عَلَى
تَأْسِيسِ غُرْفَةِ تِجَارَةِ وَصَنَاعَةِ الْكُوَيْتِ ، مَشِيدِينَ بِالدُّورِ الْفَاعِلِ
وَالرَّامِ الذِّكْرَ تَقُومُ بِهِ الْغُرْفَةُ فِي خِدْمَةِ أَعْضَائِهَا ، وَجُهِودِهَا الْمُقَدَّرَةِ
فِي التَّعْرِيفِ بِالْمَنَافِعِ وَالْفُرْصِ الْإِسْتِمَارِيَّةِ فِي الْبَهْرَةِ عِبْرَ انْشِطَتِهَا
الْمُكْتَفَةِ ، وَتَوَاجُهِهَا الدَّائِمِ فِي الْمَعَارِضِ التِّجَارِيَّةِ الْمَحَلِّيَّةِ وَالْإِقْلَامِيَّةِ
وَالدُّوَلِيَّةِ .

وَبِطَيْبِ لَنَا بِهَذَا الْمُنَاسِبَةِ أَنْ نَهْنِئُ الْأُخُوَّةَ رُبِيسَ وَأَعْضَاءَ
مَجَالِسِ إِدَارَةِ الْغُرْفَةِ وَجَمِيعِ أَعْضَائِهَا وَالْعَامِلِينَ فِيهَا بِمَقْدَرِيَّتِ
إِسْرَامَاتِهِمْ فِي الرَّحْمِ بِعَمَلِ الْغُرْفَةِ ، وَوَصُولِهَا إِلَى هَذَا الْمَسْتَوَى
الْعَالِيِّ وَالْمُتَمَيِّزِ فِي مَجَالِ الْخِدْمَاتِ وَالْمُبَارَاةِ ، مَسْتَذَكِرِينَ
فِي الْوَقْتِ ذَاتَهُ بِكُلِّ التَّقْدِيرِ الْجُهِودِ وَالْأَدْوَارِ الْتَارِيخِيَّةِ الْكَبِيرَةِ
وَالْمُخْلِصَةِ الَّتِي بَدَلَهَا الرَّعِيلُ الْأَوَّلُ مُؤَسَّسِي الْغُرْفَةِ ، وَنَهَاطَتِ
الْأُخُوَّةَ رُؤَسَاءَ مَجَالِسِ إِدَارَتِهَا وَأَعْضَاءِهَا السَّابِقِينَ مِمَّنْ تَعَاقَبُوا
عَلَى رِئَاسَةِ إِدَارَةِ الْغُرْفَةِ .

مَطْلَعِينَ بِهَذَا الْمُنَاسِبَةِ إِلَى مَوَاصِلَةِ الْأُخُوَّةِ رَهَابِ الْأَعْمَالِ سَاهِمَاتِهِمْ
النَّشِطَةِ وَالْفَعَالَةِ فِي خِدْمَةِ مَشَارِيعِ التَّنْمِيَّةِ الْمُسْتَدَامَةِ فِي الْبَهْرَةِ ، وَمَشَارِكَةِ
الْقَطَاعِ الْخَاصِّ بِعَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ الَّتِي تَشْهَدُهَا الْبَهْرَةُ .
وَفِي اللَّهِ الْجَمِيعِ وَسَدَّرَ عَلَى دُرُوبِ الْخَيْرِ الْخَطِيئِ لِكُلِّ مَا فِيهِ
خَيْرٌ وَطَنْنَا الْعَزِيزِ وَرَفَعْنَا شَأْنَهُ .

صَبَّاحُ اللَّهِ مُحَمَّدُ الْجَابِرُ الصَّبَّاحُ

أَمِيرُ دَوْلَةِ الْكُوَيْتِ

الرُّبِيعَاءُ : ٢٣ ذُو الْقَعْدِ ١٤٣٠ هـ
الْمُؤَافَقُ : ١١ نَوْصَبِر ٢٠٠٩ م

مجلس الإدارة

علي محمد ثنيان الغانم

رئيس مجلس الإدارة

هلال مشاري هلال المطيري

النائب الأول للرئيس

خالد عبدالله حمد الصقر

النائب الثاني للرئيس

صلاح فهد المرزوق*

أمين الصندوق الفخري

عبد الوهاب محمد الوزان

نائب أمين الصندوق الفخري

عبدالله سعود الحميضي

عضو المكتب

وليد خالد حمود الدبوس

عضو المكتب

الأعضاء

أحمد سليمان القضيب

أسامة محمد يوسف النصف

أنس خالد ناصر الصالح

حسين علي الخرافي

خالد عبدالرحمن المضاحكة

خالد مشاري الخالد

دبوس فيصل غانم الدبوس

ضرار يوسف الغانم

طارق بدر سالم المطوع

طلال جاسم محمد الخرافي

عادل عيسى حسين اليوسفي

عبدالله عبداللطيف الشايع

عصام محمد البحر

عيسى أحمد محمد الكندري

فهد يعقوب يوسف الجوعان

محمد حمود زامل الفجي

ناصر محمد السايير

المدير العام

رباح عبدالرحمن الرباح

* توفي بتاريخ 2010/1/19 رحمه الله

مدققو الحسابات أنور القطامي وشركاه - جرانت ثورنتون

الفهرست

- ملخص تنفيذي وتقديم السيد رئيس مجلس الإدارة 10

الفصل الأول: القضايا الاقتصادية التي عالجتها الغرفة

- الغرفة تمثل القطاع الخاص العربي في القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية 16
- مذكرة حول معالجة الأزمة المالية الاقتصادية 17
- ملاحظات على مشروع قانون بشأن التأمين ضد البطالة 22
- وقفة تقييم مع المرسوم بالقانون بشأن تعزيز الاستقرار المالي بالدولة 24
- الغرفة تقترح تعديل نظام التصفية الفورية للبضائع 25
- الإصلاح الاقتصادي شرط أساسي لنجاح إستراتيجية المركز المالي والتجاري 26
- الموقوفات التي تواجه شركات التمويل والبنوك ووكلاء السيارات والأجهزة الكهربائية 30
- مذكرة الغرفة حول تطوير إجراءات استخراج إذن الإفراج عن البضائع الالكترونية والكهربائية 31
- معالجة آثار قرار زيادة نسب العمالة الوطنية لدى الجهات غير الحكومية 33
- ملاحظات الغرفة حول الإستراتيجية الوطنية الشاملة للمرور 34
- قراءة متأنية في مشروع قانون العمل في القطاع الأهلي 36
- ملاحظات حول تفعيل دور قطاع الأعمال ضمن المخطط الهيكلي الثالث ومقترح الإطار العام لخطة التنمية الخمسية لدولة الكويت 43
- آليات العمل والخطوات المستقبلية للقطاع الخاص في سياق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسياحة 49

اللقاءات القطاعية

- - لقاء مع ممثلي اتحاد المصارف الكويتية 52
- - .. و لقاء مع ممثلي شركات المقاولات الإنشائية 52
- قضايا أخرى عالجتها الغرفة 52

الفصل الثاني: لقاءات ومؤتمرات وندوات

اللقاءات

لقاءات مع قيادات رسمية كويتية

- لقاءات مع حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله و رعاه 54
- مع معالي نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير الدولة لشؤون التنمية، وزير الدولة لشؤون الإسكان 54
- مع معالي وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية 56
- مع معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل 56

لقاءات مع كبار الضيوف الرسميين للدولة

- شخصيات وقيادات سياسية واقتصادية زارت البلاد 58
- كبار الشخصيات الذين زاروا الغرفة 58

المؤتمرات

- ملتقى الكويت المالي 59

الندوات

- لقاء استثماري عراقي 61
- ندوة سوق دمشق للأوراق المالية .. آفاق وتطلعات 61
- حلقة نقاشية بعنوان الاستثمار الأجنبي في الكويت وسبل تطويره 61

فعاليات أخرى

- الغرفة تباشر تقديم بعض خدماتها الالكترونية على موقع الحكومة الالكترونية 62
- للغرفة فرع في خيطان 62
- مجموعة من طالبات قسم علوم المعلومات بكلية البنات - جامعة الكويت تزور الغرفة 62
- .. ومجموعة من طالبات كلية العلوم الإدارية وكلية الدراسات التجارية أيضاً 62
- الغرفة تستضيف احتفالية منظمة العمل الدولية 63
- درع تذكاري من الجمعية الكويتية لحماية البيئة 63
- .. و درع آخر من وزير التجارة والصناعة 63
- **الغرفة تحتفل بمرور خمسين عاماً على تأسيسها** 65

الفصل الثالث: نشاطات الغرفة في المجالين العربي والدولي

وفود كويتية إلى الخارج

- وفود نظمتها الغرفة: 72
- وفود رسمية شاركت فيها الغرفة: 72
- اللجان المشتركة: 72

أنشطة دولية أخرى

- أولاً: في نطاق مجلس التعاون الخليجي 73
- ثانياً: على الصّعيد العربي 74
- ثالثاً: على الصّعيد العالمي 75
- الوفود التجارية التي استقبلتها الغرفة خلال عام 2009 77
- بروتوكولات وقعها الغرفة عام 2009 80

الفصل الرابع: الخدمات الإدارية والتنظيمية التي تؤديها الغرفة

- موجز إحصائي لخدمات الغرفة الإدارية والتنظيمية 82
- المعاملات 83

- 84.....المراسلات
- 85.....اللجان:
- 85 - اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.....
- 85..... - أهم اللجان المشتركة الدائمة.....
- 86..... - اللجان المشتركة المؤقتة.....
- 87.....مركز عبدالعزيز حمد الصقر للتدريب.....
- 88.....مركز الكويت للتحكيم التجاري.....
- 89.....مركز مركز أصحاب الأعمال.....

الفصل الخامس: الحسابات الختامية

- 92..... تقرير مراقب الحسابات:
- 93..... بيان الدخل كما في 31 ديسمبر 2009.....
- 94..... الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2009.....
- 95..... بيان التغيرات في حقوق الملكية.....
- 95..... بيان التدفقات النقدية.....
- 96..... إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009.....

التقرير الإداري والمالي

تقديم رئيس مجلس الإدارة

ملخص تنفيذي وتقديم رئيس مجلس الإدارة

درجت غرفة تجارة وصناعة الكويت على أن تُقدم لتقريرها السنوي الإداري والمالي بعرض موجز للأوضاع الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية. غير أن هذا العرض أخذ يتوسع، سنة بعد أخرى، حتى بات بمثابة «تقرير اقتصادي» قائم بذاته.

وانطلاقاً من حرص الغرفة على أن يستند «تقريرها الاقتصادي» هذا إلى أحدث الإحصاءات والمعلومات، والتي غالباً ما لا تتوافر مصادرها الحديثة والموثوقة في الموعد المحدد لإصدار تقريرها الإداري والمالي، ارتأت الغرفة مؤخراً أن تُصدر تقريرين منفصلين، أي التقرير الإداري والمالي الذي بين أيدينا، والتقرير الاقتصادي الذي صدر عدده البكر في سبتمبر 2007، وصدر عدده الثاني عن عامي 2007 و 2008، وتأمل الغرفة أن يصدر العدد الثالث عن عام 2009 خلال بضعة أشهر.

بعد هذا التنويه، نعود إلى التقرير الإداري والمالي الذي يقدمه مجلس إدارة الغرفة إلى هيئتها العامة السادسة والأربعين، تبياناً لجهود وانجازات الغرفة خلال عام 2009.

يختص **الفصل الأول** من التقرير بتبيان الدور الذي تؤديه الغرفة تعبيراً عن آراء القطاع الخاص ومواقفه وتطلعاته في إطار مصلحة الاقتصاد الوطني انطلاقاً من كون الغرفة المؤسسة التي تتشرف بتمثيل هذا القطاع بشتى أنشطته ومؤسساته.

ففي أوائل عام 2009 استضافت دولة الكويت القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية، وبصفته رئيساً «لمؤتمر التكامل الاقتصادي العربي من منظور القطاع الخاص» الذي نظّمته الغرفة أواخر العام 2008 لبلورة رؤية عربية جامعة للقطاع الخاص نحو الدور الذي يطمح إليه في العمل الاقتصادي والتنمية المشترك لرفعها إلى القمة العربية، دعي رئيس الغرفة لإلقاء كلمة القطاع الخاص العربي في الجلسة الافتتاحية للقمة، وكانت تلك المرة الأولى التي تتاح فيها للقطاع الخاص مخاطبة القمة العربية مباشرة وضمن البرنامج الرسمي. وفي إطار جهودها للمساهمة في معالجة الأزمة المالية الاقتصادية أعدت الغرفة أوائل عام 2009 مذكرة ترمي إلى هدفين، أولهما تقديم عرض سريع وموثق لما قامت به الغرفة أداء لواجبها في هذا الصدد، والثاني توضيح تصوراتها بشأن معالجة الأزمة بشفافية لا تدع مجالاً للإشارات الخاطئة والتوقعات المتطرفة، وقد نشرت الصحف تلك المذكرة.

وقدمت الغرفة إلى برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة ملاحظاتها على مشروع قانون بشأن التأمين ضد البطالة. وبمناسبة صدور المرسوم بقانون في شأن تعزيز الاستقرار المالي بالدولة، أصدر مجلس إدارة الغرفة بياناً ضمّنه تقييماً للمرسوم بقانون ودعوة للتعاون على تنفيذه بحياد وعدل تحقيقاً لمقاصده. كما قدمت الغرفة إلى الإدارة العامة للجمارك اقتراحاً بتعديل نظام التصفية الفورية للبضائع، وقدمت إلى منتدى الكويت الثالث للشفافية ورقة بعنوان «الإصلاح الاقتصادي جوهر استراتيجية المركز المالي والتجاري».

وفي إطار متابعتها للأوضاع الاقتصادية في البلاد، قامت الغرفة بعقد اجتماع حضره ممثلو اتحاد وكلاء السيارات ووكلاء الأجهزة الالكترونية وشركات التمويل والبنوك لبحث ومناقشة المعوقات التي تواجه هذه القطاعات في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. كما قدمت إلى الهيئة العامة للصناعة مذكرة حول تطوير إجراءات استخراج إذن الإفراج عن البضائع الالكترونية والكهربائية. وبمناسبة تأجيل العمل بقرار زيادة نسب العمالة الوطنية لدى الجهات الحكومية نظمت الغرفة اجتماعاً ضم ممثلين عن القطاعات الاقتصادية المختلفة واتحاداتها وعن الجهات الرسمية المعنية تركز الحوار فيه على ضرورة إعادة النظر في محتوى القرار المذكور. وقدمت الغرفة إلى وزارة الداخلية مذكرة ضمنها ملاحظاتها حول مشروع الاستراتيجية الوطنية الشاملة للمرور.

وبعد أن أنجز مجلس الأمة قراءته الأولى لمشروع قانون العمل في القطاع الأهلي وقبل إقراره في القراءة الثانية أعدت الغرفة مذكرة أخرى حول هذا المشروع تحت عنوان «قراءة متأنية في مشروع قانون العمل في القطاع الأهلي» قدمتها إلى كل من مجلس الأمة ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وطالبت فيها بإجراء التعديلات المطلوبة على بعض مواد القانون. وفي ضوء مشاركتها في فريق عمل مكلف بدراسة ومراجعة المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت قدمت الغرفة مذكرة بملاحظاتها حول تفعيل دور قطاع الأعمال ضمن المخطط المذكور. كما قدمت إلى وزارة التجارة والصناعة مذكرة حول آليات العمل والخطوات المستقبلية للقطاع الخاص في سياق الإستراتيجية الوطنية للسياحة.

وبغية التواصل مع أعضائها ومنتسبيها وتلمس المشاكل والمعوقات التي يواجهونها والعمل على حلها، نظمت الغرفة خلال عام 2009 عدة لقاءات بالقطاعات الاقتصادية المختلفة واتحاداتها ومن بينها اتحاد المصارف واتحاد أصحاب الفنادق واتحاد شركات وكلاء الملاحة واتحاد الصناعات الكويتية واتحاد النقل واتحاد شركات التنظيف، ولقاء لجنة المشاريع العامة والإسكان مع ممثلي اتحاد المصارف الكويتية، ومع ممثلي شركات المقاولات الإنشائية.

كما عالجت الغرفة عدداً من القضايا الاقتصادية الأخرى فدرستها وقدمت رأيها فيها إلى الجهات المعنية، ومن هذه القضايا: دور حاضنات الأعمال في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واتفاقية تحرير تجارة الخدمات مع ماليزيا، ومشاريع تحسين قدرات الشركات المساهمة، وفتح حساب خاص لدى الصندوق العربي لدعم القطاع الخاص، وتصنيف متعهدي المقاولات العامة والشركات ذات الأنشطة كثيفة العمالة لدى لجنة المناقصات المركزية...

ويبين **الفصل الثاني** من هذا التقرير أهم اللقاءات التي أجرتها الغرفة مع كبار المسؤولين في الدولة ومع كبار الضيوف الرسميين للدولة، كما يبين المؤتمرات والندوات والفعاليات الأخرى التي نظمتها الغرفة أو شاركت فيها خلال عام 2009. ويتصدر هذا الفصل المناسبات التي حظي فيها مجلس إدارة الغرفة أو من يمثله بمقابلة حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه.

وتليها دعوة من رئيس وأعضاء الغرفة التقى معالي نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية في أواخر نوفمبر، بمجلس إدارة الغرفة، وحضر اللقاء كل من السادة الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والمدير العام للمؤسسة العامة للرعاية السكنية ومدير مكتب معالي نائب رئيس مجلس الوزراء.

واستقبلت الغرفة في أواسط مارس معالي وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية يرافقه وكيل وزارة الأشغال ومدير عام بلدية الكويت وعدد من القيادات التنفيذية في وزارة الأشغال والبلدية. كما استقبلت الغرفة في أواخر أغسطس معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل.

وشاركت الغرفة في ملتقى الكويت المالي الذي عُقد في أوائل نوفمبر، وفي منتدى الكويت الثالث للشفافية، الذي عقد تحت رعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد في أواسط أبريل، وفي الحلقة النقاشية حول دور حاضنات الأعمال في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي عقدت في أواسط مايو، كما استضافت الغرفة في أواخر مايو لقاءً استثمارياً عراقياً، وشاركت في تنظيم ندوة سوق دمشق للأوراق المالية.. التي عقدت في أواخر يونيو. واستضافت في أواسط أكتوبر حلقة نقاشية بعنوان «الاستثمار الأجنبي في الكويت وسبل تطويره».

كما التقت الغرفة عدداً من كبار الضيوف الرسميين للدولة، ومنهم: رئيس جمهورية أذربيجان، رئيس جمهورية النمسا، رئيس جمهورية غويانا، رئيس جمهورية جورجيا، ملك سوازيلاند، رئيس جمهورية أرمينيا، رئيس جمهورية تركيا، نائب رئيس جمهورية الهند،

رئيس وزراء جمهورية إفريقيا الوسطى، رئيس وزراء كمبوديا، مستشار رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى، رئيس وزراء فيتنام، رئيس وزراء ماليزيا، نائب رئيس البرلمان التشيكي، رئيس وزراء السنغال، رئيس وزراء بريطانيا السابق، ومبعوث ملك سوازيلاند.

أما عن الفعاليات الأخرى التي قامت بها الغرفة خلال عام 2009، فكان من أبرزها احتفالها، في الحادي عشر من نوفمبر، بمرور خمسين عاماً على تأسيسها، والذي أقيم برعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه، وبحضور سموه، وسمو ولي العهد حفظه الله، وسعادة رئيس مجلس الأمة، وسمو رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، وجمع غفير من السادة الشيوخ والوزراء والقيادات العامة وأركان السلك الدبلوماسي، وعدد كبير من الضيوف من الدول الشقيقة والصديقة. وجرى خلال هذا الاحتفال تكريم روادها الأوائل من رؤساء وأعضاء مجلس إدارتها الذين تواصل عطاؤهم عشرين عاماً أو أكثر.

ومن هذه الفعاليات مباشرة الغرفة بتقديم بعض خدماتها الالكترونية على موقع الحكومة الالكترونية، وافتتاح فرع جديد للغرفة في خيطان والعمل على فتح فرع آخر في منطقة جابر العلي ضمن مشروع الحكومة في مول محافظة الأحمدية.

وانطلاقاً من حرصها وسعيها المستمر لتدريب وتأهيل الشباب الكويتي وخريجي الجامعات والمعاهد التطبيقية للالتحاق بسوق العمل، وكما دلتها في كل عام، استقبلت الغرفة مجموعة من طالبات قسم علوم المعلومات بكلية البنات بجامعة الكويت، كما استقبلت طالبات كلية العلوم الإدارية وكلية الدراسات التجارية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

واستضافت الغرفة احتفالية منظمة العمل الدولية بمناسبة مرور تسعين عاماً على إنشائها. وتقديراً لجهودها في مجال الحفاظ على البيئة تسلمت الغرفة درعاً تذكارية من الجمعية الكويتية لحماية البيئة. كما تسلمت درعاً تذكارية من معالي وزير التجارة والصناعة تقديراً لمساهماتها الفعالة في تنظيم المؤتمر الثالث لمكافحة غسيل الأموال الذي استضافته الغرفة خلال الفترة 6 - 10 ديسمبر 2009.

ويشرح **الفصل الثالث** من التقرير نشاطات الغرفة على الصعيدين العربي والعالمي، حيث تمثل الأسرة الاقتصادية الكويتية في المحافل الاقتصادية العربية والدولية.

ففي مجال الوفود الكويتية إلى الخارج نظمت الغرفة وفداً لزيارة جمهورية مصر العربية، وشاركت في جولة سمو رئيس مجلس الوزراء إلى كل من بنين، الغابون، جيبوتي، سوازيلاند والسنغال، وفي زيارة سموه إلى كل من الفاتيكان، البوسنة والهرسك وصربيا، كما شاركت في زيارة معالي وزير التجارة والصناعة إلى كندا، وفي المؤتمر السابع لمنظمة التجارة العالمية، والمنتدى الاقتصادي الياباني - العربي الأول، وفي الدورة التدريبية الإقليمية السابعة حول إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. كما شاركت في اللجان المشتركة مع كل من: سورية، تونس، الأردن، فرنسا، البحرين، بيلاروسيا، مصر، فيتنام والفلبين.

وفي الإطار الخليجي، شاركت الغرفة بفعالية في كافة اجتماعات ومؤتمرات غرف دول مجلس التعاون الخليجي واتحادها، وفي اجتماعات مجلس إدارة مركز التحكيم لدول المجلس، وفي مؤتمر المعلومات الحاسوبية وإدارة التنمية في دول المجلس، وفي اللقاء المشترك بين مسؤولي الأمانة العامة لدول المجلس مع رؤساء وأعضاء اتحاد الغرف الخليجية، وفي ورشة العمل حول المساواة بين الجنسين ومعايير العمل لبناء قدرات دول المجلس، وندوة الوسائل المستخدمة لمكافحة الغش التجاري للمماركات الأصلية، وملتقى صلالة السنوي حول الاتجاهات الحديثة في صياغة العقود من منظور دولي، والاجتماع المشترك للجنة متابعة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ولجنة الاتحاد الجمركي بدول مجلس التعاون، والاجتماع الأول للجنة مناقشة فتح فروع الشركات والمؤسسات الإنتاجية بدول المجلس، وورشة العمل الخاصة بتقييم احتياجات دول المجلس في مجال تيسير التجارة، وفي مؤتمر الصناعيين الثاني عشر والمعرض

العالمي للمناولة والشراكة الصناعية، وفي زيارة أعضاء اللجنة الخليجية للنقل البري لمركز النويصيب الكويتي والخفجي السعودي، والاجتماع الرابع للجنة الموارد البشرية وسوق العمل الخليجية.

وعلى الصعيد العربي، تابعت الغرفة دورها في الاتحاد العام للغرف العربية واجتماعات مجلسه ولجنته التنفيذية، كما تابعت نشاطها في اجتماعات ولقاءات منظمة العمل العربية ومؤتمراتها، وفي منتدى القطاع الخاص في إطار القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية، وفي القمة الاقتصادية العربية، وفي الملتقى العربي الأول حول المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال، والمنتدى العربي الرابع لتعزيز القدرات الإحصائية، والاجتماع الإقليمي لقياس التقدم في المجتمعات، والمنتدى العربي للتشغيل.

أما على المستوى العالمي، فشاركت الغرفة في مؤتمرات واجتماعات منظمة العمل الدولية، وغرفة التجارة الإسلامية والغرفة الدولية، والغرف العربية - الأجنبية المشتركة، وفي مؤتمر الاتجار بالبشر على مفترق طرق، والمؤتمر الدولي حول دور القطاع الخاص في التنمية، والمعرض والملتقى الدولي لآفاق الاستثمار، والمؤتمر الدولي الرابع عشر لتنمية الأعمال، ومنتدى الأعمال العربي الألماني الثاني عشر، وندوة التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون وإيطاليا، والاحتفال باليوم العالمي لإحياء ذكرى ضحايا حوادث المرور، وفي منتدى الأعمال العربي الماليزي.

وخلال عام 2009، استقبلت الغرفة (85) وفداً اقتصادياً وتجارياً من (57) دولة ومن جهات دولية أخرى. كما وقعت عشرة بروتوكولات تعاون وتضاهم مع كل من: غرفة لاوس الوطنية، الاتحاد العام للغرف اليمينية، الغرفة الاقتصادية الاتحادية بالنمسا، غرفة تجارة وصناعة بنين، غرفة تجارة جيبوتي، اتحاد الأعمال وغرفة تجارة سوازيلاند، غرفة تجارة وصناعة أرمينيا، غرفة التجارة والصناعة والزراعة الموريتانية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة بالجمهورية العربية الليبية الشعبية العظمى، وغرفة تجارة وصناعة جورجيا.

وفي **فصله الرابع** يتناول التقرير الخدمات الإدارية والتنظيمية التي تؤديها الغرفة، ويبين نطاقها ومدى فعاليتها، فيشير إلى أن عدد أعضاء الغرفة بلغ في عام 2009 حوالي (28.466) عضواً مقابل حوالي (34.293) عضواً في العام السابق. أما إجمالي عدد المعاملات التي أصدرتها الغرفة أو صادقت عليها فقد تراجع من حوالي (269.2) ألف معاملة سنة 2008 إلى حوالي (253.5) ألفاً سنة 2009. أما بالنسبة للمراسلات، التي تعكس نشاط الغرفة كجسر اتصال وتواصل بين رجال الأعمال والمؤسسات الكويتية ونظرائهم في الخارج، فقد تلقت الغرفة حوالي (8.24) ألف رسالة وصدر عنها حوالي (4.66) ألف رسالة. بينما بلغ عدد الرسائل الدورية التي صدرت عن الغرفة حوالي (221.92) ألف رسالة. ومما يذكر أن الغرفة باشرت في السنوات الأخيرة بإرسال التعاميم إلى أعضائها والتراسل معهم، ومع الجهات الأخرى، عبر البريد الإلكتروني، كلما كان ذلك ممكناً، حيث ارتفع عدد الأعضاء الذين زدودوا الغرفة بعناوينهم الإلكترونية حتى نهاية عام 2009 إلى حوالي (10) آلاف عضو مقابل حوالي (9.3) ألفاً في العام السابق و(8.1) في العام الأسبق. كما بلغ عدد الأعضاء الذين زدودوا الغرفة بمواقعهم الإلكترونية (1938) عضواً مقابل (1737) عضواً في العام السابق. وبلغ عدد زيارات موقع الغرفة على شبكة الانترنت حوالي (19) مليون زيارة معلوماتية (HIT).

وإلى جانب لجانها الداخلية الدائمة الست، تابعت الغرفة مشاركتها مع الجهات الرسمية المعنية في سبعة وأربعين مجلساً وهيئة ولجنة دائمة منها: لجنة سوق الكويت للأوراق المالية، الهيئة العامة للصناعة، الهيئة العامة للتوحيد القياسي، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، مؤسسة الموانئ الكويتية، مجلس الجامعات الخاصة، لجنة الاستثمار الأجنبي، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، اللجنة الفنية الدائمة لوضع القواعد المحاسبية، اللجنة الاستشارية للسياسات التجارية، لجنة

دراسة معايير واتفاقيات العمل، اللجنة الدائمة لاتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبي، لجنة متابعة تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، اللجنة الفنية الدائمة للأغذية، اللجنة الاستشارية للمناطق الحرة، اللجنة الخليجية للنقل البري، مجلس إدارة الصندوق الوطني لدعم وتنظيم سوق العمل بالقطاع الأهلي، اللجنة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية، لجنة دعم المهرجانات التسويقية، لجنة تعليم وتأهيل وتشغيل المعاقين، اللجنة التوجيهية العليا للمخطط الهيكلي الثالث، اللجنة الدائمة للتسيق بين الجهات المعنية في مجال السلامة والصحة المهنية وبيئة العمل، فريق متابعة المفاوضات الخاصة باتفاقية تيسير التبادل التجاري، ولجنة برنامج تطوير صادرات المنشآت المصدرّة.

أما اللجان المؤقتة التي شاركت فيها الغرفة، والتي تشكل مهمة معينة بالذات وتنتهي بانتهائها، فقد بلغت ست عشرة لجنة.

وتناول الفصل الرابع أيضاً أنشطة مركز الكويت للتحكيم التجاري، ومركز عبدالعزيز حمد الصقر للتدريب، التابعين للغرفة، وكذلك مركز رجال الأعمال.

وأفرد التقرير **فصله الخامس** للحسابات الختامية للغرفة عن عام 2009، حيث ناهز إجمالي الإيرادات حوالي (4.5) مليون دينار، مقابل قرابة (5.3) مليوناً في العام السابق. علماً أن قرابة ثلث إجمالي الإيرادات يتولد من إيجارات المبنى وربع الودائع. أما مجموع المصاريف - عدا استهلاك الموجودات الثابتة ومصاريف الاحتفالية بالعيد الذهبي - فبلغ حوالي (2.9) مليون دينار مقابل حوالي (3.8) مليوناً في عام 2008. وبلغ الوفر التشغيلي الذي حققته الغرفة في عام 2009 (370) ألف دينار مقابل (744) ألفاً في عام 2008.

أخيراً يسعد مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت أن يرفع جزيل الشكر والتقدير إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، على ما يوليه من اهتمام بالغ بالاقتصاد الوطني على اختلاف قطاعاته وأنشطته. كما يتقدم المجلس بالشكر والامتنان إلى سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله، وإلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح وحكومته الموقرة بكافة وزاراتها ومؤسساتها على التعاون الصادق والبنّاء مع جهود الغرفة في سبيل خدمة الكويت واقتصادها الوطني.

وتعرب الغرفة عن خالص تقديرها لسعادة رئيس مجلس الأمة الموقر ولكافة السادة أعضاء المجلس المحترمين لجهودهم وتعاونهم، ولحرصهم على معرفة وجهة نظر الغرفة في القضايا الاقتصادية، وتفهمهم لدورها الوطني والمهني.

والله أدعو أن يوفق كل مسعى يهدف إلى خير الكويت وشعبها وازدهار اقتصادها.

رئيس مجلس الإدارة

الفصل الأول

القضايا الاقتصادية التي عالجتها الغرفة

القضايا الاقتصادية التي عالجتها الغرفة

لدى تحديده لمهام الغرفة وأعمالها، نص قانون غرفة تجارة وصناعة الكويت على أن أخذ رأيها لازم مقدماً في دراسة مشاريع القوانين والمراسيم ذات الصبغة الاقتصادية والمالية، وفي وضعها وتعديلها، كما أجاز للغرفة أن تتقدم، ومن تلقاء نفسها، بما تراه من آراء ومقترحات حول كافة الأمور المتعلقة بالشؤون الاقتصادية. كل ذلك - بالطبع - على سبيل المشورة والطرح الفكري، ويبقى القرار للسلطات المختصة.

وضمن هذا الإطار قامت الغرفة، بالمشاركة في دراسة ومراجعة العديد من التشريعات التي تنظم النشاط الاقتصادي في البلاد وأبدت الرأي في الكثير من القضايا الاقتصادية المحلية، وساهمت في بلورة معالجتها.

وفي هذا الفصل عرض سريع لأهم ما قامت به الغرفة في مجال معالجة القضايا الاقتصادية خلال عام 2009.

في بلدهم وبين أهلهم .

وبعد ذلك، وكرييس « مؤتمر التكامل الاقتصادي العربي من منظور القطاع الخاص»، الذي نظمه الاتحاد العام للغرف العربية وغرفة تجارة وصناعة الكويت، أشعر بزهو ولا أروع، إذ أتشرف بتمثيل القطاع الخاص العربي، والتحدث باسمه، لأرفع لهذه القمة صادق العرفان والامتنان، لما تميّزت به من إجماع على أهمية تهيئة المناخ المناسب لكي يؤدي القطاع الخاص العربي دوره التنموي، الأساسي والريادي، باعتباره شريكاً كاملاً في تحقيق المشروع الاقتصادي العربي .

قادة الأمة وقودتها،

إذا كان من الإجحاف، فعلاً، اغفال الخطوات الواسعة والعديدة التي حققتها العمل الاقتصادي العربي، فإن من الإنصاف، أيضاً، الإقرار بتواضع هذه الخطوات مقارنة بالطموحات والقدرات، ومقاربة لما حققته بقية التكتلات. فالعالم العربي لا يزال يواجه تحديات تنموية صعبة، يتجلى تشابكها وتفاعلها في ظواهر كثيرة وخطيرة، أهمها: تفاقم معدلات البطالة والفقر وتفاوت الدخل، وعجز الخدمات الأساسية عن مجاراة تزايد السكان، وهشاشة الأمن المائي والغذائي، وإخفاق العملية التعليمية في التوافق مع احتياجات التنمية ومتطلبات المنافسة. وقد أعرب القطاع الخاص العربي في مؤتمره عن قناعته المطلقة، بأن التكامل الاقتصادي العربي متمثلاً بالسوق العربية المشتركة، هو شرط لازم وحاسم، ليس فقط لمواجهة هذه التحديات الأساسية الهيكلية على الصعيد القومي، بل لمعالجة إفرزاتها وتداعياتها على المستوى القطري أيضاً، كضعف الإنتاجية، وضيق السوق، وعجز موازين التجارة والمدفوعات، وارتفاع درجة التبعية والانكشاف.

وانطلاقاً من هذه القناعة الراسخة، انتهى مؤتمر القطاع الخاص العربي إلى مذكرة، تشرف الاتحاد العام للغرف العربية

الغرفة تمثل القطاع الخاص العربي في

القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية

استجابة لمبادرة حكيمة وبعيدة الهدف من حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، استضافت دولة الكويت يومي 19 و20 يناير 2009 «القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية».

وتمهيداً لهذه القمة، ويهدف بلورة رؤية عربية جامعة للقطاع الخاص نحو الدور الذي يطمح إليه في العمل الاقتصادي والتنموي المشترك لرفعها إلى القمة العربية، نظمت غرفة تجارة وصناعة الكويت في نوفمبر 2008، «مؤتمر التكامل الاقتصادي العربي من منظور القطاع الخاص». وبصفته رئيساً لهذا المؤتمر، دعى رئيس الغرفة السيد علي محمد ثنيان الغانم لإلقاء كلمة القطاع الخاص العربي في جلسة افتتاح القمة. وكانت تلك هي المرة الأولى التي تتاح فيها للقطاع الخاص مخاطبة القمة العربية، مباشرة وضمن البرنامج الرسمي.

وفيما يلي نص هذه الكلمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الجلالة والفضامة والسمو، الملوك والرؤساء والأمراء؛

أصحاب الدولة والمعالي والسعادة؛

الأشقاء والأصدقاء؛

بدايةً، وكموطن عربي كويتي، أعرب عن اعتزاز ولا أرفع لأن وطني الكويت يحظى باحتضان القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، ولأن حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت ورئيس المؤتمر حفظه الله ورعاه، يستضيف اخوانه القادة الزعماء

بضغط غير مسبوق، فإنها - في الوقت ذاته - تثبت أهمية رسالتها، وصحة موعدها ومكانها. فالأزمة المالية العالمية تقدم دليلاً جديداً على جدوى وأهمية توطين الاستثمارات العربية.

كما تدعونا إلى تسريع خطى الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ذلك لأن الأزمة ليست نتيجة قصور في مبادئ الحرية واقتصاد السوق بل نتيجة الانحراف المنفلت عنها. أما الاعتداء الوحشي على شعبنا في غزة، فهو إنذار شديد العنف للأمة كلها لتدرك الترابط العضوي بين التنمية والأمن، وبالالتجاهين. ولتدرك أن مفاهيم التنمية والتجارة والاستثمار تصبح عديمة المدلول ما لم تحصن بوحدة الهدف وقوة الصف والموقف. فما الفرق بين أن يقوى قطاعنا الزراعي أو يضعف، وأن يرتفع سعر النفط أو ينخفض، وأن تدور عجلة الصناعة أو تتوقف، إذا استبيحت أرضنا وأهدرت دماؤنا، بفضل ظلم الأعداء واختلاف الأشقاء؟! وحمد الله على الخير كلمتكم، وعزز بالرشاد والسداد قراركم، ووفق للأمن والتنمية جهودكم،

والسلام عليكم ورحمة الله

مذكرة حول معالجة الأزمة المالية الاقتصادية

منذ أن بدأت رياح العاصفة المالية العالمية تهب على الاقتصاد الكويتي، وغرفة تجارة وصناعة الكويت لا تدخر جهداً لمتابعة التطورات والمساهمة في محاولات معالجة هذه الأزمة العميقة والخطيرة. وفي إطار هذه الجهود أعدت الغرفة في أوائل عام 2009 مذكرة ترمي إلى هدفين اثنين، أولهما تقديم عرض سريع وموثق لما قامت به الغرفة أداء لواجبها، أما الثاني والأهم فهو توضيح تصورات الغرفة بشأن معالجة الأزمة بشفافية لا تدع مجالاً للإشارات الخاطئة أو التوقعات المتطرفة.

وفيما يلي نص هذه المذكرة والتي نشرتها الصحف يوم 25 يناير 2009:

تقديم؛ مفهوم الأزمة ودور الغرفة:

تعاني الكويت - مثل كل دول المنطقة ومعظم دول العالم - من تداعيات الأزمة المالية التي تعصف بالاقتصاد العالمي. وتظهر انعكاسات هذه الأزمة على الاقتصاد الكويتي من خلال التراجع الحاد في أسعار النفط، والنزيف المستمر في سوق الأوراق المالية، والهبوط الواضح في أسعار الأصول الأخرى. وقد بدأت تفاعلات هذه المؤشرات الرئيسية والمتداخلة تنذر بتباطؤ عام في الأنشطة الاقتصادية كلها، انطلاقاً من الجهاز المصرفي والقطاع الاستثماري، وامتداداً إلى التجارة والصناعة والتشييد والخدمات.

برفعها إلى قمتكم السامية، وحاول من خلالها أن يوضح الملامح الرئيسية لخارطة الطريق نحو تحقيق السوق العربية المشتركة، وفق خطوات مرحلية معينة، وجدول زمني محدد.

ومن أبرز هذه الملامح:

- 1 - تذليل العوائق التي لا تزال تعرقل أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك بإلغاء القيود غير الجمركية بأنواعها، وتوحيد المواصفات، واعتماد قواعد المنشأ.
- 2 - تحسين كفاءة التجارة العربية البينية، من خلال تطوير البنى الأساسية والمؤسسية، وخفض تكلفة النقل والعبور، وتيسير التمويل، وتحرير التجارة بالخدمات.
- 3 - تفعيل مدخل التكامل الإنتاجي لتوسيع القاعدة الإنتاجية العربية، من خلال المشاريع التكاملية المشتركة، واجتذاب وتوطين الاستثمارات، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص وخاصة في مجالات الاتصالات والمواصلات، والنفط والطاقة، والأمن المائي والغذائي.

4 - مشاركة القطاع الخاص في بناء القرار الاقتصادي

5 - اعتماد السياسات الاقتصادية التي تحول دون تشكيل بيئة حاضنة للفساد، الذي يزيد التكاليف، ويهدم القيم، ويمزق النسيج الاجتماعي.

ولعل المحطة الأهم في خارطة الطريق، كما رسمتها مذكرة القطاع الخاص العربي، هي إصلاح التعليم من مرحلته الابتدائية إلى مستواه الجامعي وبكل أنواعه واختصاصاته، وبكافة مؤسساته ومناهجه ومخرجاته، لينسجم مع روح العصر واقتصاد المعرفة، ويلبي احتياجات التنمية، ويعالج البطالة.

بقي أن أقول في هذا الشأن، أن القطاع الخاص العربي، الذي يرى في القمة الاقتصادية هذه فاتحة مرحلة جديدة لتعزيز دوره وتحقيق تطلعاته، يدرك، بعمق، أن هذه المرحلة ستضعف مسؤوليته التنموية والاجتماعية والمهنية، ويعلن، بثقة أنه راغب بهذه المسؤولية، مستعد لها، وسينجح - بإذن الله - في النهوض بها، منطلقاً من المنظور القومي، ملتزماً بالعدل الاجتماعي، ومتطوراً بالمنافسة الحرة والإدارة المتخصصة.

قادة الأمة ومعقد آمالها؛

تتعقد قمتكم الاقتصادية التنموية هذه في ظل ظروف اقتصادية بالغة الكآبة، بفعل الأزمة المالية العالمية، وفي ظل أوضاع سياسية بالغة الخطورة، بفعل العدوان الإسرائيلي الوحشي على شعبنا في غزة. وإذا كانت هذه الظروف والأوضاع تثقل كاهل القمة

المركزي - رئيس الغرفة ونائبه حيث أحاطا سموه بتصورات الغرفة حول معالجة هذه التداعيات ، وحول آليات وقنوات توفير السيولة لكافة القطاعات والأنشطة عموماً ، وللقطاع الاستثماري على وجه الخصوص.

● في أواخر أكتوبر 2008، أقر مجلس الوزراء تقديم مشروع قانون ضمان الودائع لدى البنوك الكويتية ، كما أقر تشكيل فريق فني برئاسة محافظ بنك الكويت المركزي يختص بدراسة انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الكويتي، واقتراح السياسات والإجراءات اللازمة لمواجهتها تحت اسم ” فريق العمل الاقتصادي لمواجهة آثار انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الكويتي“. وقد تمثلت الغرفة في هذا الفريق أيضاً، وهي تعتن بالعمل الفني الدؤوب لهذا الفريق ، كما تعتن بمشاركتها الفاعلة في أعماله . وقد قابل رئيس الغرفة ونائبه محافظ البنك المركزي يوم 27 أكتوبر 2008، حيث أعربا عن دعم الغرفة ومساندتها لجهوده، ولمهمة الفريق الذي يرأسه.

كما عرضاً رأيها بشأن آليات سريان السيولة في كل القطاعات الاقتصادية، وضرورة أن تكون معالجة الأزمة من منظور شمولي تترجمه حزمة سياسات وإجراءات متكاملة.

● بتاريخ 17 نوفمبر 2008، قام رئيس الغرفة ونائبه بمقابلة محافظ بنك الكويت المركزي ، وقدموا له مذكرة تؤكد على ضرورة المعالجة الشاملة من خلال حزمة متكاملة ومعلنه، وعلى أهمية الإسراع بالإجراءات التي تحد من نزيف سوق الكويت للأوراق المالية ، من خلال تدخل جريء وسريع يهدف إلى حماية ملاءة وحدات الاقتصاد الوطني بكل قطاعاته. وذلك من خلال الحفاظ على القيمة الواقعية للأصول ، والحد من هبوط أسعارها تحت ضغوط حالة الهلع وعدم الثقة .

● إلى جانب هذا كله ، شاركت الغرفة حضوراً ورأياً في كل الاجتماعات التي دعت إليها اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة لتدارس الأزمة وتطوراتها ومخارجها . كما عقدت اجتماعات ولقاءات تشاورية مع مختلف الجهات الممثلة للأنشطة الاقتصادية . وعقد مجلس إدارة الغرفة ثلاثة اجتماعات لبحث الأزمة وتداعياتها، واعتبرت هيئة مكتب الغرفة نفسها في حالة انعقاد دائم لمتابعة الأزمة . وبالفعل، عقدت هيئة مكتب الغرفة تسع جلسات لهذا الغرض حتى الآن، فضلاً عن اجتماعات لجنة المالية والاستثمار المنبثقة عن مجلس الإدارة .

الأمر الذي يبرر تخوفنا من أزمة مديونيات صعبة بكل تبعاتها المالية والاجتماعية، وما تمثله من تهديد لسلامة أوضاع الجهاز المصرفي ذاته، إذا لم نسارع إلى كسر الحلقة المفرغة بين تدهور أسعار الأصول وانخفاض مستوى الملاءة . خاصة وأن معظم الشركات غير المالية، فضلاً عن شريحة واسعة من المستثمرين الأفراد، لديهم انكشاف كبير على الأسهم والعقار.

ومنذ أن بدأت رياح العاصفة المالية العالمية تهب على الاقتصاد الكويتي ، وغرفة تجارة وصناعة الكويت لا تدخر جهداً لمتابعة التطورات والمساهمة في محاولات معالجة هذه الأزمة العميقة والخطيرة . ومذكرتها هذه تأتي في إطار هذه الجهود ، وترمي إلى هدفين اثنين :

الأول؛ تقديم عرض سريع وموثق لما قامت به الغرفة أداء لواجبها . وهو عرض تشعر الغرفة أنها مدينة به لأعضائها ومجتمعها من جهة، وتأمل بأن يحول دون أي تفسير خاطئ لأسلوبها الهادئ والملائم لطبيعة الأزمة من جهة ثانية .

الثاني والأهم ، توضيح تصورات الغرفة بشأن معالجة الأزمة ، وبشفافية لا تدع مجالاً للإشارات الخاطئة أو التوقعات المتطرفة. وهنا - وبسبب سرية المعلومات اللازمة للتحليل وبناء الحلول - لا تدعي الغرفة أبداً أن بمقدورها إيجاد حل للمعالجة الكافية الشافية ، ولكنها - وبحكم معايشتها ومتابعتها اليومية - تزعم أنها تستطيع اقتراح خارطة طريق تبين المنطلقات الأساسية والملاحم العامة لهذه المعالجة .

عرض سريع لجهود الغرفة مساهمة بمعالجة الأزمة:

● في منتصف سبتمبر 2008، وبقرار من مجلس الوزراء، ترأس وزير التجارة والصناعة فريق العمل المكلف بمتابعة الوضع في سوق الكويت للأوراق المالية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الغموض الذي كان يحيط بأسباب الأزمة وعمقها في ذلك الوقت، نستطيع القول أن الفريق قد ساهم في جلاء هذا الغموض، وفي التنسيق بين الجهات المعنية المختلفة. ويشهد التقرير الذي رفعه الفريق إلى مجلس الوزراء بتاريخ 2008/10/19 أن مشاركة الغرفة كانت فاعلة إلى حد بعيد، وخاصة من حيث توجيه الاهتمام إلى أوضاع واحتياجات شركات الاستثمار من جهة، ومن حيث التنبه على عمق الأزمة وخطورتها وأهمية الوقت وسرعة المعالجة من جهة ثانية.

● يوم 15 أكتوبر 2008، وقبل الاجتماع الاستثنائي الذي عقده مجلس الوزراء لبحث تداعيات الأزمة المالية العالمية، استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله - بحضور سمو رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ومحافظ بنك الكويت

لضمان الموازنة السياسية. وهنا تعرب الغرفة عن ثقتها الكبيرة بأن حزمة إجراءات علاجية متكاملة، ذات منظور فني اقتصادي واضح وعادل، تتقدم بها الحكومة مقرونة بالتزام كامل وقناعة حازمة، ستجج في حشد رأي عام مساند، وستحظى تشريعاتها وإجراءاتها بموافقة مجلس الأمة الذي يعيش هموم الأزمة ويتابع تداعياتها .

3- عدم ربط تدخل المال العام بالربحية المباشرة:

بينما تعتبر الجدوى المالية (الربح) الهدف الأساسي لكل مشاريع القطاع الخاص ، تمثل ” الجدوى الاقتصادية“ المبرر الأهم لإقرار معظم مشاريع القطاع العام . ولهذا ، نلاحظ أن بعض مشاريع القطاع الخاص ليست ذات جدوى اقتصادية ، كما نلاحظ أن كثيراً من مشاريع القطاع العام ليست ذات جدوى مالية .

وفي اعتقادنا، أن الهدف الأول وربما الوحيد لتدخل المال العام في معالجة الأزمة المالية هو ” جدواه الاقتصادية“، أي أثره الإيجابي على النشاط الاقتصادي ككل وعلى النسيج المتناسك للمجتمع. وبالتالي، إن الإصرار على أن يكون تدخل المال العام في حل هذه الأزمة الخطيرة مرتبطاً بضمان عائد مالي، إنما يشكل إجهاداً مبكراً لهدف هذا التدخل ومبرره. إن هدف المال العام من تدخله هو معالجة الأزمة والخروج منها بأقل تكلفة اقتصادية ومالية واجتماعية ممكنة، أما العائد المالي فإنه يرتبط أصلاً وبصورة كاملة بقدرتنا على الوصول إلى هذا الهدف، ويتحقق تلقائياً عند نجاحنا في ذلك .

وإذا كان من غير المقبول منطقاً ربط تدخل المال العام بتحقيق ربح مباشر، فإن من غير المعقول عدلاً تحميل المال العام كامل تكاليف المعالجة. ولا بد أن يتحمل مالكو ومساهمو كل شركة نصيبهم من هذه التكاليف سواء بإعادة رسملة الشركة، أو بتنازلهم عن نسبة من حقوقهم ترتفع أو تنخفض تبعاً لواقع كل شركة .

4- النجاح في احتواء الأزمة رهن بسرعة معالجتها :

تعلمنا من التجارب الكثيرة والمريرة التي مرت بنا، أن التباطؤ في التصدي الجريء والصحيح للمشاكل الاقتصادية، والتردد في اتخاذ وتنفيذ القرارات المناسبة لمعالجتها ، يزيدان تفاعلاً وتعقيداً وتكلفة اقتصادية ومالية واجتماعية، وعندما تكون المشكلة الاقتصادية أزمة بحجم وعمق الأزمة الحالية ، يصبح عنصر الوقت عاملاً حاسماً في نجاح المعالجة أو إخفاقها. وفي اعتقادنا أن جهود المعالجة قد اتسمت حتى الآن ببطء غير مبرر يجب العمل على تداركه وتعويضه، علماً بأن قراراً سريعاً (ولا

المنطلقات الأساسية لمعالجة الأزمة:

1- لا حل للأزمة دون تدخل المال العام:

ثمة إجماع عالمي على أن الأزمة في جوهرها - ولا نقول في أسبابها - أزمة سيولة. ولهذا كان الهدف الأول والأهم الذي سعى له بنك الكويت المركزي وفريق العمل الاقتصادي هو تحصين الجهاز المصرفي وإمداده بالسيولة الكافية. وهذا بالذات ما انطلقت منه كل الدول المتقدمة في معالجتها للأزمة المالية خشية أن تتحول من مشكلة سيولة إلى أزمة ملاءة. غير أن الكفاءة الاقتصادية للسيولة تعتمد على مقياسين اثنين هما: مستوى السيولة في الاقتصاد الوطني (الكم)، وسرعة انتقالها من نشاط إلى آخر داخل الدورة الاقتصادية. ولئن نجح البنك المركزي وفريق العمل الاقتصادي في تحقيق المقياس الكمي الأول، فإن تحقيق المقياس الثاني (انتشار ودوران السيولة في الجسم الاقتصادي) ما زال متعثراً إلى درجة يمكن وصفها ” بالسيولة المتجمدة“ إن صح التعبير، وذلك نتيجة التحفظ الشديد الذي يتمسك به الجهاز المصرفي في تقديم التسهيلات الائتمانية. وهو تحفظ مبرر ومفهوم في ظل حالة الهلع والنزيف المستمر في أسعار الأصول. بل إن هذا التحفظ يساهم في حماية المال العام من خلال الحفاظ على أموال المودعين التي تضمنها الدولة. ومن هنا يصبح تدخل المال العام ضرورة لازمة ومبررة لتوفير الأموال التي تهيء لأسعار الأصول استقراراً معقولاً وواقعياً، وتهيء لكافة القطاعات الاقتصادية قنوات تمويل فاعلة . وتدخل المال العام بهذا المعنى لا يقتصر على الشكل النقدي ، بل يمكن أن يأخذ صيغة الضمان والكفالة والسندات والصكوك . كما أنه لا ينحصر في الإقراض، بل يمكن أن يكون على شكل مشاركة في الملكية والإدارة أو الحق في ذلك أيضاً . ولا بد من التذكير هنا بأن تدخل المال العام لا يعني أبداً أهداره أو تقديمه على سبيل المنحه والقرض الحسن، بل تتمثل غايته الأساسية في تجنب تكلفة مالية أعلى وتكلفة اجتماعية أخطر. كما أن النجاح في تدخله يعني مردوداً اقتصادياً واجتماعياً عالياً على صعيد الاقتصاد الوطني، ويعني عائداً مالياً طيباً للمال العام ذاته.

2- لا تدخل للمال العام دون قانون:

لعل أسوأ انتكاسة يمكن أن تصيب جهود معالجة الأزمة لا سمح الله، هي التراجع عن إجراءات أو خطة مقرررة ومعلنة، بسبب افتقادها للغطاء القانوني، أو بسبب معارضة السلطة التشريعية لها بعد البدء بتنفيذها. لهذا، تؤكد الغرفة أن الموافقة المسبقة لمجلس الأمة على تدخل المال العام شرط أساسي لنجاح هذا التدخل، سواء لاستكمال الشروط الدستورية والقانونية، أو

ومع التقدير الكامل لجهد وفكر كل الجهات التي بادرت إلى تقديم أو تبني مقترحات تفصيلية وآليات محددة للخروج من الأزمة، تعرب الغرفة عن اعتقادها بأن الجهة المؤهلة فعلاً لاقتراح " خطة الحزمة المتكاملة " هذه، هي بنك الكويت المركزي بصفته، وبحكم رئاسته لفريق العمل الاقتصادي . ولا يعود اعتقادنا هذا إلى أن البنك يحتكر الخبرة أو الحقيقة، بل يعود إلى أنه الجهة الوحيدة المطلعة على صورة المشهد الاقتصادي الكويتي بكامله . أما الجهات الرسمية أو الأهلية الأخرى (والغرفة واحدة منها)، فكل منها مطلع على جزء من الصورة فقط . ذلك أن الأرقام والمعلومات الفعلية والحديثة والمقارنة عن الأنشطة الاقتصادية عموماً، وعن القطاعين المصرفي والاستثماري خصوصاً، تتمتع بسرية يحصنها القانون، الأمر الذي يحرم كافة هذه الجهات - رغم اجتهادها المشكور - من أدوات الدراسة والتحليل واقتراح الحلول . ولهذا السبب بالذات اعتبرت الغرفة مذكرتها هذه مجرد محاولة لرسم خارطة طريق تبين المنطلقات الأساسية والملاح العامة لمعالجة الأزمة .

وبما أن مهمة " فريق العمل الاقتصادي " برئاسة البنك المركزي مهمة فنية استشارية لا ترتبط بأي صلاحية تنفيذية، فإن دور الفريق يقتصر على توصية الحكومة بالحزمة المتكاملة التي يرى فيها حلاً للأزمة . وهذه التوصية لا يمكن أن تنتقل إلى حيز التنفيذ إلا من خلال السلطة التنفيذية وتعاون مجلس الأمة .

فالمسؤولية الاقتصادية والسياسية لإدارة الأزمة تبقى مسؤولية الحكومة، واكتساب الخطة المتكاملة للغطاء التشريعي ولقومات الدعم والمساندة والنجاح، يبقى رهن قرار مجلس الأمة وتعاونه، بعيداً عن الحسابات السياسية وتسويات اللحظة الأخيرة .

إن إجماع الرأي على أن الأزمة ستطال كل القطاعات والأنشطة والوحدات الاقتصادية بلا استثناء، يفرض بالضرورة إجماعاً موازياً على أن تكون المعالجة من منظور شمولي تترجمه خطة واحدة لحزمة متكاملة مبنية على أسس موضوعية عادله .

ومثل هذا المنظور الشمولي لكافة القطاعات والأنشطة هو الذي يحقق العدالة ويضمن تعاون كافة الأطراف ومساندتها لنجاح المعالجة .

2- دور الميزانية العامة في معالجة الأزمة:

طوال ثلاث سنوات تقريباً، وحتى نهاية يوليو 2007، كان تباطؤ نمو الانفاق العام هدفاً مطلوباً للحد من جموح نسب التضخم . غير أن العكس هو الصحيح الآن، إذ تحول التخوف من مخاطر التضخم، إلى تخوف من تبعات الانكماش وانخفاض

نقول متسرعاً) يتسم بنسبة مقبولة من السلامة والرشاد، أفضل بكثير من قرار متأخر، ولو كان أكثر دقة ورشاداً .

ومن ناحية أخرى، إن تأخر القرار يعطي فرصة أكبر لتسييس الأزمة، والانتقال بالمعالجة من النطاق الفني والمنظور الاقتصادي إلى مجال الحسابات والتجاذبات السياسية، بكل ما يعنيه ذلك من خطورة وتكلفة . كما أن تأخر القرار يولد فراغاً تملأه الآراء والإشاعات والمقترحات المتضاربة، مما يكرس أجواء ضعف الثقة التي تلعب دوراً مهماً في تعميق الأزمة .

5- تدارك النقص التشريعي:

أثبتت التجربة، وأكدت هذه الأزمة بالذات، أن " التشريع الاقتصادي الكويتي "، يشكو من ضعف في المرونة، وغياب للنصوص المواكبة للتطورات الاقتصادية السريعة، ما أدى إلى الحد كثيراً من الخيارات المتاحة للتعامل السريع مع الأزمة وتداعياتها . وبالتالي، لا بد من تكليف جهة محددة تقوم - بالتعاون مع بنك الكويت المركزي - بإعداد تعديلات قانونية أو مشاريع قوانين جديدة لتدارك هذا القصور التشريعي، وخاصة في قانوني الشركات والتجارة . وأهم ما يجب أن تستهدفه هذه التعديلات والمشاريع برأينا:

- إيجاد أدوات مالية حديثة، وإصدار أنواع مختلفة من الأسهم والسندات والصكوك مع تبيان الحقوق والامتيازات التي تتعلق بكل نوع، كالسندات القابلة للتحويل إلى أسهم، والأسهم الممتازة ...
- تيسير إجراءات زيادة وتخفيض رأس مال الشركات، واجتماعات جمعياتها العامة المختلفة، واختصار الوقت اللازم لذلك .
- التغطية التشريعية الكاملة لعمليات الاندماج والتملك والتصفية .
- السماح للشركات المساهمة بإصدار سندات يصل سقفها إلى كامل حجم حقوق المساهمين .
- إعادة تنظيم حالات الإعسار والإفلاس والحماية من الدائنين .

الملاح الرئيسية للمعالجة الشاملة المطلوبة:

1- حزمة متكاملة في إطار خطة واحدة:

تبين التجارب الحديثة للدول المتقدمة أن معالجة أزمة بهذا الحجم والعمق والمباغته، لا يمكن أن تنجح من خلال إجراءات بطيئة ومنفصلة يعلن عن كل منها على حده . بل لا بد لمعالجتها من حزمة متكاملة من السياسات والإجراءات، في إطار خطة واحدة واضحة الخطوات والأدوات، وذات جدول زمني تنفيذي محدد .

بالتسيط)، على مستوى كاف من السيولة يمكنها من زيادة نشاطها في تحريك أسواق السلع والخدمات عموماً.

3- إعادة الاستقرار لسوق الكويت للأوراق المالية:

في المذكرة التي قدمتها إلى بنك الكويت المركزي بتاريخ 17 نوفمبر 2008، دعت الغرفة إلى "التدخل الجريء والسريع لإعادة الاستقرار إلى سوق الكويت للأوراق المالية". ولم يكن هدف هذه الدعوة إعادة أسعار الأسهم إلى مستوياتها السابقة والمتضخمة، بل كان الهدف تدارك نزيها وهبوطها إلى مستويات غير مبرره، وذلك حماية لملاءة وحدات الاقتصاد الوطني بكل قطاعاته.

وبالفعل، أوصى "فريق العمل الاقتصادي" بإيجاد محفظة استثمارية طويلة الأجل لتمولها الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسات حكومية أخرى، وتختص بالاستثمار في سوق الكويت للأوراق المالية وفق أسس مهنية للمساعدة على استقراره. وقد أقرت الحكومة هذه التوصية كما أقرت أسس إدارة المحفظة. وفي اعتقادنا، أن أداء المحفظة جاء متواضعاً إلى حد بعيد، لأسباب عديدة أهمها:

- لم تكن المحفظة سريعة ولا جريئة، بل باشرت عملها متأخرة جداً، وبعد تصريحات متناقضة، وبأسلوب متردد، وبحجم أقل كثيراً من المطلوب.

- كان المفترض أن تعمل هذه المحفظة إلى جانب برنامج مساندة شركات الاستثمار من خلال البنوك الكويتية بعد تعزيز سيولتها بودائع حكومية طويلة الأجل. كما كان من المفترض إنشاء محفظة لشراء أصول من شركات الاستثمار مقابل سندات قابلة للرهن، مع تعهد هذه الشركات بإعادة الشراء وبذات سعر البيع عند نهاية العقد. غير أن أسباباً إدارية وتشريعية ومالية أعاقت عمل البرنامج، كما عطلت قيام "محفظة شراء الأصول". وكان من الطبيعي - بالتالي - أن تعجز المحفظة الاستثمارية عن حمل العبء منفردة وبرأسمالها المتواضع.

والآن، بعد أن وصل نزيف البورصة إلى مستوى خطر، وبما أن "خطة الحزمة المتكاملة" تحتاج إلى بعض الوقت لوضعها وإقرارها وتنفيذها، ترى الغرفة أن من الضروري والمُلح إيجاد آلية فاعلة وقادرة على استعادة استقرار سوق الكويت للأوراق المالية.

4- منافذ مساندة لطريقة المعالجة:

أ - الاندماج: لعب الاندماج دوراً مهماً في نشاط اقتصادات السوق سعياً وراء أهداف عديدة منها: توسيع السوق، اقتصاديات

قيم الأصول، وربما من الركود الاقتصادي العام. وبالتالي، أصبح المطلوب سياسات مالية واقتصادية توسعية تخفف من آثار التراجع الاقتصادي وتباطؤ النمو. وهذا تماماً ما فعلته دول مجلس التعاون الخليجي التي رصدت في ميزانياتها للعام 2009 تعزيزاً كبيراً للمصروفات العامة، ليصل معدل نمو الانفاق العام إلى 21% في الإمارات، 16% في السعودية، و 11% في عمان.

وفي الكويت، شهدت السياسة النقدية في الأشهر الأخيرة تغيرات إيجابية عديدة للحد من الانعكاسات السلبية للأزمة المالية، فصدر قانون ضمان الودائع، وجرى تخفيض سعر الخصم، وتم تعزيز السيولة في الجهاز المصرفي، ورفعت نسبة الإقراض إلى الودائع. وينصب الدور الأكبر في المرحلة الحالية على السياسة المالية المتمثلة في زيادة الإنفاق العام لما له من تأثير مباشر ومضاعف على كافة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية. علماً أن مديونية الحكومة لا تتجاوز 2.1 مليار دينار أو ما يعادل 5% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تصل النسبة المماثلة في معظم الدول الأوروبية إلى قرابة 40%. وتؤكد دراسة اقتصادية محلية أن زيادة المصروفات العامة بنسبة 5% (بالمساواة بين المصروفات الجارية والمصروفات الرأسمالية) سيمكن القطاع غير النفطي (أي القطاع الخاص غالباً) من تحقيق نمو حقيقي في حدود 3%. أما إذا بقي الإنفاق العام على مستواه الحالي فسيؤدي إلى انكماش القطاع غير النفطي (القطاع الخاص بكل أنشطته) بنسبة تقارب 5%. وفي هذا الصدد، من المفيد أن نركز على الحقائق الثلاث التالية:

الأولى: أن زيادة الانفاق العام لا تعني فقط زيادة المبالغ المعتمدة في الموازنة العامة، بل الأهم تنفيذ إنفاق فعلي لكامل المبالغ المعتمدة. والزيادة المطلوبة في الإنفاق العام يجب أن توجه للمشاريع الكبرى التي لها تأثير كبير في تحريك السيولة بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتشكل قاطرة للمزيد من المبادرات الخاصة الداعمة للنمو.

والحقيقة الثانية: أننا رغم تركيزنا في زيادة المال العام على الإنفاق الاستثماري، ورغم دعوتنا المتكررة إلى الحد من الإنفاق الاستهلاكي، فإننا في هذه المرحلة على وجه التحديد، وتحوطاً من عمق وخطورة الأزمة على كافة الأنشطة والقطاعات، نرى أن توجيه جزء من زيادة الإنفاق العام إلى المصروفات الجارية أيضاً أمر مرغوب ومثمر.

أما الحقيقة الثالثة: فهي ضرورة الحرص على أن تحصل الشركات والمؤسسات التي تقوم بتمويل الإنفاق الاستهلاكي للمواطنين (البيع

ولا حاجة بنا إلى التأكيد على أن معالجة الأزمة، في إطار العدل والموضوعية وبأدنى تكلفة مالية واجتماعية ممكنة، ليست بالمهمة الواضحة أو اليسيرة. فلم تعلن أية دولة حتى الآن تجاوزها للأزمة.

ولا حاجة بنا إلى تكرار القول أن عنصر الوقت أصبح عاملاً حاسماً في نجاح المعالجة أو اخفاقها، فنحن نلاحظ بألم استمرار النزيف وتصاعد التكاليف .

ولكن ما نجد فعلاً ضرورة إلى الاعراب عنه بكل ثقة ومسؤولية هو أن الكويت تملك كل أسباب النجاح في تجاوز الأزمة، شريطة أن تعتبرها الحكومة مسؤوليتها الأولى والأهم في هذه المرحلة، وتنهض بها بصف واحد وإرادة ثابتة. وشريطة أن يعتبرها مجلس الأمة قضية وطنية كما هي في حقيقتها وخطورتها، وأن يتعامل معها على هذا الأساس. خاصة وأن " فريق العمل الاقتصادي " الذي أوكلت إليه مهمة وضع التوصيات في شأن حزمة الحلول المتكاملة، فريق وطني مهني موضوعي، يعمل برئاسة وإشراف بنك الكويت المركزي، الذي يملك صورة حديثة وشاملة للأزمة بكل أبعادها.

بقي أن نقول؛ أن هذه الأزمة تختلف تماماً، في أسبابها وخطورتها وتداعياتها وظروفها، عما جرى التعارف عليه بأزمة المناخ. وبالتالي، فإن التعامل معها يجب أن يتحرر من كل حساسيات وعقد وأخطاء تلك التجربة. علماً أن الدراسات الحديثة قد أثبتت أن التفاوت بين قدرات الدول على التقدم وتجاوز الأزمات والنكبات، يعود - بالدرجة الأولى - إلى مدى انتشار أو انحسار ثقافة الثقة في مجتمعاتها وتأثيرها على سياساتها. فالمجتمعات القائمة على الثقة هي الأقدر على التقدم، أما تلك التي تغلب على مجتمعاتها وأنظمتها ثقافة الشك والتربص وعقلية "المؤامرة"، فتبقى أسيرة الماضي والخوف من التقدم والتغيير، وتبقى كثيرة الحراك ولكن في دائرة الركود ■

ملاحظات على مشروع قانون بشأن التأمين ضد البطالة

استجابة لرغبة أربابها برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة في أواخر يناير 2009 بالتعرف على وجهة نظر الغرفة حيال مشروع القانون الذي تقدم به بشأن التأمين ضد البطالة، أعدت الغرفة مذكرة ضممتها ملاحظاتها حول مشروع القانون المذكور وقدمتها إلى ديوان الخدمة المدنية في أواسط فبراير 2009.

وفيما يلي نص هذه المذكرة:

الحجم، الحد من المنافسة، وتوزيع المخاطر. وخلال العقدين الأخيرين تحول هدف الاندماج إلى عمليات مضاربة صارخة تسببت بأضرار اقتصادية كبيرة. غير أن الأزمة المالية الحالية عادت بالاندماج إلى غاياته الأساسية مع التركيز على هدفين اثنين على وجه التحديد هما؛ الوصول إلى تمويل أفضل، وإنقاذ المؤسسات المتعثرة. وبينما دفعت الإدارة الأمريكية " بنك أوف أمريكا" إلى شراء ميريل لينش في عملية تملك قسري، يعتبر بنك الكويت المركزي الاندماج ملاذاً أساسياً لإنقاذ المؤسسات.

وفي اعتقادنا أن الاندماج بأشكاله المختلفة يمكن أن يبدأ بإعادة تملك الشركة الأم لشركاتها التابعة، كما أنه ليس من الضرورة أن يكون الاندماج بين مؤسسات في ذات النشاط. وبكل الأحوال، نعتقد أن الإدارة الاقتصادية يجب أن تقدم حوافز تغري بالاندماج، وقد تجد نفسها مضطرة - في بعض الأحوال - إلى السعي لفرض حالات اندماج أو تملك قسري .

ب - الاستحواذ على الشركات المتعثرة؛ بمعنى أن تستحوذ الدولة على شركات الاستثمار المتعثرة التي تثبت الدراسة أنها فقدت كل أو جل حقوق مساهميتها وأن إفلاسها سيؤدي إلى مخاطر نظامية. فتقوم الدولة - ممثلة بإحدى هيئاتها - بتملك هذه الشركات بكل أصولها المرهونة وغير المرهونة، مقابل إصدار سندات للمقرضين تستحق بعد مدة محددة من السنوات وتحمل عائداً معتدلاً. وتحيل الجهة المشتري (الدولة) إدارة الأصول التي آلت إليها إلى شركة مختصة، ولا تعرضها للبيع لكي لا تزيد من تدهور الأسعار .

ج - إعادة جدولة القروض؛ من المعروف أن أزمة السيولة، التي تعانيها شركات الاستثمار على وجه الخصوص، ليست نتيجة ارتفاع مضاعف القروض إلى رأس المال (Leverage)، بل هي نتيجة التوسع في تمويل استثمارات طويلة الأجل بقروض قصيرة الأجل (Miss Match). وبالتالي، يمكن أن تعتمد الدولة إلى ضمان هذه القروض بعد إعادة جدولتها لمدة تتناسب مع طبيعة الاستثمارات التي مولتها. على أن تستمر الشركات في سداد خدمة الدين، وأن ترهن كامل أصولها لمصلحة الدولة التي تأخذ مقعداً في مجلس إدارة الشركة يحمل سهماً ذهبياً بكل حقوقه الرقابية والإشرافية. ويجب التأكيد هنا على أن مثل هذا الإجراء يصلح فقط مع شركات الاستثمار التي تثبت الدراسة أن مثل هذا الدعم سيعيد إليها نشاطها مع أرباح تشغيلية كافية.

... وأخيراً؛

لا حاجة بنا إلى مؤشرات جديدة تثبت أن الأزمة حقيقية وخطيرة، فهذه المؤشرات تردنا يومياً ومن مختلف دول العالم.

التأمين ضد البطالة، وفي هذه الحالة يمكن أن تضاف نسبة الـ 1% المقترح استقطاعها من راتب العامل ومثلها من صاحب العمل إلى النسبة الجاري استقطاعها حالياً لصالح صندوق التأمينات الاجتماعية.

كما تحدد هذه المادة موارد الصندوق المقترح للتأمين ضد البطالة، وتقرح الغرفة إجراء تعديليين بهذا الخصوص:

أولاً: إضافة فقرة جديدة تتضمن مورداً آخر وهو «أموال الغرامات التي يتم تحصيلها من المخالفين لأحكام هذا القانون بموجب المادة (13)».

ثانياً: تعديل نص الفقرة 4 الذي ورد به «الإعانات والهبات والتبرعات التي يقبلها الوزير».

حيث ترى الغرفة أن صياغة النص قد جانبها التوفيق باشتراط قبول الوزير بدلاً من موافقة مجلس إدارة المؤسسة تساوفا مع التوجه السائد في قانون التأمينات الاجتماعية رقم 61 لسنة 1976 حيث تضمنت المادة (11) حول موارد صندوق التأمين في الفقرة ثامناً «الإعانات والتبرعات التي يقرر مجلس الإدارة قبولها» فضلاً عن أن ذلك ينسجم مع ما ذهب إليه المشرع في معظم التشريعات المماثلة والنافذة في الجهات التي تدار من قبل مجلس إدارة برئاسة الوزير، فمجلس الإدارة هنا يكون أولى باتخاذ القرار.

لذا يقترح إعادة صياغة الفقرة 4 كما يلي:
«الإعانات والهبات والتبرعات التي يقرر مجلس الإدارة قبولها».

4- المادة (4)

وتنص في نهايتها على ما يلي:

«ويصدر المجلس قراراً بتشكيل لجنة تضم ممثلين عن المؤسسة والبرنامج تتولى التنسيق بشأن تنفيذ هذا القانون، ويحدد نظام عمل اللجنة».

ولما كان المقصود بالمجلس في النص هو مجلس الوزراء وفقاً للمادة الأولى الخاصة بالتعريفات، وأن اللجنة المقصودة هي لجنة فنية تتولى إيجاد نوع من الربط الآلي وتسيق العمل بين المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وبرنامج إعادة الهيكلة، فإنه يكفي أن يصدر قرار تشكيلها من مدير عام المؤسسة وليس مجلس الوزراء، وبحيث تكون قاصرة على المسميات الوظيفية وليس أشخاص شاغليها.

لذا يقترح أن يبدأ النص على النحو التالي:
«ويصدر مدير عام المؤسسة قراراً.....».

ترى غرفة تجارة وصناعة الكويت . من حيث المبدأ . أن التأمين ضد البطالة حق أصيل للمواطن الكويتي، وأن طرحه في هذه الآونة وإن جاء متأخر . يعتبر استدراكاً واجباً لقصور واضح في منظومة التأمينات الاجتماعية، وتجميل ملاحظات الغرفة فيما يلي:

1- قد يكون من المناسب لفت الانتباه إلى أن المادة (4) من القانون رقم 19 لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية تنص على ما يلي:
«يستحق كل كويتي عاطل عن العمل بدلاً نقدياً، ويضع المجلس قواعد صرف هذا البديل وقيمته».

ويبدو التساؤل منطقياً في هذا المقام عما تم اتخاذه بشأن هذا النص القانوني من قبل مجلس الخدمة المدنية، وهل ما جاء بالمشروع المطروح للتأمين ضد البطالة يعتبر مكماً للنص المذكور، وأنه لا ينطوي على ازدواجية أو تضارب في التشريع.

2- المادة (2):

وتتناول من تسري عليهم أحكام هذا التأمين ومنهم وفق ما جاء بالفقرة (1):

« الموظفين المدنيين العاملين لدى الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة».

ونظراً لأن النص بهذه الصياغة ينسحب على الكويتيين وغير الكويتيين العاملين بالحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة، فإننا نرى أن يضاف إليه «الخاضعين لأحكام القانون (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية» وبذلك يصبح النص محصوراً في المواطنين فقط دون الآخرين، وفيما يلي النص بعد التعديل:

1- « الموظفين المدنيين العاملين لدى الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة، الخاضعين لأحكام القانون (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية».

3- المادة (3):

وتنص في مقدمتها على ما يلي: " ينشأ صندوق ضمن صندوق التأمينات الاجتماعية للتأمين ضد البطالة".

ولا شك أن التأمين ضد البطالة مطلب هام وحيوي لاستكمال منظومة التأمينات الاجتماعية المطبقة في الكويت، غير أنه يجدر التساؤل هنا عما إذا كانت ثمة ضرورة أو أسباب وجيهة لتخصيص صندوق للتأمين ضد البطالة، خاصة وأن الصندوق القائم لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية يضم الشيخوخة والعجز والمرضى والوفاء معاً، وفي تقديرنا أنه لن يضيق عن استيعاب

5- المادة (7)

وتنص على أن المؤمن عليه يستحق «التعويض لمرة ثانية إذا عمل مدة لا تقل عن ثمانية عشر شهراً سابقة على تعطله»، ولمرة ثالثة «إذا عمل مدة لا تقل عن سنتين سابقة على تعطله»، وفي أي مرة لاحقة إذا عمل ثلاث سنوات».

والمدد التي تضمنها النص في هذه المادة تبدو أكثر سخاءً مما ينبغي، ولا تمثل حافزاً كافياً للعامل للارتباط بعمله والاستقرار في الوظيفة، فضلاً عن الولاء لها والحرص عليها، لذا يقترح إطالة أمد المدد الواردة بالنص على النحو التالي:

«مادة 7: يستحق المؤمن عليه التعويض لمرة ثانية إذا عمل مدة لا تقل عن سنتين سابقة على تعطله، ويستحق التعويض لمرة ثالثة إذا عمل مدة لا تقل عن ثلاث سنوات، ويستحق التعويض في أي مرة لاحقة إذا عمل خمس سنوات، ويجب أن يكون قد سدد الاشتراكات عن تلك المدد».

6- المادة (8):

وتنص على ما يلي:

«يوقف صرف التعويض في الحالات التالية:

- 1- إذا رفض المستفيد التدريب الذي رشح له.
- 2- إذا خالف الشروط التي يضعها المجلس».

وفيهم من نص الفقرة (1) أنه يتم وقف صرف إذا رفض المستفيد التدريب الذي رشح له من أول مرة، وهذا في تقديرنا ينطوي على قدر من القسر أو التعسف، لذا نقترح إعطاء فرصة أو فرصتين أخريين قبل وقف صرف.

كما تنص الفقرة (2) على أن يوقف صرف «إذا خالف الشروط التي يضعها المجلس» ولما كان المجلس - حسب التعريفات في صدر المشروع - يعني مجلس الوزراء، بينما يوحي السياق بأن المقصود هو مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فإنه يقترح إعادة صياغة المادة (8) على النحو التالي:

«مادة 8: يوقف صرف التعويض في الحالات الآتية:

- 1- إذا رفض المستفيد التدريب الذي رشح له للمرة الثالثة.
- 2- إذا خالف الشروط التي يضعها مجلس الإدارة».

7- المادة (9):

وتنص على أنه يسقط الحق في صرف التعويض في حالات من بينها:

- 1- إذا رفض المستفيد العمل الذي رشح له متى كان العمل مناسباً،

ويصدر قرار من اللجنة الواردة في المادة الرابعة من هذا القانون بتحديد شروط العمل المناسب».

وفي تقديرنا أن عبارة «متى كان العمل مناسباً» تضعف من دلالة النص القانوني وتجعله غير محكم، وذلك لعدم وجود معايير موضوعية للعمل المناسب بغض النظر عن إحالة الأمر إلى لجنة لتحديد شروطه التي ستكون اجتهاداً تقديرياً، فضلاً عن أن تقدير العمل المناسب يفترض أن يأتي في مرحلة الترشيح للعمل وليس بعدها. لذا يقترح اعتماد معيار كمي محدد بتعديل النص على النحو التالي:

«1- إذا رفض المستفيد العمل الذي رشح له للمرة الثالثة»

8- المادة (10):

وتنص في شطر منها على أنه لا يجوز للمستفيد «الجمع بين التعويض وأية مبالغ أخرى يصرفها من الخزانة العامة». ويقترح إضافة «ذات علاقة بحقوقه التأمينية» في ختام العبارة السابقة، لأن المستفيد قد يكون له مستحقات أخرى لدى الدولة لا دخل لها بالتعطل واستحقاق التأمين ■

وقفه تقييم مع المرسوم بالقانون بشأن تعزيز الاستقرار المالي بالدولة

بمناسبة صدور المرسوم بالقانون في شأن تعزيز الاستقرار المالي بالدولة، أصدر مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت، في اجتماعه المنعقد في الثلاثين من مارس 2009، بياناً ضمّنه تقييماً للمرسوم بالقانون، ودعوة للتعاون على تنفيذه بحياد وعدل تحقيقاً لمقاصده.

وفيما يلي نص هذا البيان:

ثمة إجماع دولي على أن الأزمة الراهنة أزمة غير مسبوقة من حيث عالميتها وعمقها وخطورة تداعياتها، ما يجعل معالجتها بكفاءة وعدل مهمة صعبة تتشابك فيها الأبعاد العالمية والانعكاسات المحلية، كما يجعل من عنصر الوقت وسرعة القرار عاملاً حاسماً في نجاح المعالجة أو إخفاقها.

في ظل هذه المسلّمات، تنظر غرفة تجارة وصناعة الكويت إلى «المرسوم بالقانون بشأن تعزيز الاستقرار المالي بالدولة» باعتباره قراراً سليماً مستحقاً، وخطوة أولية وأساسية في معالجة الأزمة بأسلوب صحيح. ذلك أن القانون تميّز بمهنية عالية، تنطلق من منظور شمولي للمصلحة العامة، وتعتمد على قاعدة عريضة من البيانات والمعلومات.

وأخيراً، إن غرفة تجارة وصناعة الكويت التي لم تدخر جهداً في المساهمة الفاعلة والموضوعية بكل المساعي الرامية إلى معالجة الأزمة المالية الاقتصادية، والتي جاء قانون تعزيز الاستقرار المالي بالدولة منسجماً إلى حد بعيد مع مذكرتها الصادرة يوم 25 يناير 2009، تؤكد استمرارها في هذا النهج متعاونة مع كافة الجهات الرسمية والأهلية المعنية بالشأن الاقتصادي، وعلى أساس مصلحة الكويت واقتصادها ليس إلا ■

الغرفة تقترح تعديل نظام التصفية الفورية للبضائع

مواكبة للتطور الملموس في عالم التجارة العالمية، قام كثير من دول العالم، ومن ضمنها بعض دول مجلس التعاون الخليجي، بتعديل نظام التصفية الفورية للبضائع بما يتناسب والاحتياجات المستعجلة التي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني. وقد تلقت الغرفة العديد من الملاحظات من بعض السادة الأعضاء حول «النظام الجمركي للتصفية الفورية للبضائع المعمول في دولة الكويت»، والتي تضمنت اقتراح إجراء بعض التعديلات عليه.

وقد أعدت غرفة تجارة وصناعة الكويت مذكرة تتضمن كافة المقترحات التي من شأنها جعل الكويت في وضع متساوٍ مع شقيقاتها من دول المنطقة، وقدمتها إلى الإدارة العامة للجمارك في أوائل أبريل 2009.

وفيما يلي نص هذه المذكرة:

بتاريخ 9/11/2009 صدرت التعليمات الجمركية رقم (50) لسنة 2003 في شأن العمل بالقانون رقم (50) لسنة 2003 (نظام الجمرك الموحد)، حيث نصت التعليمات الجمركية المذكورة في مادتها (22) بأحكام المسافرين والتصفية الفورية وبالأخص البند الرابع من ثانياً بآلاً تكون المواد الخاصة للتصفية الفورية ذات صفة تجارية، الأمر الذي حال دون استفادة المؤسسات والشركات من تسهيلات إجراء التصفية الفورية، وقد أصبح لزاماً تعديل التعليمات الجمركية الكويتية لتتماشى مع متطلبات العمل التجاري والتجارة الإلكترونية والعمل على تبسيطها واستفادة القطاع التجاري من إجراءات التصفية الفورية في دولة الكويت.

حيث خصت التعليمات الجمركية رقم (50) لسنة 2003 المادة (22) (ثانياً) لموضوع التصفية الفورية للمواد الواردة بصحبة القادمين و بموجب سند شحن بكافة الدوائر الجمركية البرية والبحرية والجوية وفق الشروط والضوابط التالية: للمواد التي

فالقانون عندما ركز على حماية القطاع المصرفي، إنما استهدف حماية مدخرات المواطنين والمقيمين، وحماية المال العام الذي يضمن ودائع هذا القطاع. وعندما تبنى الملاءة كمييار لمساعدة شركات الاستثمار، إنما قصد أن يدعم الشركات القادرة على الاستمرار بثقة واقتدار إذا ما تهيأ لها الجسر اللازم لعبور الأزمة. وعندما عمل على توفير تمويل كاف للقطاعات الاقتصادية المنتجة، إنما سعى إلى احتواء الأزمة قبل أن تتحول إلى كساد اقتصادي عام. ناهيك عن أن القانون لم يغفل الإجراءات الرقابية والعقابية والمساءلة القانونية، ضمناً لحسن التنفيذ، وجزاء للمخالفين، وتفعيلاً لدور الجمعيات العامة والمساهمين. وإلى جانب هذا كله، تعتقد الغرفة أن القانون سيكون له دور مؤثر في تطوير السوق المالي بما يطرحه من أدوات وطرق لم تعرفها الكويت قبلاً كالصكوك، والأسهم الممتازة، والسندات القابلة أو الملزمة بالتحويل إلى أسهم. والشركات محددة الغرض، وإعطاء المدين فرصة كافية لإعادة ترتيب أوضاعه.

وغرفة تجارة وصناعة الكويت، إذ ترجو تكاتف كل الجهود لتوفير أسباب وأجواء نجاح هذا القانون، لا تدعي أبداً أنه تشريع جامع مانع لا يشكو عيباً ولا قصوراً، ولكنها ترى فيه انطلاقة جيدة لإدارة هذه الأزمة العميقة والخطيرة التي لا يمكن أن تكتمل معالجتها من خلال قانون يقيم، بل لا بد من متابعته وتطويره ودعمه تبعاً لمراحل المعالجة وإفرازات التجربة. وفي اعتقادنا أن أخطر معيقات هذه المعالجة لا تكمن في مواد القانون ذاته، بل في القصور الناجم عن عدم مواكبته بالتوسع الفاعل والكافي في الإنفاق العام، تجنباً لانتقال الأزمة إلى مرحلة الكساد في مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة. ومن المؤسف أن نلاحظ هنا أن الميزانية العامة للسنة المالية 2009/2010 - والتي أقرها مجلس الوزراء جنباً إلى جنب مع قانون تعزيز الاستقرار المالي - قد خفضت الإنفاق العام بأكثر من 36 %، وخفضت الباب الرابع (المشاريع الإنشائية والصيانة) بنسبة 24 %.

ولئن كان من الطبيعي لقانون يمثل هذه الأهمية أن يثير ردود فعل متباينة بين تأييد وتحفظ ومعارضة، فإننا نعتقد أن هذا التباين لا يستدعي القلق، بل يدعو إلى تعزيز رقابة بناء فاعلة تساعد على تنفيذ القانون تنفيذاً سويّاً عادلاً، شريطة ألا تؤدي ردود الفعل هذه إلى إغراق القانون في متاهات التسييس. ذلك أن الثمرة الأولى والأهم للقانون تتمثل في نجاحه بإعادة الثقة بقدرة الإدارة الاقتصادية في البلاد على معالجة الأزمة، وأي انتكاسة في هذا الصدد - لا سمح الله - ستحمل الاقتصاد الوطني تداعيات خطيرة، وستحمل المال العام تكاليف مرهقة.

أولاً - العلاقة بين الأداء الاقتصادي والفساد الإداري

تفاعل في اتجاهين

تقديم:

في عالم السياسة والتجارة يقال: "من يضحك أخيراً يضحك طويلاً". وأنسج على هذا المنوال في مجال المؤتمرات والمنتديات فأقول: "من يتحدث أخيراً يتحدث قليلاً". ذلك أن السابقين يكفون التابعين مؤونة الاجتهاد في عرض كثير من الأفكار. خاصة إذا كان السابقون في مقام واقتدار الأفاضل الذين تعلمت وتمتع بالإصغاء إليهم. ومع ذلك، أستميحك وأستميحكهم عذراً في ترسم خطاهم ومحاكاة لباقتهم، لأكرر التقدير لجهود جمعية الشفافية الكويتية والقائمين عليها، ولأعيد الثناء على موضوع منتداهما الثالث هذا "الكويت مركز مالي وتجاري" لأنها اختارت من خلاله أن تتطلع إلى المستقبل وتضيء شمعة، بدل أن تحدد في الماضي لتحدد من المسؤول عن اللبن المسكوب. وبهذا، يكون المنتدى قد ساهم - دون أن يقصد - في إغناء وترشيد حوارات حملة انتخابية سيكون لها أثر بعيد في رسم ملامح هذا المستقبل.

بقي أن أقول؛ إن تحدثي إليكم اليوم امتياز اسبغته علي - مشكورة - غرفة تجارة وصناعة الكويت. أما مضمون الحديث، فللغرفة وحدها أجر صوابه، وأرجو أن يكون جزيلاً. وعليّ وحدي وزر أخطائه، وهي ولا شك كثيرة.

الاتجاه الأول: التكلفة الاقتصادية للفساد الإداري:

حتى ثمانينات القرن الماضي، كان البحث في ظاهرة الفساد يكاد يكون قصراً على المختصين في الإدارة العامة والعلوم الاجتماعية والسياسية. غير أن التسارع في انتشار الفساد وتزايد حجمه من جهة، وتطور علم الاقتصاد وأدواته التحليلية من جهة ثانية، غيراً هذا الوضع تماماً. فأصبحت العلاقة بين الفساد والأداء الاقتصادي موضوعاً محورياً في أبحاث الاقتصاديين ودراساتهم، واضطر البنك الدولي للتخلي عن موقفه الرفض للتصدي لهذه الظاهرة ليعلن أن "الفساد قضية اقتصادية"، وليصبح من أكثر المؤسسات الدولية نشاطاً في هذا المضمار. ولا يعزى هذا الانعطاف الحاد وهذا الاهتمام العالمي إلى مجرد زيادة الوعي بمشكلة قديمة قدم الدهر، بل يأتي انعكاساً لاتساع نطاق هذه الظاهرة وتزايد مخاطرها بشكل غير مسبوق. وللتدليل على ذلك، إسمحوا لي أن أعرض - وباختزال يكاد يكون معيباً - عدداً من نتائج الدراسات عن علاقة الفساد بالتنمية والأداء الاقتصادي:

ترد للبلاد للاستفادة منها أو استهلاكها محلياً" ويطبق ذلك على الحالات التالية:

أ - المواد التي تخضع للضريبة الجمركية.

ب - المواد المعفاة من الضريبة الجمركية.

ج - ألا تزيد قيمتها في جميع الأحوال عن خمسة آلاف دينار كويتي.

د - ألا تكون ذات صفة تجارية.

كما أن تبسيط إجراءات التصفية الفورية تكمن في عدم ضرورة إبراز شهادة المنشأ المصدقة، إذ يكفي بذكر منشأ البضاعة على الفاتورة وعلى البضاعة نفسها. والجدير بالذكر أن من توصيات العمل باتفاقية كيوتو المعدلة تنص على عدم اللجوء لشهادات المنشأ في حالات البضائع باستثناء المعاملات التفضيلية أو في حالات الشك في منشأ البضاعة.

وبناءً على ذلك فإن الغرفة تقترح التالي:

أ - إلغاء البند (ثانياً: 4) من المادة (22) من التعليمات الجمركية رقم (50/2003).

ب - عدم تحديد مبالغ كحد أقصى للبضائع الخاصة لهذا النظام.

ج - تحديد كميات البضائع التي تخضع لذلك النظام بحد أعلى.

د - أهمية توثيق تلك البضائع إحصائياً.

وبإجراء ذلك التعديل سيتم الاستفادة من ذلك النظام بشكل أكبر من قبل الشركات والمؤسسات التي تستورد بعض الإرساليات العاجلة والتي تتطلب السرعة في الاستلام والتي عادة لا تكون كمياتها كبيرة ■

الإصلاح الاقتصادي شرط أساسي لنجاح إستراتيجية المركز المالي والتجاري

تحت رعاية حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، نظمت جمعية الشفافية الكويتية، خلال الفترة 19-20 أبريل 2009، منتدى الكويت الثالث للشفافية، تحت شعار «الكويت مركز مالي وتجاري». وشاركت غرفة تجارة وصناعة الكويت في فعاليات المنتدى ممثلة بمستشارها السيد ماجد بدر جمال الدين الذي أعد وقدم ورقة بعنوان «الإصلاح الاقتصادي شرط أساسي لنجاح استراتيجية المركز المالي والتجاري». وفيما يلي نص هذه الورقة:

أوجد لدى شعوب هذه الدول شعوراً بالخديعة، ليس إزاء الحرية الاقتصادية فقط، بل وإزاء النظم الديمقراطية أيضاً .

واستكمالاً لهذه النتائج ، ولكي نتفهم كيف ينخر الفساد في البنية الاقتصادية ، من المفيد أن نتحدث عما يمكن تسميته "مضاعف الفساد" لأنه يتفق في المنطق وسلسلة الآثار المتتابعة مع "مضاعف الاستثمار" وإن كان يختلف عنه في النتائج . وكما يدلنا تحليل "مضاعف الاستثمار" عند كينز، تتولد عن كل زيادة في حجم الاستثمار سلسلة متلاحقة من الزيادات في الدخل القومي، يضعف حجمها تدريجياً إلى أن يتلاشى أثرها مع نهاية السلسلة . وعلى المنوال نفسه، نجد "مضاعف الفساد" يشير إلى أن أية "زيادة أولية" في حجم الفساد تؤدي إلى سلسلة من الانعكاسات السلبية "تتساقط" خلالها مدفوعات الفساد تبعاً لدورة اقتسامها بين كبار المستفيدين والوسطاء والمساعدين والأتباع . ومن المفارقات الطريفة في هذا الصدد ، أنه كلما ازدادت "درجة احتكار الفساد" (كما في الأنظمة الدكتاتورية والمافيات المنظمة) كلما تحسنت نوعية خدمات الفاسدين وقلت تكلفتها . والعكس صحيح إذا ما توزعت مراكز تقديم هذه "الخدمات" .

وقد لخص ابن خلدون بإيجاز وإعجاز هذه العلاقة بين الوظيفة العامة والمصلحة الخاصة ، حين كتب عن "الجاه الجالب للمال" وعن "المال المشتري للجاه" . فلو وضعنا ما قصده بالتعبير الحديثة لقلنا : تسخير السلطة لكسب المال، وتوظيف المال لاكتساب السلطة . وهكذا، يصبح للغني منصب رسمي، ويصبح المنصب العام مدرّاً للربح . وعندما تزداد هذه الثنائية المشبوهة تفاعلاً ، نتعرّف بسهولة على أصل الاحتكارات الاقتصادية غير المؤهلة التي تفرض ذاتها بقوة الفساد في كثير من الدول النامية .

الاتجاه الثاني: السياسات الاقتصادية الخاطئة حاضرة

للفساد:

في السنوات القليلة الماضية، توضحت معالم نظرة أو نظرية جديدة في العلاقة بين الفساد والأداء الاقتصادي، تعتمد تحليلاً أكثر قرباً إلى السلوك الإنساني في التعامل الاقتصادي، وتقوم على أن الفساد، في العديد من صورته، لا يعكس بالضرورة تشوّهاً في القيم بقدر ما يعكس نقصاً في الحرية الاقتصادية . وبتعبير آخر: إن العلاقة بين الفساد الإداري والأداء الاقتصادي ليست علاقة أحادية الاتجاه يكون فيه الفساد سبباً بإضعاف الاقتصاد، بل هي علاقة ذات اتجاه آخر أيضاً، يكون فيها الفساد ذاته نتيجة الأداء الاقتصادي المتعثر، بسبب خطأ السياسات وانحراف المؤسسات وعجز الإدارة . ومن هنا، يصبح الإصلاح الاقتصادي،

● يزداد الفساد حجماً وانتشاراً كلما ازدادت هيمنة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية، وكلما ارتفعت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي .

● ثمة ارتباط واضح بين درجة الفساد ومستوى القيود على التجارة والأسعار وحرية النقد . كما يوجد ارتباط مماثل بين الفساد وكل من حجم الإعانات الحكومية، درجة الاعتماد على إنتاج وتصدير المواد الخام ، وتضخم الجهاز الحكومي .

● بالنسبة لمشاريع البنية الأساسية وما يرتبط بها ، للفساد أثر مباشر وكبير الضرر على اختيار هذه المشاريع وتحديد أولوياتها، وعلى نوعيتها وجودتها ومردودها، فضلاً عن تكلفتها ومدة تنفيذها . وينطبق هذا القول أيضاً على أوجه الإنفاق العام التي تتسم بالسرية، وعلى الإنفاق العسكري، والمشتريات الحكومية . وكلما ازداد انتشار الفساد انخفضت نسبة الإنفاق العام على الصحة والتعليم، وعلى الصيانة والتشغيل، وارتفعت أرقام الإنفاق العسكري .

● إن ارتفاع مستوى الفساد درجة واحدة على مقياس من عشر درجات ، يؤدي إلى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي بنسبة 16 % .

● يلقي الفساد بالجزء الأكبر من ثقله البغيض على المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر المولد الأكبر لفرص العمل والعمود الفقري للقطاع الخاص . وقد وصل هذا الثقل في بعض الدول النامية إلى ما يعادل 20 % من تكلفة تشغيل هذه المشاريع .

● يؤدي الفساد إلى تخفيض الإيرادات العامة وزيادة عجز المالية العامة ، وإلى تشويه الأسواق وسوء تخصيص الموارد، وإضعاف المنافسه، وتعميق الانحراف في توزيع الدخل لمصلحة الأغنياء، وعلى حساب زيادة الفقر والقضاء على الطبقة الوسطى . كما يؤدي الفساد إلى تآكل المصادقية الشعبية للمؤسسات السياسية، والى تعطيل مبدأ سيادة القانون .

● يعتبر الفساد العائق الأول للاستثمار في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، والعائق الثاني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وجاء ترتيبه ثالثاً في شرق آسيا ودول الاتحاد السوفيتي سابقاً، وخامساً في الدول الصناعية .

● رغم وجود ارتباط واضح بين درجة الفساد الإداري وازدياد الهيمنة الاقتصادية للدولة، يلاحظ أن سوء استخدام السلطة قد تعاضم بشكل غير مسبوق في العديد من الدول أثناء مرحلة التحول من اقتصاد الدولة إلى اقتصاد السوق . الأمر الذي

بالضرورة، شرطاً أساسياً لتطوير الفساد.

والغريب فعلاً في هذا الصدد، أننا نجد جذوراً واضحة لهذه النظرة الحديثة في رسالة للمقريزي كتبها قبل ستة قرون كاملة عن الأزمات الغذائية في مصر، وختمها بالقول: "ليس بالناس غلاء إنما نزل بهم سوء التدبير في الإدارة". وهي خلاصة لا أجد أكثر منها بلاغة واختصاراً في تفسير العلاقة بين "خطأ السياسات والإجراءات" (سوء التدبير) وانتشار الفساد. ولتوضيح نظرية "خلل السياسات" أو "سوء التدبير" هذه، أعرض لمشهدين من واقع التجربة الكويتية بالذات :

المشهد الأول: بين عامي 1970 و 2000، نجحت ماليزيا في إيجاد فرص عمل مجزية ومنتجة لأكثر من ست ملايين قادم جديد إلى سوق العمل. بينما لم تنجح الكويت - للأسف الشديد - في إيجاد فرص عمل منتجة لما يقل عن 150 ألف قادم كويتي (1/40 من الرقم المليزي). والفارق بين الدولتين أن ماليزيا تعاملت مع ظاهرة ازدياد السكان والقوة العاملة باعتبارها فرصة يجب استثمارها، وأداة نمو ينبغي تأهيلها وتطويرها. بينما تعاملت الكويت مع الظاهرة ذاتها باعتبارها مشكلة يمكن استخدام الوفرة المالية لمعالجتها، واختارت التوظيف الحكومي غير المنتج وسيلة لذلك. وهكذا تقدمت (الدولة الفقيرة) ماليزيا تقدماً كبيراً، وبقيت (دولة الوفرة المالية) الكويت تعاني ضيق القاعدة الإنتاجية، واختلال التركيبة السكانية وهيكل العمالة، بكل صور الفساد والمفسدين التي نجمت عن هذا الاختلال، وفي طبيعتها تجارة الاقامات وتجارها. بل إن انتشار ظاهرة الرشوة في الكويت يعزى بالدرجة الأولى إلى أن تضخم الجهاز الحكومي قد قلص كثيراً من إمكانيات الدولة في زيادة الرواتب بنسب متكافئة مع ارتفاع تكاليف المعيشة.

أما المشهد الثاني: فيتمثل بسياسة الدولة باحتكار ملكية أكثر من 95% من أراضي الكويت، ورفض بيعها على المواطنين، واعتماد منهج التأجير المعقد طويل الأجل. وهي السياسة التي وضعت أمام مشاريع التنمية في البلاد معوقات شديدة الصعوبة، وإشكالات مركبة التعقيد، نجم عنها حالات صارخة من الخطايا والأخطاء والاعتداء على المال العام .

نخلص من هذا كله إلى القول، أن نظرة فاحصة لنتائج دراسات التكلفة الاقتصادية للفساد الإداري، ونظرة أكثر قرباً وعمقاً إلى السلوك الإنساني في الحياة الاقتصادية، تؤكدان ثلاث حقائق بالغة الخطورة بالنسبة للكويت :

أولها: أن الطبيعة الربعية للاقتصاد الكويتي، والمنهجية

الحالية في إدارته، قابلتان بشكل تلقائي لممارسة درجة عالية من الفساد. فإذا أضفنا لذلك الموروث الاجتماعي الذي يشكل عاملاً ضاعطاً ومؤثراً في سلوك الأفراد، تبين لنا أن الكويت تمتلك - للأسف الشديد - العديد من مكونات البيئة الحاضنة للفساد .

والثانية: أن الفساد، بتجلياته الاقتصادية في الكويت، لا يعكس تشوهاً في القيم بقدر ما يعكس نقصاً في الحرية الاقتصادية. وبتعبير آخر، إن كلاً من انتشار الفساد الإداري وضعف الأداء الاقتصادي يمثل سبباً ونتيجة في آن معاً. فالاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكويتي، إلى جانب خطأ السياسات، يؤديان إلى انتشار الفساد الإداري. وهذا - بدوره - سرعان ما يعمل على تكريس الواقع الهش والسياسات الخاطئة، والمنبتقة أصلاً من هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي. فهذه الهيمنة منحت الموظف العام سلطات قوية، يستطيع من خلالها التأثير على مشتريات الدولة ومشاريعها الضخمة، وبالتالي، على توزيع "المغانم" وفرض "الأتاوات والمغارم".

أما الحقيقة الثالثة: فهي محصلة طبيعية للحقيقتين السابقتين، ومفادها أن أية استراتيجية وطنية لجعل البيئة الكويتية بيئة مقاومة للفساد، لا بد وأن تنطلق من العمل على تحقيق الإصلاح الاقتصادي، المتمثل في العودة بالدور الاقتصادي للدولة إلى ثوابته في النظم الديمقراطية، ليكون لها سلطة الرقابة والمساءلة والتصحيح، وليكون للقطاع الخاص دور الإنتاج والتوزيع وتقديم الخدمات، منفتحاً على العالم، قادراً على المنافسة، متحرراً من المفاهيم والممارسات الخاطئة، ومتمحلاً لمسؤوليته الاجتماعية في احتضان قوة العمل الوطنية.

ثانياً- "الكويت مركز مالي وتجاري": برنامج تنفيذي للإصلاح

المرتكزات الأساسية للمركز المالي والتجاري:

منذ ستينات القرن الماضي، وقضية توسيع القاعدة الإنتاجية، وتوظيف الإيرادات النفطية جسراً للانتقال نحو اقتصاد إنتاجي متوازن، تمثل الهدف الأول لكل خطط التنمية ولكل البرامج الحكومية بلا استثناء. ومع ذلك، يمكن القول أن الكويت لم تحقق تقدماً يذكر على هذا الصعيد، بل ربما كان العكس هو الصحيح.

وواقع الحال، أن هذه القضية بقيت هدفاً دون استراتيجية، وأملاً دون خارطة طريق، إلى أن أعاد حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله، في أكتوبر 2004، إطلاق الرؤية التنموية الهادفة إلى جعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً. علماً أن الدعوة إلى جعل الكويت مركزاً تجارياً على الأقل، تعود أيضاً إلى ستينات القرن الماضي، حين طرحت

الاقتصادي في إطار برنامج تنفيذي. وكما لاحظنا بداية أن الأداء الاقتصادي المتعثر يمكن أن يكون نتيجة للفساد الإداري وسبباً له في آن معاً، نلاحظ هنا أن استراتيجية المركز المالي والتجاري يمكن اعتبارها آلية لتحقيق الإصلاح الاقتصادي ونتيجة له في الوقت ذاته .

قضايا رئيسية ذات علاقة :

أولاً- تؤكد التجارب العالمية أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين نمو المراكز المالية والنشاط التجاري. فسنغافورة، وماليزيا وهونغ كونغ - على سبيل المثال - لم تكتسب موقعها على خارطة المراكز المالية، إلا بعد أن عززت دورها كوابات تجارية لمحيطها. وتطویر الكويت كمركز مالي يرتبط إلى حد بعيد - في اعتقادنا- بالنجاح في استعادة دورها كبوابة تجارية لمنطقتها. وبالتالي، إن الانفتاح التجاري وما يرتبط به من سياسات ومفاهيم هو المدخل الصحيح لإيجاد مركز مالي فاعل. والواقع، أنه إذا كان لنشوء الدول وارتقائها تفسير تاريخي يختلف من دولة إلى أخرى، فإننا نستطيع القول أن "حرية التجارة"، أو "الحرية الاقتصادية" حسب التعبير الحديث، هي التفسير الصحيح لبداية المجتمع الكويتي وقيام دولته. وهذا ما يفسر لنا لماذا كان الكويتيون تجار المنطقة، ولماذا كانت التجارة الجسر العريض لتواصلهم مع العالم، والنشاط الرئيسي الذي أعطى مجتمعهم كثيراً من خصائصه، وأولها التمسك بالحرية.

ثانياً- إذا كان "التقرير العالمي للتنافسية" قد وضع الكويت في مرتبة متأخرة جداً من حيث الاعتماد على إدارة عامة محترفة، فإن القطاع الخاص لم يكن أحسن حظاً بكثير، إذ جاء في التقرير ذاته أن الكويت تأتي بالمرتبة 92 من أصل 125 دولة من حيث كفاءة مجالس إدارة الشركات. وبينما تعاني الإدارة العامة الكويتية من انعكاسات الضغوط السياسية المختلفة على تركيبها وأدائها، تعاني إدارة القطاع الخاص من بروز سمة العائلية وتحالفاتها حتى في الشركات المساهمة العامة، وهذا ما يتناقض كلياً مع اعتبارات الكفاءة في الحالتين.

وإذا كان تحكّم المدراء بسياسات الشركة وتوجيهها بما يخدم مصالحهم الخاصة قد أدى إلى تعثر العديد من الشركات الأمريكية والأوروبية، فإن سيطرة كبار المساهمين على الإدارة كان له نتائج مماثلة في العديد من الشركات الكويتية. وهذه ظاهرة يجب التعامل معها بأسلوب حذر وحازم إذا ما أردنا الكويت

أراء يجعل الكويت كلها منطقة تجارة حرة. وهي آراء تجدد طرحها عام 1988 حين أقر مجلس الوزراء "استراتيجية القيمة المضافة المرتفعة"، كما تجدد الحديث الرسمي والشعبي عنها عام 1997 عند بحث قانون المناطق الحرة .

إن حماسنا لهذه الرؤية العريضة - الحديثة ينبثق من انسجامها مع تراث الكويت وخبرتها من جهة، ومن توظيفها الذكي للمزايا الاقتصادية النسبية لدولة الكويت من جهة ثانية. غير أن حماسنا هذا يجب ألا ينسينا أن تحقيق الرؤية يتطلب درجة عالية جداً في التنافسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وهي تنافسية يجب أن نحشد لبنائها جهوداً ضخمة وتغييرات جذرية في المفاهيم والمنطلقات والممارسات، وفي السياسات والتشريعات، وفي البنى الأساسية والمؤسسية، وفي التعليم والثقافة والسلوكيات. خاصة وأننا نبدأ من رهن يضع الكويت - حسب التقرير العالمي للتنافسية - في المراكز الأخيرة من حيث حرية التملك لغير المواطنين، ومن حيث البيئة الجاذبة للاستثمار المباشر.

ودون الدخول في التفاصيل، يمكننا القول أن تنافسية أي مركز مالي* تقوم على أربع مرتكزات رئيسية :

1- بنية أعمال ملائمة، ومناخ استثماري جاذب. وتحت هذا العنوان تتدرج كثير من الشروط والمتطلبات منها؛ بيئة تشريعية وتنظيمية مشجعة ومستقرة، جهاز حكومي كفء، نظام قضائي واضح وعادل، أجهزة قضائية متخصصة، انفتاح تجاري وخدمي كامل، تحرير أنشطة المصارف والاستثمار والتأمين وبيوت الاستشارات المختلفة

2- بنية أساسية متطورة؛ وخاصة في مجالات تقنيات الاتصال، المواصلات، والصحة والتعليم...

3- هيئات رقابية فعالة تدعم إيجاد بيئة رافضة للفساد المالي والإداري وخاصة من حيث تخفيف البيروقراطية، واعتماد الحكومة الالكترونية وإطلاق الحق في الاطلاع.

4- انفتاح فكري وثقافي واجتماعي، يستطيع تقبل الآخر والتعامل معه واحترام ثقافته وحضارته، دون التضحية بهويتنا الدينية والقومية والحضارية.

وبنظرة فاحصة لهذه المرتكزات الأربعة، يبدو لنا بكل وضوح أن تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، ليس إلا صياغة الإصلاح

* يمكن تعريف المركز المالي بأنه موقع جغرافي تتواجد فيه وحدات مصرفية ومالية متعددة الجنسية متنوعة النشاط، تعمل في مجالات التمويل والوساطة المالية على نطاق إقليمي وعالمي.

أن تريح معركتها ضد الفساد وأن تنجح في تحقيق الإصلاح الاقتصادي بمعزل عن الإصلاح السياسي. لأن المعركة على الجبهتين وجهان لحرب واحدة. ونحن، في الكويت، نستطيع أن نكتب مؤلفات كثيرة في هذا الشأن. وتكفي هنا هذه الإشارة.

وأخيراً، الأخوة والأخوات؛

يقول المثل الصيني: ” آمن لمن يبحث عن الحقيقة، ولا تأمن لمن وجدها“.

وقد كنت أبحث معكم عن الحقيقة، ولم أفلح في الإحاطة بها، رغم أنني أخلفت ما وعدتكم به وأطلت الحديث. وشفيعي في ذلك إتساع المعنى وضيق العبارة ■

المعوقات التي تواجه شركات التمويل والبنوك ووكلاء السيارات والأجهزة الكهربائية

في اعقاب صدور قانون الاستقرار المالي ولائحته التنفيذية، بدأت تثار تساؤلات حول الانعكاسات والتأثيرات التي سوف تترتب على هذا القانون. وفي إطار متابعتها للأوضاع الاقتصادية، قامت الغرفة في الحادي والعشرين من أبريل 2009 بعقد اجتماع حضره ممثلو اتحاد وكلاء السيارات ووكلاء الأجهزة الكهربائية وعدد من شركات التمويل والبنوك، وذلك لبحث ومناقشة المعوقات التي تواجه هذه القطاعات في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وبخاصة بعد قيام بنك الكويت المركزي بوضع ضوابط جديدة لعمليات التمويل والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات في مختلف القطاعات الإنتاجية.

وتم في هذا اللقاء عرض عدد من الملاحظات والمقترحات، وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على أن تقوم الجهات المشاركة بتزويد الغرفة بتلك الملاحظات والمقترحات لبلورتها في مذكرة تعرض على البنك المركزي بهدف تنشيط القطاعات التجارية الرئيسية في البلاد.

وفيما يلي نبذة عما دار في هذا اللقاء:

بداية رحب رئيس اللجنة السيد / عصام محمد البحر بالسادة الحضور وشكرهم على حرصهم على المشاركة في هذا الاجتماع الذي يهدف إلى بحث المعوقات التي تواجه اتحاد وكلاء السيارات والأجهزة الكهربائية مع الشركات التمويلية ومدى تأثرها بالأزمة الاقتصادية العالمية، خصوصاً بعد قيام البنك المركزي بوضع ضوابط جديدة لعمليات التمويل والتسهيلات الائتمانية الممنوحة

مركزاً مالياً. خاصة وأن المصارف وشركات الاستثمار والخدمات المالية، التي تشكل العمود الفقري للمراكز المالية، تأتي في طليعة الشركات المعرضة للفساد إذا ضعفت فيها الشفافية والرقابة والمساءلة.

ثالثاً - تزعم مجموعة غير قليلة من أصحاب الفكر الاقتصادي

والسياسي، أن الأزمة المالية العالمية الراهنة تمثل بداية النهاية لنظرية الحرية الاقتصادية ونظام اقتصاد السوق، لأن تدخل الدولة لكبح تداعيات الأزمة وخسائرها يسقط دعائم النظرية والنظام على حد سواء. وواقع الأمر، أن الحرية الاقتصادية لم تنكر يوماً حق الدولة في الرقابة والاشراف والتصحيح، وفي التدخل لتسريع التنمية وحماية الأمن الاجتماعي. وتدخل الدولة في الأزمة الحالية ليس جديداً إلا في حجمه، وتاريخ الدول ذات الأنظمة الاقتصادية الحرة حافل بالتدخل لحماية الحرية الاقتصادية من تطرف دعائها. والأزمة المالية العالمية الراهنة ليست أزمة في بنية اقتصاد السوق أو أسس الحرية الاقتصادية، بل هي نتيجة إخفاقات وانحرافات كثيرة أهمها؛ تهاون الحكومات في دورها الرقابي، وإخفاق التشريع في مواكبة التطور السريع. وانحراف قطاع التمويل عن دوره كعمول للقطاعات الأخرى إلى المهيمن عليها، ليصبح ما يسمى الاقتصاد الافتراضي هو الأصل، والاقتصاد الحقيقي هو التابع. أما الانحراف الهام الثالث عن نظام اقتصاد السوق فيتمثل بغياب الشفافية وتواطؤ الإدارة وضعف رقابة المساهمين. فالأزمة، إذن، لم تكن بسبب الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق، بل بسبب الانحراف الشديد عنهما، فهي أشبه بالاستثناء الذي يؤكد القاعدة. وبالتالي، إن هذه الأزمة يجب ألا تستخدم في الكويت ذريعة للنكوص عن الإصلاح الاقتصادي- المتمثل في تقليص هيمنة القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص في إطار المنافسة والعدل وتكافؤ الفرص- بل يجب أن تعتبر مدخلاً لتسريع خطى الإصلاح، ولمواجهة الثغرات والأخطاء مراجعة دقيقة باتجاه تطوير التشريع، وتعزيز نظم الرقابة والضبط، وإعادة النظر في معايير المحاسبة والتصنيف.

رابعاً - من الثابت أنه كلما حققت المجتمعات قدراً أعلى من

الديموقراطية والشفافية زادت قدرتها على مكافحة الفساد. غير أن الإشكالية الحقيقية ليست في اختيار الديموقراطية باعتبارها النظام السياسي الأفضل لمحاربة الفساد، بل الإشكالية في حماية الديموقراطية ذاتها من الفساد. فالنظام الديموقراطي الفاسد أشد خطراً من النظام الاستبدادي، وأد أعداء الديموقراطية هم الديموقراطيون الفاسدون. ويمكن القول بدرجة عالية من الثقة، أن من المتعذر على أية دولة

وأكد ممثل لإحدى الشركات، على ضرورة قيام الغرفة بمخاطبة البنك المركزي لتعديل الشروط والضوابط المفروضة حالياً.

وفي مداخلته أفاد السيد/ عصام البحر بأن الغرفة قد قامت بمراسلة الجهات المعنية حول موضوع توفير مناطق تخزينية وقد أثير هذا الموضوع في عدد من الاجتماعات واللقاءات وكان أهمها اللقاء مع صاحب السمو أمير البلاد ولقاء آخر مع رئيس مجلس الوزراء ولقاء مع وزير التجارة والصناعة ووزير الأشغال، حيث تم تخصيص عدد 3 مناطق تخزينية في الوقت الحالي وهي منطقة (العبدلي - الشقيا - الخيران) ولكن إلى وقتنا الحالي لم يحدث أي مستجدات حول مشروع تنفيذ هذه المناطق وتجهيزها بالكامل لتكون مناطق تخزينية مهيئة ومتكاملة الخدمات.

ومن جانبه أفاد السيد / أحمد راشد الهارون - المدير العام أنه بعد صدور قانون الاستقرار المالي ولائحته التنفيذية ، هناك تساؤلات حول الانعكاسات والتأثيرات التي سوف تترتب على هذا القانون، ولقد قامت الغرفة بعقد هذا الاجتماع لمعرفة المعوقات التي تواجهونها ومحاولة إيجاد آلية لحلها ليتناسب تطبيقها مع كافة الجهات المعنية بذلك. كما أن الإنفاق العام للدولة قليل جداً، حيث هناك ميزانية معينة يتم تحديدها سنوياً للإنفاق ولكن الدولة لا تتفق منها إلا نسبة ضئيلة جداً .

كما اقترح رئيس اتحاد وكلاء الأجهزة الكهربائية بأن تقوم الدولة بتشجيع إنشاء شركات تمويلية صغيرة تُعنى بتمويل اتحاد وكلاء الأجهزة الكهربائية الأمر الذي سوف يحد من زيادة الأزمة الاقتصادية، كما أن المناخ الاقتصادي حالياً مضطرب، وذلك بسبب عزوف الكثير من الأفراد عن الشراء بسبب الأزمة الاقتصادية الحالية.

وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على أن تقوم الجهات المشاركة في هذا الاجتماع بتزويد الغرفة بملاحظاتها ومقترحاتها لبلورتها في مذكرة تعرض على البنك المركزي بهدف تشييط القطاعات التجارية الرئيسية في البلاد وتخوفهم من الإفلاس ■

مذكرة الغرفة حول تطوير إجراءات استخراج إذن الإفراج عن البضائع الالكترونية والكهربائية

تلقت الغرفة خلال الأشهر الأولى من عام 2009 العديد من الشكاوي من بعض السادة الأعضاء حول طول إجراءات تخليص البضائع الالكترونية والكهربائية وارتفاع الرسوم التي تفرض على التاجر من خلال الإفراج عن هذه المنتجات.

للشركات في مختلف القطاعات الإنتاجية.

وذكر أحد ممثلي الشركات التمويلية أن أهم المعوقات التي تواجههم تتمثل بقيام البنك المركزي بفرض فائدة ثابتة قدرها 3 % زيادة على سعر الخصم وبالتالي لا تستطيع الشركات التمويلية تحمل هذه التكلفة حيث أن تكاليف هذه الشركات أكبر من تكاليف البنوك وذلك بسبب قلة مصادر التمويل المتوفرة لها وليست لديها ودائع حكومية أو ودائع أفراد تستطيع من خلالها الحصول على التمويل المطلوب، وهذا الأمر كان سبباً لعزوف الكثير من الشركات عن الاستمرار بالسوق.

ثم أوضح ممثل إحدى شركات الإجارة والتمويل بأن الانخفاض في المبيعات كان قد بدأ قبل حدوث الأزمة المالية عندما قام البنك المركزي بوضع ضوابط جديدة فيما يخص الاقتراض، في حين أن ما يقارب 75 % من مبيعات السيارات تتم عن طريق الأقساط، ثم جاءت الأزمة وزادت من حجم الانخفاض الذي أصاب ذلك القطاع، مما نتج عنه خروج الكثير من الشركات

وبمداخلة من ممثل بنك أبوظبي الوطني أفاد بأن هذا الأمر ينطبق على البنوك وخصوصاً البنوك الأجنبية، ولا ننسى بأن في هذه الفترة تقوم البنوك بأخذ بعض الاحتياطات من أجل الابتعاد عن الإفلاس.

ومن جانبه اقترح السيد رئيس اتحاد وكلاء السيارات، إلغاء التعرفة الجمركية ليس في دولة الكويت فقط بل في دول الخليج لمدة سنة مثلاً أو سنتين، الأمر الذي سيترتب من ورائه خفض الأسعار وبذلك سوف تزيد نسبة المبيعات، كما يجب على الدولة أن تقوم بتوفير مخازن للشركات حتى لا يحدث تكديس في البضائع داخل المعارض والقنوات التسويقية الأمر الذي يؤدي إلى خسائر كبيرة على التاجر، كما اقترح أن يقوم البنك المركزي بتخفيض الفوائد البنكية لتشسييط الإنفاق العام وتشسييط حركة الشراء بالسوق.

كما أشار أحد ممثلي شركات الإجارة والتمويل بأنه من الأفضل أن تتم زيادة قنوات التمويل أو تسهيل الإجراءات التمويلية، حيث أن نسبة الخطر ارتفعت لدى كل شركة تمويلية في الفترة الأخيرة بشكل كبير وواضح. كما أن نسبة العملاء قد انخفضت بشكل كبير في الآونة الأخير، فهناك شريحة من الموظفين الذين تتجاوز رواتبهم 1000 دينار هذه الشريحة خسرتها شركات التمويل بسبب قرار البنك المركزي بأن لا تتجاوز المديونية 15,000 دينار، الأمر الذي أدى إلى اتجاه هذه الشريحة إلى الاقتراض من البنوك، وذلك بسبب العروض المغرية التي تقدمها هذه البنوك.

1 - يجب سحب العينات من البضائع الواردة لتسليمها إلى الجهات المعنية للمطابقة أو للإجراءات الأمنية.

2 - لا يستطيع التاجر التصرف أو تسويق هذه المنتجات قبل الحصول على (تقرير الاختبار).

3 - يتم دفع مبلغ (50) ديناراً كويتياً لفحص العينة الواحدة في وحدة المطابقة التابعة لقسم تنمية وضبط الجودة في إدارة المواصفات والمقاييس في الهيئة العامة للصناعة، ومن ثم يتم دفع مبلغ (50) ديناراً أخرى للحصول على الإفراج النهائي لمدة سنتين.

وبعد أن قامت الغرفة بدراسة تلك الإجراءات تم استنتاج التالي:

1- إنه في جميع الحالات لا يتم الاعتراف بالشهادات التي تقوم المصانع الكبرى بإصدارها لمنتجاتها والتي عادة ما يتم الحصول عليها من مختبرات معتمدة عالمياً، حيث تم تعيين عدد معين من الشركات للتدقيق على تلك الشهادات، وأيضاً يقوم مختبر الهيئة بالفحص النهائي على المنتج والتأكد من سلامة كافة الشهادات التي تم طلبها مما يمثل ازدواجاً وإضافة مصاريف يتكبدها التاجر.

2- مختبر الهيئة العامة للصناعة غير معتمد عالمياً، بمعنى أنه لو تم إرفاق شهادة مواصفات لأي منتج كويتي من قبل هذا المختبر لا يتم اعتمادها في الدول الأخرى، الأمر الذي يشكل تناقضاً في صياغة الإجراءات.

3- الرسوم التي يتم تحصيلها عند فحص البضاعة في مختبر الهيئة العامة للصناعة أقل بكثير من قيام التاجر بالحصول على شهادة مطابقة من قبل الشركات التي اعتمدها الهيئة، الأمر الذي أثار استياء تلك الشركات جراء منافسة الهيئة لها.

4- يقوم التاجر بمراجعة الهيئة أكثر من (3) مرات وتصل في بعض الأحيان إلى (5) مرات للحصول على إذن الإفراج، وذلك في جميع الحالات.

5- تصل مدة الحصول على نتائج الفحص إلى أسبوع كامل في أفضل الحالات، وتمتد إلى ما يقارب العشرين يوماً في بعض الأحيان.

6- عند قيام التاجر بالحصول على الشهادة من الشركات المعتمدة فإنه يجبر بأن يقوم بعملية الفحص قبل الشحن حتى وإن كان لديه مكتب أو فرع معتمد يقوم بتلك المهمة، مما يزيد

وانطلاقاً من حرص الغرفة الدائم على التنسيق مع الجهات الرسمية المعنية بهدف تطوير وتسهيل الحركة التجارية في البلاد، فقد أعدت مذكرة ضمنتها مقترحاتها لتطوير إجراءات استخراج إذن الإفراج عن البضائع الإلكترونية والكهربائية وقدمتها للهيئة العامة للصناعة في الثاني عشر من مايو 2009.

وفيما يلي نص هذه المذكرة:

وردت إلى غرفة تجارة وصناعة الكويت عدة شكاوي بخصوص طول إجراءات تخليص البضائع الإلكترونية والكهربائية وارتفاع قيمة الرسوم التي تفرض على التاجر من خلال إجراءات الإفراج عن هذه المنتجات وتعدد الجهات التي يجب مراجعتها كالهيئة العامة للصناعة ووزارة الداخلية ووزارة المواصلات، وما يترتب على ذلك من تأخير في الحصول على الإفراج اللازم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الجهات لا تقبل إلا عينات من البضائع الموجودة في الشحنة المستوردة بحيث يتم سحب العينات المطلوبة وتقديمها للجهات المعنية.

وتتلخص العملية في وجود طريقتين للحصول على إفراج من الهيئة وهما كالتالي:

الطريقة الأولى - ورود الإرسالية مصحوبة بشهادة معتمدة من الشركات التي حددتها الهيئة:

وللحصول على هذه الشهادة يجب على التاجر أن يدفع نظير كل صنف حوالي (430) دولاراً نظير التالي:

- التأكد من مستندات الفحص الاختباري للأصناف والذي عادة ما توفرها المصانع الكبرى عن طريق تعاقدتها مع مختبرات معتمدة عالمياً.

- فحص البضاعة قبل شحنها للتأكد من مطابقتها للمواصفات التي تم التأكد منها في الخطوة السابقة.

- في حالة عدم قيام المصنع بتوفير مستندات الفحص الاختباري لأي منتج، تقوم تلك الشركات بتوفيره للمستورد مما يرفع التكلفة إلى مبلغ يصل في بعض الأحيان إلى (15000) دولار.

وعند وصول البضاعة إلى الكويت يقوم التاجر بتقديم الشهادة إلى الهيئة التي إما أن تقوم باعتمادها أو تقوم بإعادة فحص المنتج للتأكد من صحة الشهادة مرة أخرى.

الطريقة الثانية - عندما ترد الإرسالية بدون شهادة من الشركات التي حددتها الهيئة يقوم التاجر بالتالي:

الاقتصادية العالمية دولياً وإقليمياً ومحلياً، وتأثيراتها السلبية على القطاع الخاص تحديداً.

وبسبب الصعوبات التي واجهت تطبيق النسب الجديدة، وافق مجلس الوزراء على تأجيل العمل بقراره رقم (1104) لسنة 2008 لمدة أربعة أشهر تنتهي في الثامن عشر من سبتمبر 2009. وقد أصدرت الغرفة بياناً رحبت فيه بهذا التأجيل.

وفيما يلي نص هذا البيان:

«تلقت غرفة تجارة وصناعة الكويت بكثير من الارتياح ما تناقلته الصحف بشأن موافقة مجلس الوزراء على تأجيل تطبيق قرار نسب العمالة الوطنية في القطاع الخاص لفترة يتم خلالها إعادة النظر في النسب الواردة بالقرار وتوحيد المسميات في جداول النسب سواء المعدة حسب النشاط الاقتصادي أو حسب المهن الرئيسية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وذلك بعد الارتباك الشديد الذي صاحب بدء تطبيق القرار ومردوده السلبي على العديد من أصحاب الأعمال، وتجدر الإشارة إلى أنه حين صدر قرار مجلس الوزراء رقم (904) لسنة 2002 والذي صدر بتحديد نسب العمالة الوطنية لأول مرة تنفيذاً لأحكام القانون رقم 19 لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية، حرصت الجهات المعنية على تأكيد أن النسب الموضوعة تمثل الوضع الراهن. حيثُذ، وكان هذا في تقدير صانعي القرار يعتبر أساساً مناسباً للبناء عليه والزيادة فيه بشكل متدرج بدلاً من اللجوء إلى تقديرات جزافية مبالغ فيها قد تأتي بنتائج عكسية، تلحق الضرر بصاحب العمل والعامل معاً.

ثم جاء القرار الثاني لمجلس الوزراء رقم (955) لسنة 2005. أي بعد مضي ثلاث سنوات. برفع النسب، الأمر الذي يعكس حرص المجلس على اتباع نفس النهج في التدرج والتمهل في غير عجلة، حتى تستمر عملية تشجيع العمالة الوطنية للعمل في القطاع الخاص بشكل سلس دونما ضغط أو إرهاب لأصحاب العمل.

أما بالنسبة للقرار الأخير رقم 1104 لسنة 2008، فرغم أن الغرفة قامت بالتعاون مع برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة ونظمت لقاءات مشتركة بين المسؤولين في البرنامج وقيادات الاتحادات النوعية لأصحاب العمل في البرنامج وقيادات الاتحادات النوعية لأصحاب العمل في القطاع الخاص للتشاور حول النسب الملائمة لكل قطاع، إلا أن الغرفة تفاجأت بصدور قرار تحديد النسب التي استقر عليها رأي البرنامج منفرداً، وكانت

من التكلفة.

7 - في بعض الحالات لا يتم إعادة العينة إلى التاجر على الرغم من أن هناك عينات مكلفة مثل (غسالات، تلفزيونات .. إلخ).

ولتلافي تلك المعوقات وتحقيق الهدف المرجو من كل تلك الإجراءات وهو ضمان سلامة المستهلك النهائي المستخدم لهذه المنتجات، فإنه يجب اتخاذ الخطوات التالية :

1 - تطوير مختبر الهيئة العامة للصناعة، بحيث يتم تأهيله واعتماده عالمياً ليتمكن من القيام بدوره الإشرافي بالشكل المطلوب.

2 - أهمية اعتماد الشهادات المصاحبة للأصناف والتي عادة ما تقوم بتوفيرها المصانع الكبرى من قبل مختبرات عالمية معتمدة، على أن يقوم مختبر الهيئة بالتدقيق عليها، إما عشوائياً أو بشكل منتظم وبرسوم مناسبة.

3 - بما أن صلاحية شهادات الفحص الاختباري التي توفرها المصانع المصدرة مدتها سنتين، فإنه من الأجدى أن تقوم الهيئة باعتمادها لنفس المدة، دون الحاجة لإعادة الفحص لكل منتج عند استيراده.

4 - تشجيع القطاع الخاص لإنشاء مختبرات فحص تعمل تحت إشراف ورقابة الهيئة العامة للصناعة، الأمر الذي سيسهم في تخفيض تكاليف الفحص جراء المنافسة.

5 - فتح مكاتب تابعة للهيئة العامة للصناعة في كافة المنافذ، بحيث تقوم تلك المكاتب بعمل كافة الإجراءات الخاصة بالإفراج، بدءاً من استلام العينة وإرسالها للمختبر، وانتهاءً بإعادة تسليم العينة للتاجر مع شهادة الإفراج، دون الحاجة لمراجعة عدة إدارات في أماكن مختلفة تابعة للهيئة ■

معالجة آثار قرار زيادة نسب العمالة الوطنية لدى الجهات غير الحكومية

على الرغم من أن الغرفة قامت بالتعاون مع برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة، ونظمت لقاءات مشتركة بين المسؤولين في البرنامج وقيادات الاتحادات النوعية لأصحاب العمل في القطاع الخاص للتشاور حول النسب الملائمة لكل قطاع، إلا أن الغرفة تفاجأت بصدور قرار تحديد النسب التي استقر عليها رأي البرنامج منفرداً، وكانت الغرفة تتطلع إلى أن يكون هناك مزيد من التشاور حول النسب التي خلص إليها البرنامج وصياغتها بأسلوب مهني بحث، دون أن يأخذ في الحسبان انعكاسات الأزمة

ملاحظات الغرفة حول الإستراتيجية

الوطنية الشاملة للمرور

في أواخر يوليو 2009 شاركت الغرفة في اجتماع نظّمته وزارة الداخلية لمناقشة مشروع الإستراتيجية الوطنية الشاملة للمرور. وعقب الاجتماع أعدت الغرفة مذكرة ضمّنتها ملاحظاتها حول مشروع الإستراتيجية المذكور، وقدمتها في أواسط أغسطس 2009 إلى وزارة الداخلية.

وفيما يلي نص هذه المذكرة:

- 1 - حيث أنه حتى تاريخه لم يتم البدء في تنفيذ الإستراتيجية فإنه من المستحسن إعادة النظر في العام الذي يبدأ فيه تنفيذ الإستراتيجية مع الأخذ بالاعتبار الفترة الزمنية المطلوبة لتقييم الإستراتيجية وإقرارها من الجهة المعنية .
 - 2 - لضمان تحقيق الأهداف المرجوة يجب أن تتضمن الإستراتيجية بدائل أخرى تطبق في حالات الإخفاق أو الفشل وذلك استكمالاً لمقومات الإستراتيجية الناجحة .
 - 3 - لتمكين المشرفين على الإستراتيجية من تقييمها ووضع البدائل للوصول إلى الأهداف فإنه من المستحسن تحديد النسب والأرقام المتوقع الوصول إليها كعدد الحوادث والإصابات والوفيات والتكاليف المادية خلال فترات تقييم تكون فصلية أو نصف سنوية .
 - 4 - من أجل ضمانات نجاح التنفيذ والوصول إلى الأهداف المرجوة، فإنه يقترح على المشرفين على الإستراتيجية القيام بحملة وطنية تكون برعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه .
- لذا فإننا نقترح بأن يختار سمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه شخصية وطنية غير حكومية، وليس من الضروري أن تكون هذه الشخصية ذات دراية بعلم المرور أو هندسة الطرق، ولكن شخصية محبوبة من الجميع لتكون الراعي الرسمي لهذه الحملة، كما هو معمول به في كثير من دول العالم التي طبقت استراتيجيات مرورية... ويكون من جملة مهامه الإطلاقة الإعلامية من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة في فترات متقاربة أو متباعدة لإعطاء الشعب معلومات عن الحملة وإلى أين وصلت نتائجها، وما هي الأهداف التي وُضعت من أجلها الاستراتيجية.. فإذا كانت النتائج مشجعة فإنه يشكر المواطنين والمقيمين ويحثهم على المزيد من التعاون، وأمّا إذا كانت النتائج لم تتواكب مع

الغرفة تتطلع إلى أن يكون هناك مزيد من التشاور حول النسب التي خلص إليها البرنامج وصياغتها بأسلوب مهني بحت، دون أن يأخذ في الحسبان انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية دولياً وإقليمياً ومحلياً، وتأثيراتها السلبية على القطاع الخاص تحديداً، فضلاً عن أن القرار لم يقدم حلاً مناسباً للحالات التي يمكن أن يكون عدم الالتزام بالنسب راجعاً لأسباب لا دخل للجهات غير الحكومية فيها، كعدم قبول المسجلين للوظائف المتاحة، أو ثبوت نقص المهارة والكفاءة أو ضعف الإعداد والتأهيل في العمالة المعروضة، أو عدم توفر التخصصات المطلوبة، أو رفض المرشحين للوظائف لسبب أو لآخر، وكلها احتمالات واردة لم يتحسب لها قرار النسب.

هذا والغرفة من جانبها على أتم الاستعداد للمشاركة في إعادة دراسة وصياغة القرار بما يحقق الهدف المرجو من تطبيقه.»

وضمن سلسلة جهودها لمعالجة آثار القرار المذكور، نظمت الغرفة في الأول من يوليو 2009 اجتماعاً مشتركاً ضم ممثلين عن القطاعات الاقتصادية المختلفة واتحاداتها، ومن بينها اتحاد المصارف الكويتية، اتحاد أصحاب الفنادق، اتحاد شركات ووكلاء الملاحة، اتحاد الصناعات الكويتية، اتحاد شركات النقل، اتحاد شركات التنظيف، وممثلين عن الجهات الرسمية المعنية .

ركز الحوار في هذا اللقاء على ضرورة إعادة النظر في محتوى قرار زيادة النسب الأخيرة، وما انطوى عليه من مآخذ، منها ما يتعلق باختلاف النسب الذي اعتمده القرار الأخير في تصنيفات جداول النسب، سواء المعدة حسب النشاط الاقتصادي أو حسب المهن الرئيسيّة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، عما جرى العمل به في قرار مجلس الوزراء السابقين والصادر في عامي 2002 و2005، ما تسبب في الارتباك الشديد الذي صاحب بدء تطبيق القرار ومردوده السلبي على العديد من أصحاب الأعمال. كما تم التأكيد على أن جداول النسب التي اشتمل عليها القرار تم وضعها وإقرارها قبل إرهاصات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وما صاحبها من متغيرات وما ترتب عليها من تداعيات... سيما وأن النسب قد تم وضعها في فترة بلغ فيها الاقتصاد الكويتي أوج انتعاشه بفعل قوة الدفع التي أحدثها ارتفاع أسعار النفط التي شهدها النصف الأول من عام 2008، غير أنه في سبتمبر من نفس العام وقعت التراجعات المتلاحقة وتداعيات الركود الاقتصادي العالمي التي طالت جميع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الكويتية ■

11 - ورد تحت عنوان إدارة الطلب على النقل والحركة المرورية الانسيابية عدّة بنود، ومنها (ص 84): محاربة المظهرية في اقتناء الفرد لأكثر من سيارة وتشجيع نظام النقل الجماعي.. نعلّق على هذا البند بأننا مع تشجيعنا للنقل الجماعي، إلا أننا لا نرى ارتباطاً بين المظهرية وبين الأزمة المرورية، لأنّ الفرد وإن كان يملك أكثر من سيارة فإنه لا يقود إلا سيارة واحدة، فالاحتمال وارد لأن تكون هذه المركبات لاستخدام سائق المنزل أو زوجته أو أحد أبنائه.

12 - عند تحديد أهداف واختصاصات الهيئة الوطنية، ورد بند جاء فيه: تنظيم دخول مركبات النقل العام الأجنبية إلى الأراضي الكويتية(ص 99).. ونرى من المفضل استبدال العبارة بـ (تنظيم دخول مركبات النقل العام غير الكويتية) لأنّ كلمة الأجنبية لا تشمل «العربية».

13 - تحت عنوان الإدارة العامة للمرور، جاء في البند الثاني: الاستعانة بخبرات عالمية ذات كفاءة عالية (ص 133).. نقترح إضافة كلمة وطنية قبل عالمية.. حتى نترك المجال للخبرات الوطنية الكويتية بأن تلعب دورها على هذا الصعيد وتساهم في حلّ المشكلات المرورية العالمية أيضاً، وإذا كانت لا توجد كفاءات وطنية حالياً إلا أنه حتماً سيكون لدينا ذلك قريباً.

14 - عند ذكر الخسائر المادية بسبب المشاكل المرورية أو ذكر التكاليف المادية المتعلقة بهذه المشاكل، ترد الأرقام المالية بالدولار الأميركي.. ومن المفضل أن تستبدل بالدينار الكويتي.

15 - عند ذكر أهم المؤسسات المسؤولة عن المعلومات في دولة الكويت (ص 106)، غاب عن ذهن واضعي الاستراتيجية ذكر اسم الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والذي كان يُسمّى وزارة التخطيط سابقاً.

16 - عند ذكر خدمات النقل العام الحالية (ص 121)، تحدّد الإستراتيجية بعض المشاكل والمعوقات التي تعترض سبيل هذا القطاع.. ولكن الإستراتيجية لم تلحظ مسألة غاية في الأهمية وتشكّل أحد أسباب المشاكل المرورية.. وهذه المسألة هي أنّ الدولة سمحت لشركتين غير الشركة الرسمية بالقيام بخدمات النقل.. وهذا ما زاد في الاختناقات والمشاكل المرورية، لأنّ الشركات الثلاث تستعمل المواقع نفسها مما يزيد في الازدحام إضافة إلى تسابق الحافلات التابعة للشركات الثلاث على الحصول على عدد أكبر من الركاب بهدف الربح، وهذا ما يسبّب إرباقات مرورية كثيرة.. ونقترح إلغاء رخص الشركتين

طموحات وأهداف الحملة، فيحثّهم على البذل والعطاء أكثر للوصول إلى النتائج المرجوة.

5 - تذكر الإستراتيجية أنّ الإدارة العامة للمرور شهدت تغييراً كبيراً خلال عام 2008 ومن جملة التعيينات في الإدارة، تذكر الاستراتيجية اسم الشخص الذي تم تعيينه لتولي مسؤولية الإدارة (ص 25).. مع احترامنا الكبير للشخصية المذكورة، ليس من الضروري ذكر الأسماء في عنوان (الحركة المرورية) والاكتفاء بكلمته في مستهل الإستراتيجية.

6 - تذكر الإستراتيجية أنّ هناك شركتي نقل هما شركة النقل الحكومية وشركة باص المدينة (ص 27)، وقد غاب عن بال المشرفين على وضع الإستراتيجية ذكر الشركة الثالثة وهي شركة الرابطة.

7 - ورد في الإستراتيجية عند ذكر حوادث الطرق، أنّ نتائج هذه الحوادث تحوّلت إلى «جرائم» (ص 34) ونحن نجد ضرورة استبدال هذه اللفظة «جرائم» بـ «كارثة» لأنه ليس كل حادث مرور يُعتبر جريمة.

8 - تحت عنوان التكلفة الاجتماعية والأمنية تحدّثت الاستراتيجية عن أنّ فقدان ربّ الأسرة بسبب حادث طريق يعتبر من أهم الكوارث التي تتعرّض لها العائلة (ص 35).. ونقترح استبدال العبارة الأنفة الذكر بعبارة تشتمل أيضاً على ذكر الأم، حيث إنّ فقدان أحد الأبوين أو كليهما يشكّل كارثة على العائلة وليس فقط الأب.

9 - ذكرت الإستراتيجية العديد من متطلبات معالجة المشاكل المرورية (ص 42-43).. وهنا وجدنا من المناسب أن نضيف إلى المتطلبات مسألة مواقف المركبات في الأماكن السكنية، حيث نرى أنّ تنظيم المناطق السكنية يفترق إلى وجود مواقف آمنة في هذه المناطق، والسبب في عدم الأمان أنّ المسافة بين المنزل وورصيف الشارع ليست كافية لوقوف المركبات بأحجامها المختلفة.. لذا، ينبغي وضع سياسة مدروسة تقضي بوضع دراسات هندسية تراعي وجود هذه المواقف في المدن الجديدة وعلاج المشكلة في المناطق الحالية.

10 - ورد أيضاً في العنوان ذاته (ص 85): تبني نظام المرور الهادئ في المناطق السكنية والمزدحمة بالسكان.. حبّذا لو أنّ واضعي الإستراتيجية يشرحون هذا البند، حيث إنّ مصطلح المرور الهادئ - بالنسبة لكثير من الناس - مصطلح غامض وغير واضح.

قراءة متأنية في مشروع قانون العمل في القطاع الأهلي

بعد أن أنجز مجلس الأمة، في جلسته المنعقدة في التاسع عشر من أغسطس 2009، قراءته الأولى لمشروع قانون العمل في القطاع الأهلي، وقبل إقراره في القراءة الثانية، تابعت الغرفة جهودها الكبيرة والطويلة لولادة هذا القانون على أحسن توازن ممكن فأعدت مذكرة تحت عنوان «قراءة متأنية في مشروع قانون العمل في القطاع الأهلي» قدمتها في أوائل أكتوبر 2009 إلى كل من مجلس الأمة ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، طالبت فيها بإجراء التعديلات المطلوبة على بعض مواد القانون المذكور.

وفيما يلي نص هذه المذكرة:

تقديم:

منذ عشرين عاماً أو تزيد، وغرفة تجارة وصناعة الكويت تشارك بإقبال وموضوعية في اللجان الرسمية المتعاقبة المكلفة بوضع مشروع قانون جديد للعمل في القطاع الأهلي.

ومنذ عشرين عاماً أو تزيد، وغرفة تجارة وصناعة الكويت لا تدخر جهداً في الدعوة لإصدار القانون المطلوب الذي يعالج التشوهات التي ولد بها القانون الحالي من جهة، والذي يتلافى الثغرات التي كشفها التطبيق العملي ورصدها أصحاب الأعمال قبل غيرهم من جهة ثانية، والذي يستوعب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وينسجم مع التزامات الكويت وعضويتها في المنظمات الدولية من جهة ثالثة.

لهذا كله، كان من الطبيعي أن ترحب الغرفة بالأولوية التي حظي بها «مشروع قانون العمل في القطاع الأهلي» لدى الحكومة ومجلس الأمة في آن معاً، لأن هذه الأولوية تبشر بقرب صدور هذا القانون الهام بعد طول مخاض.

لقد لبثت الغرفة شاكرة دعوة «لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل» في مجلس الأمة لبحث مشروع القانون. وهي تذكّر بالامتنان والتقدير ما لقيته لدى اللجنة من تفهم وتعاون، كما تذكّر بالامتنان والتقدير ما وجدته لدى ممثلي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من حوار راق، وما لمستته لدى ممثلي الاتحاد العام لعمال الكويت من احترام للرأي الآخر. وإذا كانت الغرفة قد حققت نجاحاً لا ينكر في الحد من مغالاة بعض المقترحات التي انحازت للسياسة على حساب التوازن، فإن نجاح الغرفة في تعزيز الانسجام بين المنطلقات الأساسية لمشروع القانون وبين الواقع الفعلي لهيكل القوة العاملة في الكويت كان

الخاصتين مع الحفاظ على حقوقهما والتعويضات القانونية التي تستحقانها، والتركيز على شركة النقل العام بعد تطويرها وزيادة أسطولها.. أو دمج الشركات الثلاث بشركة واحدة مملوكة للقطاع العام والخاص.. وفي كل الأحوال لا بد أن تكون هناك فقط شركة واحدة للنقل العام.

17 - تحت عنوان «الإدارة العامة للمرور»، ورد بند جاء فيه: خصخصة بعض الخدمات (ص 135).. نأمل من واضعي الإستراتيجية ذكر أمثلة لبعض الخدمات المقترح خصخصتها، كما أن الإشارة إلى دور القطاع الخاص إشارات عامة وغير محددة دون تحديد أو توضيح للدور المطلوب والمقترح وذلك أسوة بالتوضيحات المدرجة للجهات الأخرى. هذا كما أدرج «تعظيم دور القطاع الخاص» دون بيان ماهية وكيفية مثل هذا التعظيم بصورة واضحة.

18 - في مقترحات الإستراتيجية حول تفعيل دور المحافظات (ص 140)، حبذا لو أن الإستراتيجية خصصت دوراً للمتقاعدين، بتنظيم الحركة المرورية أمام المدارس في أوقات بداية الدوام ونهايته أسوة ببعض الدول المتقدمة، بعد خضوعهم لدورة تأهيلية، ليستعيدوا نشاطهم وليشعروا أنهم ما زال بقدرتهم خدمة الوطن والمواطنين، مع تقديم حوافز ومكافآت خاصة لهم، وذلك تحت مظلة المحافظ.

19 - في البنود الواردة عن المؤشرات الوطنية لقياس فعالية تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في دولة الكويت، ورد بند جاء فيه (ص 149): تقليل عدد مصابي حوادث الطرق البليغة المنقولين بسيارات الإسعاف مقارنة مع مرضى الإصابات البليغة المنقولين بسيارات الإسعاف إلى (أقل من 7.800 مصاب سنوياً..). هذه الفقرة غير مفهومة.

20 - تحت عنوان مخاطر عدم تنفيذ الإستراتيجية.. وردت إحصائية عن الوفيات الناجمة عن مشاكل المرور (ص 170)، وذكرت الإستراتيجية أن حوالي 200 كويتي يموتون سنوياً إضافة إلى إصابة أكثر من 6000 كويتي وتأثر أكثر من 30.000 شخص كويتي لهم علاقة قربي أو صداقة بالمتضررين.

ملاحظتنا على هذه العبارات الواردة، أن الإستراتيجية تتجاهل موت 210 أشخاص من الوافدين الذين يساهمون من خلال أعمالهم ونشاطاتهم في دعم الاقتصاد الكويتي، فلماذا تغيب الإستراتيجية ذكرهم؟ ولهذا نقترح عدم التركيز فقط على وفاة الكويتي دون غيره، وذلك لاعتبارات إنسانية ■

بتنظيم العلاقة بين أطراف العمل، ناهيك عن الهدفين الآخرين تخفيض حجم العمالة الوافدة، واجتذاب العمالة الوطنية إلى القطاع الخاص.

لقد أوضح مقترح الإطار العام لخطة التنمية الخمسية لدولة الكويت (2009/2010 - 2013/2014) السياسات والإجراءات التي يجب الأخذ بها لترشيد أعداد العمالة الوافدة، ومنها:

- وقف توظيف العمالة الوافدة في القطاع الحكومي إلا في التخصصات النادرة، مع الاستمرار في سياسة الإحلال للرصيد الحالي من العمالة الوافدة بالقطاع الحكومي (في حدود 10 % سنوياً).

- تطوير آليات استقدام وتنظيم إقامة العمالة الوافدة. بما في ذلك إلغاء نظام الكفيل ووضع نظام بديل في صلب قانون العمل في القطاع الأهلي.

- التصدي لما يسمى بالتجار بالعمالة الوافدة، والتصدي لظاهرة الإقامة غير المشروعة.

- الاستمرار في رفع نسب الحد الأدنى من العمالة الوطنية في منشآت القطاع الخاص في ضوء الدراسات الفنية اللازمة.

أما عن هدف اجتذاب العمالة الوطنية للعمل في القطاع الخاص، فلن نتحدث هنا عن مناهج التعليم وبرامج التدريب لتلبية الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، ولن نتحدث عن ضرورة وضع وتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي يعيد للقطاع الخاص دوره التنموي الريادي ليكون قادراً على استيعاب العمالة الوطنية بشروط مجزية... بل سنقصر حديثنا - في هذه المذكرة - على القول بأن تشجيع العمالة الوطنية على التوجه نحو القطاع الخاص سيكون انفع للمواطنين وأجدي للاقتصاد الوطني إذا ما تم من خلال تعميم "حقوق المواطنة" بدل الاتكأ الخاطئ وباهظ التكلفة على قانون العمل. وربما كان القانون رقم 19 لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في القطاعات غير الحكومية هو القاطرة التي يمكن أن تقود هذه المهمة، من خلال إعادة صياغته بحيث تتساوى بموجبه مستويات وشروط عمل الكويتيين العاملين في القطاع الخاص مع نظرائهم العاملين في القطاعات الحكومية، باعتبار أن مثل هذه المساواة من حقوق المواطنة، مما يحول دون أية شبهة تمييز في العمل.

إن العمالة الوافدة في الكويت يجب أن تحظى بحقوق عملها كاملة، وفي إطار العدل والاحترام الذي رسمته الاتفاقات والمنظمات الدولية المختصة. ولكن ليس ثمة ما يبرر إطلاقاً أن يحصل أكثر من 1.25 مليون عامل وافد على امتيازات وشروط

نجاحاً متواضعاً. ومن هذه الحقيقة بالذات يأتي مبرر إصدار هذه المذكرة ورفعها إلى مجلس الأمة وإلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لعلها تساعد الطرفين على التعاون في إجراء التعديلات المطلوبة على بعض مواد القانون قبل إقراره بالقراءة الثانية، بعد أن أنجز مجلس الأمة قراءته الأولى في جلسة استثنائية انعقدت يوم 19 أغسطس 2009. علماً أن كل ما تتضمنه هذه المذكرة من آراء وملاحظات قد سبق طرحه في اجتماعات لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل، كما سبق بحثه مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

أولاً- قانون العمل بين طموح المشرع وجموح التكلفة.

في نهاية 2008، وصل حجم قوة العمل في الدولة إلى أكثر من 2.09 مليون فرد، منهم قرابة 1.76 مليون من الوافدين. فإذا خفضنا هذا الرقم بمقدار 530 ألف فرد، يمثلون العمالة المنزلية التي لا تطبق عليها أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي، يصبح حجم العمالة الوافدة الخاضعة لهذا القانون قرابة 1.25 مليون فرد. وبالمقابل، وصل حجم قوة العمل الكويتية في نهاية 2008 إلى 333 ألف فرد من أصلهم 17 % أو ما يقارب 57 ألفاً يعملون في القطاع الخاص. فإذا افترضنا أن كل هؤلاء يعملون لحساب الغير، ويخضعون - بالتالي - لأحكام قانون العمل في القطاع الأهلي، يصبح إجمالي عدد الخاضعين - في علاقات عملهم - لهذا القانون 1.307 مليون فرد، منهم - في أحسن الافتراضات - 4.8 % كويتيون.

إزاء هذا الخلل الكبير في تركيبة قوة العمل في دولة الكويت، حاول المشرع الكويتي أن ينتهز فرصة إصدار قانون العمل الجديد في القطاع الأهلي ليعيد إلى هذه التركيبة بعض توازنها. وهو - بالتالي - لم ينظر إلى هذا القانون كتشريع يحكم وينظم العلاقة بين أطراف العمل فحسب، بل نظر إليه أيضاً - وربما أولاً - كأداة لترشيد استقدام العمالة الوافدة وتقليص حجمها تدريجياً من خلال رفع تكلفتها، كما نظر إليه - في الوقت ذاته - كوسيلة لاجتذاب العمالة الوطنية نحو العمل في القطاع الخاص.

إن طموح المشرع الكويتي إلى إصلاح هيكل وتركيب قوة العمل طموح وطني بالغ الضرورة والإلحاح، ويستحق كل تقدير وتشجيع وتعاون من كافة الأطراف التشريعية والتنفيذية والأهلية. ولكن غرفة تجارة وصناعة الكويت تعتقد أن مثل هذا الطموح لا يتحقق بأداة تشريعية واحدة، بل يحتاج إلى منظومة متكاملة من التشريعات والسياسات والأدوات. كما تعتقد أن مشروع قانون العمل في القطاع الأهلي قد أثقل بأكثري مما يحتمل، ما سيجعله ينوء تحت هذا الثقل فيخفق حتى في وظيفته الأساسية المتمثلة

من خلال القرارات الوزارية ، وذلك مقابل ثمان مسائل فقط في القانون الحالي . وواقع الأمر أن مشروع القانون يدور حول هذه القضية دون أن يدخل إليها ، ويلازم حدودها دون أن يأخذ بجوهرها أو يحقق مقصدها ، وذلك من خلال المادة (144) التي تنص على أن ” تشكل بقرار من الوزير لجنة استشارية لشؤون العمل تضم ممثلين عن الوزارة ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال ومن يراه الوزير تكون مهمتها إبداء الرأي فيما يعرضه عليها الوزير من موضوعات ويتضمن القرار إجراءات دعوة اللجنة والعمل فيها وكيفية إصدار توصياتها “ . ويتضح لكل من يمعن النظر في هذا النص أنه يفرغ مبدأ التشاور الثلاثي من مضمونه ؛ فاللجنة مشكلة بقرار من الوزير ، وتضم في عضويتها من يراه الوزير ، ومهمتها إبداء الرأي فيما يعرضه عليها الوزير ، وتجتمع متى شاء الوزير ، ويتضمن قرار الوزير بتشكيل اللجنة إجراءات دعوتها وطريقة عملها وأسلوب إصدار توصياتها ، وقد يكون من الأمور ذات الدلالة في هذا المقام الإشارة إلى أن قانون العمل الحالي يتضمن نصاً مماثلاً لم يفعل من جانب الوزارة على مدى 45 عاماً .

- إن ما تتطلع إليه الغرفة، في هذا الصدد، هو أن يتضمن القانون الجديد نصاً يؤكد مبدأ التشاور في القرارات الوزارية التي تؤثر في العلاقة بين أطراف الإنتاج الثلاثية، على اعتبار أن هذا المبدأ يمثل حقاً أصيلاً لهذه الأطراف . علماً أن هذا التشاور يبقى في إطار التوصيات غير الملزمة، ويبقى للجهات الرسمية المختصة سلطة اتخاذ القرار كما تبقى عليها مسؤوليته وتبعاته . غير أن التشاور يجعل أصحاب العمل والعمال أكثر تفهماً لغايات القرار وآلياته، كما يجعل أصحاب القرار على اطلاع كامل بوجهات النظر المختلفة بشأنه، وعلى معرفة بالخيارات البديلة له .

ثالثاً- ملاحظات حول عدد من مواد ومشروع القانون كما أقره مجلس الأمة في المداولة الأولى يوم 2009/8/19.

مادة (21)

”لا يجوز تشغيل النساء ليلاً في الفترة ما بين العاشرة مساءً والسابعة صباحاً، وتستثنى من ذلك المستشفيات والمصحات ودور العلاج الأهلية والمؤسسات الأخرى التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل..“ .

مع التقدير الكامل للنوايا الطيبة التي أملت هذه المادة كحماية للمرأة العاملة ، فإننا نعتقد أن هذه الحماية قد بلغت حد الوصاية، لأنها تتعامل مع المرأة العاملة وكأنها قاصرة عن تقييم الظروف

استثنائية، قصد بها أصلاً اجتذاب العمالة الوطنية للعمل في القطاع الخاص إصلاحاً للخلل الخطير في هيكل وتركيب القوة العاملة في البلاد .

ولا بد أن نذكر ونذكر في هذا الصدد، بأن إغداق هذا السخاء الذي تفرضه المصلحة الوطنية الكويتية على هذا العدد الضخم من العمالة الوافدة، سيؤدي بالضرورة إلى تضخم تكاليف العمل والإنتاج في الكويت، وسينعكس - بالتالي - سلباً على تنافسيتها الاقتصادية الإقليمية والدولية من جهة، وعلى مستوى الأسعار وميزانية المستهلك محلياً من جهة ثانية. إن تشريعات العمل يجب أن توازن بدقة بين أبعادها الاجتماعية والاقتصادية في آن معاً . خاصة وأن الأبعاد الاقتصادية هي التي تحمل الأبعاد والتبعات الاجتماعية لهذه التشريعات وتجعل استمرارها وتطويرها أمراً ممكناً . ومن ثم، كان من الطبيعي والضروري أن نتعامل مع مشروع قانون العمل موضع هذه المذكرة وموضوعها من منظور اقتصادي تموي إلى جانب المنظور الاجتماعي . وفي إطار من التوافق التشريعي مع معايير العمل المعمول بها في دول مجلس التعاون الخليجي ، لأننا في النهاية نتنافس في سوق خليجي وإقليمي ودولي واحد .

ثانياً - وقفة مع حق التشاور الثلاثي.

- تشكل القرارات الوزارية التي يصدرها السيد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل تشريعاً موازياً ومكماً لقانون العمل ، وهي قرارات بالغة التأثير وقابلة للتطوير والتعديل المستمرين حسب الظروف والمستجدات وبالتالي ، لا بد من آلية تضمن التشاور حولها والدراسة المسبقة لانعكاساتها على العمال وأصحاب العمل والاقتصاد الوطني .

- وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن منظمة العمل الدولية قد اعتمدت منذ تأسيسها عام 1919 ثلاثية التنظيم والتشكيل والتمثيل هيكلية وتشريعياً ، وجاء ميثاق المنظمة المعروف باسم ميثاق فيلادلفيا - الذي تم قبول عضوية دولة الكويت في المنظمة عام 1961 على أساس الالتزام به - مؤكداً أن ” جهود تحسين ظروف المعيشة داخل كل أمة وعلى المستوى الدولي لا بد وأن يسهم فيها ممثلو أصحاب العمل والعمال على قدم المساواة مع ممثلي الحكومات ، مشتركين معهم في النقاش الحر والحوار الديمقراطي بغرض تحقيق الرفاه للجميع “ .

- وفي إطار هذا المفهوم كان توجه الغرفة للمطالبة بتضمين مشروع القانون نصاً يؤكد تفعيل مبدأ التشاور كحق أصيل لمنظمات أصحاب العمل والعمال . خاصة وأن مشروع القانون موضوع هذه المذكرة يحيل 38 مسألة هامة ومؤثرة لمعالجتها

مادة (45)

” لا يجوز إنهاء خدمة العامل دون مبرر أو بسبب نشاطه النقابي أو بسبب المطالبة أو التمتع بحقوقه المشروعة وفقاً لأحكام هذا القانون“ كما ”لا يجوز إنهاء خدمة العامل بسبب الجنس أو الأصل أو الدين“.

وواقع الحال أن الغاية الأساسية لهذه المادة هو تحصين حقوق العامل وتشجيعه على النشاط النقابي المنظم والمشروع، فضلاً عن الحيلولة دون التمييز بين العاملين بسبب الجنس أو الأصل أو الدين. وهذه غاية لا خلاف عليها ولا نقاش في ضرورة التحوط من أجلها، أما وجوب أن يكون إنهاء الخدمة ”مبرراً“ فهذا تزود غامض الدلالة خطير النتائج والتداعيات.

ذلك أن تعبير ”دون مبرر“ تعبير فضفاض غير محكم التعريف والقصد، فما هو مبرر لدى صاحب العمل قد لا يعتبر كذلك لدى العامل، وما هو مسووغ برأي أحد القضاة قد لا يكون كذلك من وجهة نظر قاضٍ آخر - وبالتالي، فإن هذا التعبير سيؤدي - بالتأكيد - إلى منازعات قانونية حول معظم حالات إنهاء الخدمة. والأهم من ذلك، أن هذا التعبير ينال من حق أصحاب الأعمال في إدارة منشآتهم، ولا ينسجم مع أهم قواعد المنافسة وحرية السوق. خاصة وأن العامل الذي تنهى خدمته يجب أن يأخذ حقوقه كاملة، ويجب أن تكون هناك قوانين أخرى تقدم له الدعم المالي الكافي في فترة البطالة. ولذلك، تقترح الغرفة تعديل هذه المادة لتكون كما يلي:

”لا يجوز إنهاء خدمة العامل بسبب النشاط النقابي للعامل أو بسبب المطالبة أو التمتع بحقوقه المشروعة وفقاً لأحكام هذا القانون، كما لا يجوز إنهاء خدمة العامل بسبب الجنس أو الأصل أو الدين“.

مادة (52)

” يستحق العامل نصف مكافأة نهاية الخدمة المنصوص عليها في المادة (50) إذا قام بإنهاء العقد غير محدد المدة من جانبه وكانت مدة خدمته أقل من خمس سنوات، فإذا بلغت مدة خدمته خمس سنوات ولم تبلغ عشر سنوات استحق ثلثي المكافأة. وإذا بلغت خدمته عشر سنوات يستحق المكافأة كاملة“.

أما القانون الحالي فيعطي العامل الذي يترك العمل بمحض اختياره نصف المكافأة إذا تجاوزت مدة خدمته خمس سنوات متتالية، ولا يعطيه شيئاً إذا كانت مدة خدمته أقل من ذلك.

وهنا نجد أيضاً قفزة كبيرة تستحق إعادة النظر، بحيث

والواجبات. ومثل هذه ”الوصاية“ توحى وكأن درجة الأمن في الكويت غير كافية مسألاً. ناهيك عن الشبهة الدستورية لنص هذه المادة من حيث أن يميز في حقوق العمل بين المرأة والرجل.

مادة (24)

” يجب منح المرأة العاملة ساعتين للرضاعة أثناء العمل وفقاً للشروط والأوضاع التي يحددها قرار الوزارة، ويجب على صاحب العمل إنشاء دور حضانة للأطفال أقل من 4 سنوات للمؤسسات التي يزيد عدد عاملاتها على 50 عاملة“.

من الواضح أن المقصود هنا أن تكون دار الحضانة في موقع العمل ذاته، غير أن من الصعب في الكويت - التي تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أكثر من 85% من إجمالي منشآت القطاع الخاص - أن تجد مؤسسات خاصة أو فروع لها تضم أكثر من 50 عاملة. بل إن هذه المادة بالذات ستجعل أصحاب الأعمال حريصين على عدم توافر هذا العدد من العاملات في موقع عمل واحد. وإذا افترضنا أن هذه المادة ستعالج موضوع رعاية الأمومة لدى عدد قليل من العاملات، كيف يمكن معالجة هذا الموضوع بالنسبة للأغلبية العظمى من العاملات.

لذا، تقترح الغرفة إلغاء موضوع إنشاء دور الحضانة الوارد في المادة (24).

مادة (43)

” إذا كان عقد العمل غير محدد المدة جاز لكل من طرفيه إنهاؤه بعد إخطار الطرف الآخر ويكون الإخطار على الوجه الآتي:

أ- قبل إنهاء العقد بثلاثة شهور على الأقل بالنسبة للعمال المعيّنين بأجر شهري.

ب- قبل إنهاء العقد بشهر على الأقل بالنسبة للعمال الآخرين“.

إن قانون العمل الحالي يحدد مهلة الإخطار بخمسة عشر يوماً على الأقل في حالة المعيّنين بأجر شهري، ولسبعة أيام على الأقل في حالة العمال الآخرين. ومشروع القانون الجديد يقفز بهذه المدة بنسبة تتراوح بين 400% و600% وهو أمر مبالغ فيه إلى حد بعيد، خاصة وأن مدة الإخطار في معظم الأحوال تعني استحقاق العامل لأجره دون القيام بأي عمل. لذا تقترح الغرفة تعديل هذه المادة لتكون مدة الإخطار شهراً واحداً على الأقل بالنسبة للعمال المعيّنين بأجر شهري وأسبوعين على الأقل بالنسبة للعمال الآخرين.

(55) كما يلي: ”إذا حدد أجر العامل بمقدار حصة من صافي الأرباح يجب أن يتضمن العقد تحديد أجر شهري يتقاضاه العامل على حساب حصته المذكورة، فإذا لم تحقق المنشأة ربحاً أو كانت حصة العامل من صافي الأرباح أقل من هذا الأجر الشهري اعتبر الأجر الشهري المحدد حقاً للعامل وسقط حقه في حصة من صافي أرباح السنة المالية المعنية“.

مادة (69)

” للعامل الحق في الإجازات المرضية الآتية خلال السنة:

| | |
|--------------------|----------------|
| بأجر كامل | خمسة عشر يوماً |
| بثلاثة أرباع الأجر | عشرة أيام |
| بنصف أجر | عشرة أيام |
| بربع أجر | عشرة أيام |
| بدون أجر | ثلاثين يوماً |

ويثبت المرض الذي يقتضي الإجازة بشهادة من الطبيب“.

وترى الغرفة أن هذا النص قد بالغ كثيراً في شأن الإجازات المرضية وابتعد شوطاً كبيراً عن نص القانون المعمول به حالياً والذي حدد المدد السابقة بستة أيام لكل منها لتصل في مجموعها إلى ثلاثين يوماً، وهي مدة كافية للتعافي من الأمراض والعوارض الصحية المعتادة والعودة إلى العمل. فإذا كان المرض خطيراً أو مقعداً، ترتبت على ذلك حقوق أخرى للعامل، ويكون من حق صاحب العمل في هذه الحالة البحث عن بديل. أما أن يصل حق العامل في الإجازة المرضية إلى (75) يوم في السنة فهذا ما لا تحتمله ظروف العمل في كثير من المنشآت، فضلاً عن أن المشروع لم يعالج احتمال تكرار الحصول على مثل هذه الإجازة في أعوام متتالية.

لذا تقترح الغرفة رفع المدد المقررة في القانون الحالي إلى عشرة أيام في كل مرحلة من المراحل الخمسة على أكثر تقدير، بحيث يصبح النص كما يلي:

” للعامل الحق في الإجازات المرضية الآتية خلال السنة:

| | |
|--------------------|-----------|
| بأجر كامل | عشرة أيام |
| بثلاثة أرباع الأجر | عشرة أيام |
| بنصف أجر | عشرة أيام |
| بربع أجر | عشرة أيام |
| بدون أجر | عشرة أيام |

ويثبت المرض الذي يقتضي الإجازة بشهادة من الطبيب“.

يعطى العامل الذي ينهي عقد العمل بإرادته نصف مكافأة نهاية الخدمة إذا زادت مدة هذه الخدمة عن خمس سنوات، ويعطى ثلثي المكافأة إذا تجاوزت مدة الخدمة عشر سنوات. مع الأخذ في الاعتبار أن النص هنا يمثل الحد الأدنى لحق العامل وهو ما يتناسب مع ظروف وقدرات الغالبية العظمى من منشآت القطاع الخاص، أما المنشآت ذات الكفاءة والإمكانات الأوفر كالبنوك وشركات الاستثمار والاتصالات فإن سقف المكافآت بها يتجاوز ذلك بكثير، ومع الأخذ في الاعتبار أيضاً أن العامل الكويتي يتمتع بكافة حقوقه التأمينية ومنها المعاش التقاعدي.

مادة (54)

” ينشأ صندوق ضمن صندوق التأمينات الاجتماعية للتأمين ضد البطالة بالتعاون مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة...“.

وترى الغرفة أن هذه المادة لم يعد لها أي لزوم في ضوء الإجماع على ضرورة إصدار قانون شامل لمعالجة البطالة، فضلاً عن أنها ليست ذات صلة مباشرة بقانون العمل.

مادة (55) – فقرة (2)

” وإذا حدد أجر العامل بمقدار حصة من صافي الأرباح ولم تحقق المنشأة ربحاً أو حققت ربحاً ضئيلاً جداً بحيث لا تتناسب حصة العامل مع العمل الذي قام به يجب تقدير أجره على أساس أجر المثل أو وفقاً لعرف المهنة أو لمقتضيات العدالة“.

وبإمعان النظر في هذا النص، نجده قد جاء مخالفاً للقاعدة القانونية المعروفة بأن العقد شريعة المتعاقدين، لأنه إذا كان التعاقد والاتفاق بين صاحب العمل والعامل قد حدد الأجر بمقدار حصة من صافي الأرباح ولم تحقق المنشأة ربحاً أو حققت ربحاً ضئيلاً جداً، لماذا نعمد إلى تجاوز ما تم التعاقد أو الاتفاق عليه، ونصادر ما اتفقت عليه إرادة الطرفين، ونلزم صاحب العمل بدفع أجر المثل في عرف المهنة رغم ما لحقه من خسارة؟ ورغم ما يثيره هذا النص من إشكالات معقدة وما يلحقه من ظلم بصاحب العمل، فإن الغرفة تجد أن من الضروري ضمان حد أدنى من الاستقرار المعيشي لأسرة العامل من خلال أخذ أوضاع أسرة العامل بالاعتبار وحصوله على حد مقبول ومتفق عليه من الأجر إلى أن تظهر النتائج المالية السنوية لعمل المنشأة، كما أن من الضروري أن تكون الحقوق والواجبات واضحة تماماً للطرفين عند التعاقد، لكي لا يدخل في متاهات تحديد أجر المثل أو عرف المهنة، لهذا كله، تجد الغرفة أن تصبح الفقرة الثانية من المادة

وفي صدد هذه الفقرة ، تود الغرفة عرض النقاط التالية:

أ- لا يوجد ما يماثل أو يشابه هذه المادة في تشريعات العمل في معظم الدول الإسلامية.

ب- برأي جمهور الفقهاء أن النصوص التي عالجت موضوع العدة في القرآن الكريم والسنة المطهرة لا تمنع المعتدة لوفاة زوجها من الخروج نهاراً لقضاء حوائجها، لأنها ربما كانت تعول ونفقتها عليها.

ج- إن المبالغة في "مراعاة الأوضاع الخاصة بالمرأة" ستؤدي إلى عكس ما قصدت إليه. ذلك أن هذه المبالغة يترتب عليها تلقائياً زيادة كبيرة في تكلفة عملها، الأمر الذي يجعل أصحاب العمل يتجنبون تشغيلها لا تمييزاً للرجل بل تخفيضاً للتكاليف. خاصة وأن المادة (23) من مشروع القانون قد أعطت للمرأة العاملة الحامل الحق في إجازة مدفوعة لمدة سبعة أيام، كما سمحت لها بإجازة غير مدفوعة تصل مدتها إلى أربعة شهور لرعاية الطفولة. وبتعبير آخر، إن مشروع القانون سيضرب بقضية عمل المرأة من حيث أراد أن ينفعها، وسيظلمها من حيث أراد أن ينصفها .

د- يقيد قانون الخدمة المدنية إجازة العدة بموافقة الوزير المختص مراعاة لظروف العمل، وقانون العمل في القطاع الأهلي أولى بأن يأخذ بمثل هذا القيد.

في ضوء هذه النقاط مجتمعة تقترح الغرفة تعديل الفقرة الثانية من المادة (77) لتصبح كما يلي:

"للمرأة العاملة المسلمة التي يتوفى زوجها الحق في إجازة بأجر كامل لمدة واحد وعشرين يوماً من تاريخ الوفاة. كما أن لها الحق بإجازة دون أجر لمدة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ انتهاء الإجازة المذكورة شريطة موافقة صاحب العمل. وفي حال عدم طلبها لهذه الإجازة أو عدم موافقة صاحب العمل عليها، يلتزم الأخير بتنظيم دوام المرأة المسلمة التي يتوفى زوجها بحيث تكون ساعات عملها بين الثامنة صباحاً والخامسة مساءً".

مادة (97) - فقره (1)

"تحدد مسئولية أصحاب الأعمال السابقين ولآخر صاحب عمل يشتغل لديه العامل المصاب على ضوء التقرير الطبي الصادر من الطبيب المعالج أو ما قرره لجنة التحكيم الطبي عن حالة العامل المصاب. ويلزم هؤلاء كل بنسبة المدة التي قضاهما العامل في خدمته إذا كانت الصناعات والأعمال التي يمارسونها مما ينشأ عنه المرض المصاب به العامل".

مادة (70)

وتنص على أن "للعامل الحق في إجازة سنوية مدفوعة الأجر مدتها ثلاثون يوماً".

حسب القانون الحالي تبلغ مدة الإجازة السنوية 14 يوماً فقط ترتفع إلى 21 يوماً بعد خدمة خمس سنوات متصلة. بمعنى أن المشروع الجديد يزيد مدة الإجازة بأكثر من الضعف خلال السنوات الخمس الأولى وبأكثر من 42% بعد ذلك. وفي هذه النقطة الكبيرة زيادة مماثلة في التكلفة التي ستعكس على المستهلك. كما أن في إلغاء التدرج بمدة الإجازة ما يحرم العامل من مزايا استقراره في عمله وولائه لمؤسسته، فيعطى العامل الذي لم يمض على انضمامه للمؤسسة إلا أياماً مثل ما يعطي العامل الذي قضى في المؤسسة سنوات طويلة. لذا، نقترح إعادة صياغة المادة (70) من المشروع كما يلي: "للعامل الحق في إجازة سنوية مدفوعة الأجر مدتها (15) يوماً تزداد إلى 21 يوماً بعد مضي أربع سنوات متصلة في خدمة صاحب العمل، ثم تزداد إلى 30 يوماً بعد مضي ثلاث سنوات متصلة أخرى".

مادة (76)

"للعامل الذي أمضى سنتين متصلتين في خدمة صاحب العمل الحق في إجازة مدفوعة الأجر مدتها واحد وعشرون يوماً لأداء فريضة الحج شريطة ألا يكون قد أدى الفريضة قبل ذلك".

وترى الغرفة أن استحقاق إجازة الحج ينبغي أن يكون بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل في خدمة صاحب العمل مع ضرورة مراعاة ظروف العمل بالمنشأة وخاصة في حال زيادة الطلب على التمتع بهذه الإجازة في نفس العام. ونظراً لأن مدة الحج بأي وسيلة مواصلات حالياً أصبحت لا تستغرق أكثر من عشرة أيام، يقترح تعديل هذه المادة على النحو التالي:

"للعامل الذي أمضى ثلاث سنوات متصلة في خدمة صاحب العمل الحق في إجازة مدفوعة الأجر مدتها خمسة عشرة يوماً لأداء فريضة الحج وفق ما تسمح به ظروف العمل بالمنشأة، شريطة ألا يكون العامل قد أدى الفريضة قبل ذلك".

مادة (77) - فقره (2)

"وللمرأة العاملة التي يتوفى زوجها الحق في إجازة عدة بأجر كامل لمدة أربعة أشهر وعشرة أيام من تاريخ الوفاة على ألا تمارس أي عمل لدى الغير طوال فترة الإجازة وتنظم شروط منح هذه الإجازة بقرار من الوزير".

مادة (99)

”لجميع العمال الكويتيين الحق في أن يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى مصالحهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية وتمثلهم في كافة الأمور الخاصة بهم ولأصحاب الأعمال حق تكوين اتحادات لهم لذات الأهداف، وفقاً للشروط والضوابط التي يصدرها الوزير“.

وترى الغرفة ضرورة عدم قصر حق تكوين النقابات على الكويتيين تلافياً لشبهة التمييز. علماً بأن القانون الساري لم يخص العمال الكويتيين فقط بتكوين النقابات بل ترك هذا الحق مفتوحاً للعمال دون تحديد، وهذا ما يتوافق مع معايير العمل الدولية التي صادقت عليها دولة الكويت. لذا، يقترح الإبقاء على النص كما هو في القانون الحالي مع إضافة ”ولأصحاب الأعمال حق تكوين اتحادات لهم لذات الأهداف“.

مادة (149)

يصدر الوزير اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

سبق أن أوضحنا أن المشروع يحيل عدداً كبيراً من المسائل لمعالجتها بقرارات وزارية - 38 مسألة مقابل ثمان فقط في القانون الساري - ويعني ذلك بداهة مزيداً من الالتزامات على صاحب العمل أو العمال، خاصة وأن مثل هذه القرارات تعتبر بمثابة تشريعات تكميلية تستوجب التشاور بشأنها.

لذا، ترى الغرفة ضرورة النص على التشاور بشأن القرارات الوزارية التي ترتب التزامات على أصحاب العمل أو العمال، ويمكن أن يتحقق ذلك بتعديل طفيف على المادة (149) بحيث يصبح النص كالتالي:

”يصدر الوزير اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون بعد التشاور مع منظمات أصحاب العمل والعمال“.

المادة (150)

”يلغى القانون رقم (38) لسنة 1964 في شأن العمل في القطاع الأهلي ويحتفظ العمال بجميع الحقوق التي ترتبت عليه قبل إلغائه وتبقى كافة القرارات الصادرة تنفيذاً له معمولاً بها فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون لحين صدور اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه“.

وترى الغرفة أن هذا النص يحتاج لمزيد من الإيضاح والإحكام لتأكيد عدم سريان الحقوق المترتبة على هذا القانون بأثر رجعي

والواقع أن مضمون هذه المادة قد يبدو عادلاً ومقبولاً نظرياً، ولكنه صعب التحقيق - إن لم يكن مستحيلاً - من الناحية العملية، لأن تطبيقها سوف يتسبب في كثير من التعقيدات والمشاكل التي قد تعرقل إجراءات العلاج وتضر العامل المصاب نفسه وتربك الكثيرين من أصحاب الأعمال وذلك للأسباب التالية:

أ- انه ليس من المنطق اللجوء إلى صاحب عمل سابق مضى على ترك العامل لمنشأته عشر سنوات أو أكثر مثلاً، ومطالبته بدفع المستحق عليه من تكلفة علاج هذا العامل. وليس من المستبعد هنا أن تكون هذه المنشأة قد توقفت عن النشاط أو انتقلت ملكيتها بالبيع أو الميراث.

ب- وعلى فرض أن معظم أمراض المهنة وإصابات العمل تنشأ عن عوامل تراكمية فإن إجراء الفحوصات الطبية الابتدائية والدورية المنصوص عليها في القرارات الوزارية المنفذة لأحكام تشريعات العمل وخاصة القرار رقم (17) لسنة 1973 بشأن أمراض المهنة والصناعات والأمراض المسببة لها، وكذلك عدم كشف التفتيش الذي يجريه مفتشو الوزارة ومفتشو إدارة الصحة المهنية ومكافحة التلوث بوزارة الصحة عن مخالفات محددة أو تقصير ما من قبل صاحب العمل.. كل ذلك كفيلاً برفع أي مسؤولية عن صاحب العمل السابق تتعلق بإصابة لاحقة لعمال سبق لهم العمل لديه.

ج- ومن جهة أخرى فقد أجاز مشروع القانون المطروح للوزير المختص تحديد المهن والأنشطة التي يلتزم صاحب العمل فيها بالتأمين على عماله لدى شركات التأمين ضد إصابات العمل وأمراض المهنة بموجب المادة (86) التي تنص على ما يلي:

”مع مراعاة أحكام قانون التأمينات الاجتماعية يحدد الوزير المهن والأنشطة التي يلتزم صاحب العمل فيها بالتأمين على عماله لدى شركات التأمين ضد إصابات العمل وأمراض المهنة“.

فمع وجود نظام التأمين الصحي، ومع وجود المادة (85)، تنتفي الحاجة للبحث والتحري في ماضي العامل المهني لتحديد أصحاب العمل ممن التحق بالعمل لديهم في الماضي جزءاً من نفقات العلاج عند إصابته أو مرضه، لاسيما إذا كان قد مضى على التحاقه بالخدمة لدى آخر صاحب عمل أكثر من عام.

لذلك ترى الغرفة إلغاء هذه المادة خاصة وأن العاملين في الأنشطة التي يمكن أن تنشأ عنها أمراض مهنية يتقاضون عادة أجوراً متميزة عن الآخرين ومن ثم فهم ينالون تعويضهم مسبقاً من صاحب العمل.

واعتمدت المذكرة نهج التركيز على قضايا أساسية دون الدخول في التفاصيل نظراً لضخامة المواضيع والأهداف الواردة في كلا الخطتين، كما ابتعدت عن الدخول في تفاصيل برنامج العمل الحكومي المتضمن البرامج التنفيذية لخطة التنمية الخمسية.

وفي هذا السياق، ولدى لقاء مجلس إدارة الغرفة يوم 22 نوفمبر 2009، بمعالي الشيخ أحمد فهد الأحمد الجابر الصباح، نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير دولة لشؤون التنمية وزير دولة لشؤون الإسكان، والذي حضره السيد الدكتور عادل الوقيان الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، تم الاتفاق على أن يقوم الدكتور الوقيان بتقديم عرض للإطار العام لخطة التنمية الخمسية لدولة الكويت، يتعرف مجلس إدارة الغرفة من خلاله على منطلقاتها وسياساتها ومشاريعها.

وبالفعل فقد تم هذا اللقاء في الثامن والعشرين من ديسمبر 2009، حيث قدم الدكتور الوقيان عرضاً وافياً عن التوجهات الرئيسية والملامح الأساسية للإطار العام لخطة التنمية الخمسية لدولة الكويت، حيث أكدت الغرفة من جانبها تعاونها الكامل مع المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية لما فيه دعم جهود الإصلاح والتنمية والازدهار.

وفيما يلي نص مذكرة الغرفة الصادرة في أكتوبر 2009 والمشار إليها أعلاه:

المقدمة:

تتضمن هذه المذكرة، المعدة من قبل غرفة تجارة وصناعة الكويت، دور القطاع الخاص في تنفيذ «مقترح الإطار العام لخطة التنمية الخمسية لدولة الكويت للسنوات 2010/2009 - 2014/2013»، وكذلك المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت أو ما يسمى «بالخطة الاستراتيجية القومية الطبيعية»، مع تسليط الضوء على هدف تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري وتحقيق الشراكة الاستراتيجية فيما بين القطاعين العام والخاص وما يثيره ذلك من التزامات وتحديات على القطاع الخاص مواجهتها والتعامل معها بما يحقق أهداف كلا الخطتين في الزمن المتوسط والطويل.

اعتمدت المذكرة نهج التركيز على قضايا أساسية دون الدخول في التفاصيل نظراً لضخامة المواضيع والأهداف الواردة في كلا الخطتين، كما ابتعدت عن الدخول في تفاصيل برنامج العمل الحكومي المتضمن البرامج التنفيذية لخطة التنمية الخمسية.

عند احتساب حقوق العاملين، وذلك حتى لا يكون ثمة مجال لأي اجتهاد أو تفسير يتجاوز ما قصد إليه المشرع، خاصة وأن تكلفة مثل هذا التجاوز باهظة جداً.

لذا تقترح الغرفة إعادة صياغة المادة (151) على النحو التالي:

”يلغى القانون رقم (38) لسنة 1964 في شأن العمل في القطاع الأهلي، وتبقى كافة القرارات الصادرة تنفيذاً له معمولاً بها فيما لا يتعارض مع هذا القانون لحين صدور اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه، وتحتسب الحقوق المترتبة للعامل عن مدة خدمته السابقة على بدء سريان هذا القانون وفق أحكام القانون الملغى“.

المادة (151)

”على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية“.

وترى الغرفة - انسجماً مع المنطلقات التي اعتمدها في إعداد هذه المذكرة - أنه قد يكون من المناسب النص على أن يبدأ سريان هذا القانون بعد مهلة زمنية مناسبة تتيح المجال لإعادة النظر في القانون رقم (19 لسنة 2000) في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في القطاعات غير الحكومية، وذلك بهدف مساواة شروط ومستويات عمل الكويتيين العاملين في القطاع الخاص مع نظرائهم في الحكومة والقطاع العام باعتبار ذلك من حقوق المواطنة، كما سبق لهذه المذكرة أن أوضحت

ملاحظات حول تفعيل دور قطاع الأعمال ضمن المخطط الهيكلي الثالث ومقترح الإطار العام لخطة التنمية الخمسية لدولة الكويت

في ضوء مشاركة غرفة تجارة وصناعة الكويت في فريق عمل من الخبراء والمختصين مكلف بدراسة ومراجعة المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت ومدى توافقه مع خطة التنمية الخمسية للدولة 2010/2009 - 2014/2013، من قبل لجنة السكان والتنمية العمرانية المنبثقة عن المجلس الأعلى للتخطيط، في ضوء هذه المشاركة أعدت الغرفة في أكتوبر 2009 مذكرة ضممتها ملاحظاتها حول تفعيل دور قطاع الأعمال ضمن المخطط الهيكلي الثالث ومقترح الإطار العام لخطة التنمية الخمسية وقدمتها للمجلس الأعلى للتخطيط لترفق بتقرير فريق العمل المذكور.

ويلاحظ أن المخطط الهيكلية لدولة الكويت قد وفر تفاصيل ومؤشرات وخطوط استرشادية تغطي مدة المخطط الهيكلية من عام 2005 ولغاية عام 2030.

لذلك فإن هذه الاختلافات في الأطر الزمنية للمخطط والبرامج وعدم وجود تفاصيل لخطط التنمية المستقبلية ربما ستخلق درجة من الضبابية وعدم التيقن للقطاع الخاص، الذي أوكل له دوراً إستراتيجياً وقيادياً في خطط التنمية.

وعليه يرد مقترح بالنظر في جدوى وضع خطة تموية بعيدة المدى لغاية عام 2035 لكي يسترشد بها القطاع الخاص لتحديد دوره ومجالات نشاطاته الاستثمارية، سيما إنه منفتح على خيارات استثمارية كثيرة خارج دولة الكويت.

ثالثاً: متطلبات الدور القيادي للقطاع الخاص:

تعتقد غرفة تجارة وصناعة الكويت أن تحقيق الأهداف الطموحة للقطاع الخاص كما رسمها مقترح الإطار العام لخطة التنمية الخمسية، يفرض حدوث تغيير جذري في دور القطاع الخاص، يتطلب بالضرورة تغييراً كاملاً في المناخ الاقتصادي والاجتماعي بل والسياسي الذي يعمل فيه هذا القطاع. وتوفير الشروط الضرورية والمتعارف عليها في كل إقتصادات السوق، لكي يؤدي القطاع الخاص دوره الجديد والطبيعي كمحرك أساسي لعملية التنمية. ومن أهم هذه الشروط:

● العودة بالدور الحالي للدولة إلى ثوابته التقليدية الاقتصادية والإدارية في النظم الديمقراطية ذات الاقتصاد الحر، وإعادة هيكلة الإدارة الحكومية باتجاه تخفيض حجم الإدارة الحكومية تبعاً لانخفاض مسؤولياتها.

● مراجعة التشريعات الحالية وإصدار تشريعات جديدة لتستجيب للإصلاح الإداري والاقتصادي، وفي مقدمتها سرعة إصدار قانون التخصيص المجدد منذ عام 1993 باعتباره جوهر عملية الإصلاح الاقتصادي، والباب الملكي لممارسة القطاع الخاص دوره في قيادة عملية التنمية.

● فتح مجالات الاستثمار مشرعة بالكامل أمام القطاع الخاص، ونخص بالذكر هنا تلك المتعلقة بالقطاع النفطي استخراجه وتكريره وتصنيعه ونقله وتوزيعه، مع ملاحظة أن المشاريع النفطية تسهم في توفير فرص عمل للعمالة الكويتية، وهي ذات جدوى كبيرة.

● تطوير التشريعات والحوافز لتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية على الاستثمار في قطاعات البنية التحتية والإسكان

أولاً: الكويت مركز مالي وتجاري يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي:

يمثل هذا مدخلاً أساسياً لرؤية الدولة «الكويت 2035»، كما ورد في مقترح الإطار العام لخطة التنمية الخمسية لدولة الكويت. وتمثل هذه الرؤية تحدياً كبيراً لكلا القطاعين. إذ أن تحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي يتطلب بالضرورة تغييراً شاملاً وجذرياً في الأطر القانونية والإجرائية المعنية، يرافقه تطويراً شاملاً، للبنى التحتية المادية والاجتماعية، وإعادة هيكلة الاقتصاد بما في ذلك تحرير المزيد من الأنشطة الاقتصادية وفتحها أمام القطاع الخاص وتحديث وتطوير قوانين الضرائب والتجارة والشركات والعمل والإقامة والتملك والخصخصة مع إعادة النظر بشكل جذري في قانون تشجيع الاستثمار الأجنبي وإصدار تشريع ينظم عمليات الدمج والتحالف بين الشركات في إطار منع الاحتكار وتشجيع المنافسة وتطوير سوق الكويت للأوراق المالية مع توفير درجة كبيرة من التحرير المالي ليشمل كافة الأنشطة والشركات والمؤسسات العاملة في هذا القطاع، بما يمكن الكويت من اجتذاب المؤسسات المالية الأجنبية الرائدة إضافة إلى التحرير الكامل لقطاع الاتصالات وقطاع تكنولوجيا المعلومات.

ولا بد من تحديد مفهوم «المركز الإقليمي» وعلاقته بالإقليم الخليجي أو الشرق أوسطي أو مجموعة دول MENA (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، إضافة إلى تحديد العلاقة مع دول وأقاليم أخرى كإيران والباكستان ودول وسط آسيا والقارة الإفريقية.

ثانياً: الأطر الزمنية المختلفة لخطط التنمية الخمسية ومراحل تنفيذ الخطة القومية الطبيعية للدولة والبرامج التنفيذية للحكومة والتحديات التي تفرضها على القطاع الخاص:

يبدأ الإطار الزمني لخطط التنمية الخمسية من عام 2009 ولغاية عام 2035، حيث أعد الإطار العام للخطة الأولى للأعوام 2009/2010 - 2013/2014، بينما لم تتوفر تفاصيل أو أطر عامة أو حتى مؤشرات لبقية الفترة الزمنية، وجل ما توفر كان عبارة عن تفسير لرؤية الدولة «الكويت 2035». والتعبير عن هذه الرؤية «Vision» من خلال أهداف خمسة رئيسية سميت «الأهداف الإستراتيجية للتنمية حتى عام 2035»، وهي أهداف جيدة وطموحة ولكن لا تتوفر فيها تفاصيل، فيما اعتمد البرنامج التنفيذي الحكومي لخطة التنمية، أربع سنوات، وفر لها قدرًا جيدًا من التفاصيل والمؤشرات.

سكن بالمعنى المتعارف عليه في بعض البلدان النامية، بل هناك أزمة تملك لسكن خاص (فيلات)، مما أدى إلى تراكم طلبات السكن الخاص إلى 87 ألف طلب في نهاية مارس 2009. لذلك، آن الأوان لإحداث تغيير جوهري في السياسة الإسكانية ومفهوم الرعاية السكنية، وهذا يستلزم:

إعادة النظر في أنظمة البناء بما يتيح بناء نسبة أكبر من مساحة الأراضي والارتفاع بالبناء إلى مستويات أعلى، لكي تتخفض التكلفة ويصبح عائد الاستثمار العقاري مشجعاً.

إدخال نظام الشقق في مجال الرعاية السكنية، على أن يجري التشجيع على اختيار هذا النظام من خلال حوافز عديدة ومؤثرة، ومن خلال عرض شقق تستجيب لاحتياجات وعادات المواطنين.

زيادة مساهمة القطاع الخاص في تخطيط وتصميم وتمويل وتنفيذ برامج الرعاية السكنية، من خلال إيجاد بنك للإسكان، ومن خلال تخصيص الأراضي اللازمة للقطاع الخاص من الدولة باعتبارها المالك الرئيسي للأراضي وبأسعار رمزية، ومن الأراضي المحجوزة لدى وزارتي النفط والدفاع، ثم يقوم القطاع الخاص بتقسيمها وتنظيمها وبنائها، ومن ثم تسليمها للمواطنين مستحقي الرعاية السكنية بموجب تعليمات من الدولة، وبأسعار وطريقة دفع تحدد سلفاً في العقود المبرمة بين الدولة والقطاع الخاص عند تخصيص الأراضي.

وتعطي الغرفة أهمية كبيرة لمساهمة القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة وخاصة في المناطق الحدودية. لأن إنشاء هذه المدن أصبح ضرورة اقتصادية وسياسية وأمنية للكويت، إلى جانب أهميتها في توفير القسائم السكنية عن طريق القطاع الخاص، من دون أن تكون هناك أعباء على الميزانية العامة للدولة. ولدى الغرفة الثقة الكاملة بقدرة القطاع الخاص مالياً وفنياً على تمويل وتنفيذ البنية التحتية والفوقية لجميع المدن السكنية.

خامساً: المشروعات الكبرى ودور القطاع الخاص في تنفيذها:

هناك قائمة من المشروعات الكبرى، التي لمّا تُنفذ بعد. وكان من المفروض المباشرة بتنفيذها منذ سنوات، ومنها على سبيل المثال المشاريع التي أشار إليها مقترح الإطار العام للخطة (مدينة الحرير، الموانئ الجديدة، محطات الكهرباء والماء، المدن الرياضية). ودعا القطاع الخاص إلى تنفيذها بمفرده أم بالمشاركة مع القطاع العام.

والغرفة تعتقد أن هذه المشاريع تحتاج إلى مستثمرين استراتيجيين، يملكون الخبرة والتقنيات المتقدمة والقنوات

والنفط وفي الأنشطة الهادفة إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي تجاري خدمي إقليمي.

● إفساح السلطتين التشريعية والتنفيذية المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة الفعالة في بناء القرار الاقتصادي، وأن تكون مشاركته هذه علمية وموضوعية ذات أثر واضح في القرار الاقتصادي.

يدعو مقترح الإطار العام للخطة إلى تحفيز القطاع الخاص لتنفيذ عدد من المشاريع الحكومية، دون أن يبين مضمون هذا التحفيز، ودون أن يبين أيضاً أسلوب تنفيذ المشاريع الحكومية، وما ينبغي وصفه من سياسات ومحفزات لتعبئة طاقات وإمكانات القطاع الخاص للقيام بهذه المهمة. ويبدو أن المقترح يميل إلى التنفيذ بأسلوب طرح المشاريع للمناقصات العامة بصرف النظر عن الانعكاسات الاقتصادية والسكانية الناجمة عن ترسية القسم الأعظم من هذه المشاريع لشركات أجنبية. فالمطلوب إذن برأي الغرفة، إعادة النظر في أسلوب تخطيط تنفيذ المشاريع الحكومية، وتطوير المواصفات والشروط العامة والخاصة بما يتناسب مع ظروف الإنتاج المحلي دون التضحية بالمستوى المطلوب. وسرعة إصدار قانون المناقصات العامة، ورفع قيمة سقف المناقصات التي تتبع ديوان المحاسبة.

غابت عن مقترح الإطار العام للخطة سياسة تمويل القطاع الخاص. ونعتقد في الغرفة؛ أن أثر سعر الفائدة على النشاط الاقتصادي يجب أن يحظى بوزن أكبر من الوزن الذي يقيّم به حالياً. بدليل أن دراسة للبنك الدولي حول تفعيل القطاع الخاص في الكويت «أشارت إلى أن التمويل الذاتي يمثل 79 % من مصادر تمويل أنشطة القطاع الخاص الكويتي، بينما لا تزيد نسبة مساهمة الائتمان المصرفي عن 14 % موزعة بين 8 % قروض قصيرة الأجل و 6 % قروض طويلة الأجل. وأشارت الدراسة إلى أن ارتفاع تكلفة رأس المال»؛ هو المشكلة الأكثر حدة بين المشاكل المالية التي يواجهها القطاع الخاص.

رابعاً: الإسكان ودور القطاع الخاص في توفيره:

أعطى مقترح الإطار العام للخطة دوراً مميّزاً للقطاع الخاص في تمويل وتنفيذ خطط الرعاية السكنية وخاصة في مشاريع المدن الجديدة. وبغض النظر عن التضارب في بيانات المؤسسة العامة للرعاية السكنية وقدرتها على إنجاز الوحدات المطلوبة، فالإطار العام حددها بأكثر من 48 ألف وحدة في نهاية الخطة، والبرنامج الإسكاني الحكومي حددها بنحو 27 ألف وحدة فقط في نهاية البرنامج، فالغرفة ترى، أنه لا توجد في الكويت أزمة

حضرية جديدة على أساس استيعاب 1.250 مليون نسمة بدلاً من 2.5 مليون نسمة لغاية عام 2030.

ولا يخفى أن هذا الخيار أقل كلفة ويخفف الضغط على شبكة الطرق الخارجية ويقلل من التدهور البيئي المتوقع، نتيجة للتوسع الحضري الكبير كما ستتوفر المزيد من الحوافز للقطاع الخاص للاستثمار في المنطقة الحضرية الحالية عكس المراكز الحضرية الجديدة التي قد لا تتوفر فيها الحوافز الكافية لقيام القطاع الخاص بالاستثمار فيها وتطوير فرص عمل كبيرة نتيجة للزيادة السكانية الضخمة، إضافة إلى عدم التيقن والمخاطر التي تظهر في المراكز الحضرية الجديدة، استناداً إلى التجارب العالمية في هذا المجال.

سابعاً: تطوير منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة:

هناك إجماع على أهمية وضرورة دعم وتنمية منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، ولكن النتائج المتحققة حالياً هي دون مستوى الطموحات مما يتطلب معالجة القضايا التالية:

- 1- تبني سياسات جديدة وغير تقليدية لدعم هذه المنشآت خاصة الصغيرة جداً.
- 2- إلزام القطاع المصرفي بتخصيص نسبة «متواضعة» من تسهيلات الائتمانية للمنشآت الصغيرة جداً.
- 3- تخصيص نسبة من المشتريات الحكومية لهذه المنشآت على أسس تفضيلية.
- 4- تبني سياسات وآليات وبرامج تحفز مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والمؤسسات الخيرية لدعم هذه المنشآت.
- 5- تقديم دعم حكومي مادي للمؤسسات الصغيرة التي تديرها النساء والمبدعون وذوي الاحتياجات الخاصة والشباب والرواد من المخترعين.

ثامناً: المساحات الأرضية التجارية والصناعية في المخطط الهيكلي والاحتياجات المتزايدة للقطاع الخاص:

كشف المخطط الهيكلي لدولة الكويت أن المساحات الأرضية التجارية المتوفرة بالمنطقة الحضرية بلغت 9.84 مليون متر مربع، حصة مدينة الكويت منها 3.4 مليون متر مربع. كما اقترح أن يكون متوسط المساحة الأرضية للفرد 2.6 متر مربع كميّار استرشادي، كما توقع أن يبلغ الطلب على هذه الأراضي 7.28 مليون متر مربع عام 2030، استناداً إلى المعيار الاسترشادي وحجم سكان قدره (2.8) مليون نسمة، وهذا يعني وجود زيادة

التسويقية الدولية. لهذه الأسباب مجتمعة؛ فإن النسبة الأكبر من هذه المشروعات يجب أن يطرح على القطاع الخاص من خلال صيغ مختلفة PPP، BOT، BOOT... وغيرها.

لاجتذاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، ومصادر التمويل المحلية والعالمية إلى هذه المشاريع، لا بد من اتخاذ خطوات وإجراءات كثيرة، أهمها:

- تمديد فترة تأجير أملاك الدولة بأسعار رمزية من 20 إلى 50 سنة على الأقل، وربما أكثر من ذلك حسب طبيعة المشروع.
- تقديم حوافز ضريبية وإعفاءات مالية كافية.
- السعي للربط بين هذه المشاريع ونظام الصفقات المتبادلة (أوفست).

- إصدار قانون يبين الشروط المرجعية العامة لمثل هذه المشاريع، ويوضح كيفية طرحها، وتلقي المبادرات بشأنها.
- تقديم تسهيلات إدارية كثيرة لتقليص الدورة المستندية والدورة البيروقراطية - إذا صح التعبير -.

سادساً: الطاقة الاستيعابية للمنطقة الحضرية والتحديات التي تفرضها على القطاع الخاص:

حدد المخطط الهيكلي لدولة الكويت حدود المنطقة الحضرية وعلى أساس استيعاب 2.8 مليون نسمة واقترح التركيز مستقبلاً على التطوير العمراني خارج المنطقة الحضرية، عن طريق تبني عدة خيارات استراتيجية للتوسع العمراني الجديد مع المشاركة الفعّالة للقطاع الخاص في تطوير مراكز حضرية جديدة، بحيث يتم استيعاب 2.5 مليون نسمة خارج هذه المنطقة لغاية عام 2030، وتود الغرفة أن توضح أن كلفة تطوير هذه المراكز الجديدة ستكون باهظة جداً وقد لا تتوفر الإمكانيات لدى كلاً من القطاعين لتطويرها وتوفير فرص عمل جديدة للزيادة السكانية، مما يعني أن نسبة كبيرة من هذه الزيادة السكانية ستلجأ إلى المنطقة الحضرية، المحددة بالمخطط الهيكلي؛ بحثاً عن فرص عمل، مع ما سيرافق ذلك من آثار سلبية.

ويرد هنا اقتراح بتحسين الطاقة الاستيعابية للمنطقة الحضرية الحالية عن طريق زيادة معدلات الكثافة وتطوير البنى التحتية، بما في ذلك زيادة الكثافة السكنية في المنطقة الحضرية الحالية إلى 50 فرد لكل هكتار، وهو معيار تخطيطي مقبول في العديد من المدن المهمة في المنطقة، بما في ذلك دبي، وبذلك يمكن للمنطقة الحضرية أن تستوعب 4.05 مليون نسمة لغاية عام 2030، بدلاً من 2.8 مليون، وبالتالي سيتم تطوير مراكز

المتخصصة وساحات "السكراب".

كما قدر المخطط الهيكلية الطلب على هذا النوع من الأراضي ولغاية عام 2030 بحدود 7.5 مليون متر مربع (750 هكتار)، مما يعني وجود فائض، استناداً إلى المخطط الهيكلية قدره 8.35 مليون متر مربع لغاية عام 2030 ولكن يوجد عجز وفائض حسب تصنيفات الأراضي الصناعية، إذ يوجد عجز كبير في الأراضي المتاحة والمخصصة للصناعات العامة والخفيفة والصناعات المتخصصة والصناعات الصغيرة والحرف. كما أن المتاح من الأراضي لخدمات التخزين يبلغ 34.5 كم مربع، قدر الطلب المتوقع عليها بأقل من 1 كم مربع (61 هكتار). وهذه تقديرات غير واقعية إطلاقاً ولا تتناسب مع هدف تحويل الكويت إلى مركز تجاري ومالي، كما ستساهم في تفاقم مشكلة ندرة القسائم الصناعية وعدم كفايتها لتلبية احتياجات القطاع الخاص بصورة خاصة، سيما وأنه مطالب بتوسيع نشاطاته الاستثمارية في المجال الصناعي. كما يلاحظ أيضاً أن مجموع الأراضي الصناعية المخصصة في الكويت هو متدن جداً بالمقارنة مع دول مجلس التعاون بما فيها قطر والبحرين والإمارات. لذلك لا بد من توفير المزيد من الأراضي للاستخدام الصناعي وإعطاء الأولوية لتوفير الخدمات لها وربطها بشبكة الطرق الحالية والمقترحة مع إعطاء دور أساسي للقطاع الخاص للمساهمة في توفير هذه الخدمات.

تاسعاً: الخصخصة ومتطلباتها ودور القطاع الخاص:

التخصيص - كما أشرنا في نقطة سابقة - هو جوهر برنامج الإصلاح الاقتصادي، وهو الأساس المتين لقيادة القطاع الخاص لعملية التنمية، ولتجسيد هدف الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص على أرض الواقع. والخطة تتطلع - كما جاء في الإطار المقترح - بعد إقرار قانون التخصيص إلى تخصيص بعض الأنشطة العامة تدريجياً، وأعطت مثلاً لتخصيص عدد من المدارس والمستشفيات، ولم تشر لا من قريب ولا من بعيد إلى تخصيص الأنشطة الرئيسية في القطاع النفطي، وأشارت على استحياء إلى إشراك القطاع الخاص في أنشطة قطاعي الكهرباء والماء عبر التخصيص التدريجي لمحطات إنتاج الطاقة والمياه.

والمهم - برأي الغرفة - أن يعقب صدور قانون التخصيص تنفيذ الخطوات الفعلية للخصخصة، والتي تتناول المؤسسات والقطاعات التي تملكها وتديرها الدولة كما أشرنا آنفاً. ومن المؤسف، أنه لم يجر حتى الآن تأهيل هذه المؤسسات والقطاعات لعملية الخصخصة، عن طريق تحويلها إلى شركات حكومية تعمل على أساس تجاري - باستثناء تحويل مؤسسة الخطوط الجوية

في المساحات الأرضية التجارية قدرها 2.56 مليون متر مربع، وبذلك ليست هناك حاجة إلى مساحات أرضية تجارية جديدة داخل المنطقة الحضرية.

تقترح الغرفة أن يعاد النظر بهذا الموضوع استناداً إلى المبررات التالية:

- 1- إن تحويل الكويت إلى مركز تجاري ومالي إقليمي سيولد طلباً إضافياً كبيراً على الأراضي التجارية داخل المنطقة الحضرية عموماً ومدينة الكويت خصوصاً.
- 2- تركز الأنشطة التجارية في مدينة الكويت ومحافظة الفروانية.
- 3- صعوبة الالتزام بتطبيق المعيار الاسترشادي السالف الذكر على كافة الأنشطة والأنماط التجارية.

4- احتمال تجاوز حجم السكان لـ 2.8 مليون نسمة في المنطقة الحضرية قبل عام 2030 واعتماد نسبة مرتفعة من السكان في المراكز الحضرية الجديدة على المنطقة الحضرية الحالية للتسوق وأشغال المكاتب التجارية بسبب الموقع المميز لمدينة الكويت. وفي حالة العجز عن توفير مساحات إضافية فمن المتوقع حدوث ارتفاعات في أسعار هذه الأراضي وما يصاحبها من مضاربات وممارسات احتكارية.

كما قدر المخطط الهيكلية الطلب على المساحات الأرضية التجارية في المدن والتجمعات العمرانية الجديدة خارج المنطقة الحضرية بـ 13.78 مليون متر مربع لغاية عام 2030 يقابله إجمالي عرض قدره 10.78 مليون متر مربع، أي بعجز قدره 3.0 مليون متر مربع، مما يعكس الاختناقات في عرض المساحات الأرضية التجارية في الكويت مستقبلاً وهي من المعرقلات الخطيرة أمام تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري كهدف استراتيجي.

كشف المخطط الهيكلية أيضاً أن جميع المناطق الصناعية في الكويت هي 18 موقفاً، تقع داخل المنطقة الحضرية، بإجمالي مساحة تقدر بحوالي 10.35 مليون متر مربع (1035 هكتار) يضاف لها 5.5 مليون متر مربع (550 هكتار) في المناطق الشمالية والجنوبية الغربية، أي أن مجموع العرض يبلغ 15.85 مليون متر مربع (1585 هكتار)، علماً بأن نسبة كبيرة من هذه الأراضي لا تتوفر فيها الخدمات وغير مرتبطة بشبكة الطرق الحالية أو تحت التنفيذ، كما أن نسبة كبيرة من هذه الأراضي الصناعية مخصصة للتخزين والخدمات المرتبطة بهذا النشاط إضافة إلى ساحات "السكراب"، مما يعني أن مجمل العرض هو 15.85 كم مربع، لم يتم تحديد ضمنه ما هو مخصص للصناعات

- قلص القانون إلى حد كبير من إمكانيات إيجاد مصادر تمويل
تسمح للقطاع الخاص بالدخول في مشاريع تنفذ بنظام
BOT.

- وضع القانون نموذجاً موحداً للترتيبات التعاقدية في مشاريع
BOT، وهذا أمر يحد كثيراً من إمكانيات قيام مشاريع مشاركة
حقيقية.

- لا يحقق القانون تعزيز التنافسية الإقليمية والدولية للاقتصاد
الكويتي، ولا يحقق مشاركة فعالة وعادلة بين القطاعين العام
والخاص لتمويل وتسريع وتشجيع مشاريع البنية الأساسية
والمشاريع الإنمائية الاستراتيجية الأخرى.

لكل ما سبق، تدعو الغرفة إلى إصدار قانون ثان ينظم
الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أسس سليمة، ويتضمن
إنشاء جهاز يسمى "جهاز تنظيم المشاركة بين القطاعين العام
والخاص"، ويختص هذا الجهاز بوضع المعايير والأسس لتحديد
المشروعات الخاصة بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص،
وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار في
مشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص، ووضع ضوابط
وأسس العقود الخاصة بمشروعات المشاركة، ومتابعة تنفيذ وتقييم
أداء مشروعات المشاركة والمبادرات.

حادي عشر: غياب البعد الخليجي في مقترح الإطار العام لخطة التنمية الخمسية:

- تطرق المخطط الهيكلية بشكل غير مباشر إلى العلاقة مع
دول مجلس التعاون من خلال تطوير شبكة النقل البري والسكك
الحديد وشبكة الكهرباء بينما أغفل مقترح الإطار العام لخطة
التنمية الخمسية هذا الموضوع المهم، لذلك فإن إدخال البعد
الخليجي، والذي سيفرض نفسه خلال سنوات الرؤية ولغاية
عام 2035، سيتطلب بالضرورة النظر في جملة قضايا رئيسية،
وهي:

1- هل ستكون الكويت مركزاً تجارياً ومالياً مكملاً أم منافساً
للمراكز الخليجية الأخرى بما فيها: دبي وأبو ظبي والبحرين
وقطر وربما جدة.

2- سيفرض التكامل الاقتصادي الخليجي مساراً اقتصادياً قد
لا يتفق بشكل تام مع ما ورد من أهداف وسياسات في خطة
التنمية الخمسية لدولة الكويت وكذلك ما سيرد في الخطط
القادمة لغاية عام 2035، كما أن الدخول في مراحل متقدمة
من التكامل الاقتصادي الخليجي قد يستلزم إعادة النظر في
المخطط الهيكلية لدولة الكويت ■

الكويتية إلى شركة مساهمة - تمهيداً لنقل ملكية هذه الشركات
إلى القطاع الخاص.

وريثما يصدر هذا القانون، واختصاراً للوقت، فإننا نعتقد أن
بالإمكان اللجوء إلى صيغة تحقق نوعاً من الخصخصة، دون اللجوء
للدولة لنقل ملكية المنشأة العامة كلياً أو جزئياً إلى القطاع الخاص،
أو حتى دون نقل إدارة المشاريع العامة إلى القطاع الخاص، ونعني
بذلك السماح لشركات ومؤسسات القطاع الخاص بتقديم بعض
الخدمات إلى جانب المؤسسات العامة التي تقدم تلك الخدمات،
ومثال ذلك: خدمة الفحص المختبري للمواد الغذائية المستوردة من
الخارج والمصنعة محلياً لضمان مطابقتها للمواصفات الكويتية.
وبعد محاولات مضيئة من الغرفة، لم توافق البلدية على إناظة
عملية تحليل الأغذية بالقطاع الخاص، سواءً بشكل مباشر أو غير
مباشر، نظراً لارتباطها بصورة وثيقة بالصحة العامة للمواطن
والمقيم. بينما الجهات المعنية في المملكة العربية السعودية منحت
القطاع الخاص تراخيص بإنشاء 74 مختبراً في العديد من
الأنشطة، من بينها المواد الغذائية والزراعية ومختبرات الأدوية
والأعشاب الطبية. وتتساءل الغرفة ما معنى تشكيك البلدية
بنزاهة وكفاءة القطاع الخاص في دولة يقوم قطاعها الخاص
بإدارة العديد من المشافي والمختبرات الطبية والعيادات الصحية
التي تعنى بحياة وصحة المواطن والمقيم.

وللأمانة، ينبغي الإشارة إلى ما قامت به البلدية مؤخراً
من إسناد تنفيذ عقود النظافة، وعقود إعلانات الطرق السريعة
والميادين، وأنشطة الذبح في المسالخ إلى القطاع الخاص. وشرعت
البلدية في دراسة مشروع إصدار التراخيص عن طريق المكاتب
الاستشارية التخصصية.

عاشراً: الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص:

أشار مقترح الإطار العام للخطة إلى إسناد تنفيذ بعض
المشاريع الكبرى مشاركة بين القطاع العام والخاص، وإلى تبني
الأشكال المختلفة لأوجه التعاون بين القطاعين العام والخاص،
وبصفة خاصة نظام BOT، مع إدخال التعديلات اللازمة على
القانون (قانون أملاك الدولة الصادر في يناير 2008 المعدل
لقانون 105 لسنة 1980).

والغرفة مع تعديل هذا القانون لأسباب عديدة، من أهمها:

- اهتم القانون كثيراً بالمشاريع العقارية، والعنصر العقاري في
المشاريع المنفذة بنظام BOT، وذلك على حساب مشاريع البنية
الأساسية والمشاريع التنموية، التي تمثل جوهر وغاية التشريعات
المنظمة لمشاركات القطاعين العام والخاص.

التجارة والصناعة. ولو مرحلياً. قبل أن تنتقل لاحقاً إلى الجهة التي ستتولى مسئوليات السياحة والتي ستمتع بالاستقلالية وتتبع مجلس الوزراء مباشرة حسب ما تقترحه «الإستراتيجية». أما السبب الثاني فهو إمكانية المضي قدماً في إقرار خطة التنمية الخمسية مع توفر فرص أفضل من ذي قبل لوضعها موضع التنفيذ بعد تضمينها. كما هو مؤمل. نتائج وتوصيات «الإستراتيجية».

في ضوء ما تقدم، تبرز أهمية تبني الإستراتيجية الوطنية للسياحة، وذلك من خلال ترجمة النتائج والتوصيات الواردة فيها إلى برامج ومشاريع محددة ينبغي إدراجها ضمن برامج خطة التنمية الخمسية (2009/2010 . 2013/2014)، وذلك بعد تحديث البيانات والمعلومات الواردة في «الإستراتيجية» لتصبح أكثر واقعية دون أن يؤثر ذلك جوهرياً على مخرجات الإستراتيجية وبرامجها.

أولاً: آليات العمل والخطوات المستقبلية للقطاع الخاص في سياق تنفيذ الإستراتيجية:

كانت الغرفة قد اقترحت في ورقة عمل قدمت إلى منتدى السياحة والتنمية المنعقد في الكويت في يناير 2004 عدداً من الخطوات الرامية إلى بناء قطاع سياحي قادر على أداء دوره كاملاً في تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وتوفير الفرص المجزية لاستيعاب العمالة الوطنية واجتذاب الاستثمارات... ونعتقد أن هذه الخطوات ما زالت تصلح كآليات عمل يمكن تبنيها في سياق تنفيذ الإستراتيجية موضوع البحث، وفيما يلي عرض لأهم هذه الخطوات مع بعض الإضافات حيث ما كان ذلك مناسباً:

أ- خطوات تشريعية وإدارية:

1- معاملة المشاريع والأنشطة السياحية التي يقوم بها القطاع الخاص معاملة المشاريع الصناعية من حيث تقديم الحوافز والإعفاءات بما في ذلك توفير القروض والتسهيلات المصرفية طويلة الأجل وبشروط ميسرة على غرار ما يقوم به بنك الكويت الصناعي حالياً في تقديم القروض الصناعية، وذلك باعتبار أن السياحة أصبحت تصنف «كصناعة» لا تقل

آليات العمل والخطوات المستقبلية للقطاع الخاص في سياق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسياحة

بناء على ما دار في اجتماع حول اعتماد ووضع آليات تنفيذ «الاستراتيجية الوطنية للسياحة» والذي عقد برئاسة معالي وزير التجارة والصناعة السيد أحمد راشد الهارون في العاشر من ديسمبر 2009، أعدت غرفة تجارة وصناعة الكويت مذكرة حول آليات العمل والخطوات المستقبلية المقترحة للقطاع الخاص وللغرفة في سياق تنفيذ مشروع الاستراتيجية المذكورة. وقدمتها للوزارة في الرابع والعشرين من ديسمبر 2009.

وفيما يلي نص هذه المذكرة:

تقديم:

رغم مضي (4) سنوات على إعداد التقرير النهائي الخاص بمشروع «الإستراتيجية الوطنية للسياحة» في دولة الكويت (ديسمبر، 2005)، إلا أنه ما يزال يعتبر. برأينا. بمثابة «دراسة جدوى» إيجابية لمشروع الإستراتيجية موضوع البحث. ويبدو، من خلال ما تضمنه «الملخص التنفيذي»، أن الدراسة الأصلية. بتغطيتها الشاملة لختلف الجوانب المرتبطة بالأنشطة السياحية في دولة الكويت. قد أكدت حقيقة ظلت حتى وقت غير بعيد غائبة عن أذهان وقناعات الكثيرين، وهي أن السياحة في دولة الكويت تدخل في عداد القطاعات الاقتصادية الواعدة التي يمكنها المساهمة مساهمة فعالة في توليد الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي في تنويع مصادر الدخل القومي وتوسيع القاعدة الإنتاجية شأنها في ذلك شأن القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي والتجاري والمالي والزراعي.... الخ. ولعل في ذلك توثيقاً إضافياً لرؤية الغرفة المبكرة وما ظلت تنادي به وتروج له منذ زمن بعيد، وحينما لم يكن. إلا في ما ندر. من يتبنى بجديّة مثل هذا الموقف المبدئي*.

ويكتسب التقرير المشار إليه في هذا الوقت بالذات أهمية خاصة تجعله أوفر حظاً من غيره في أن يجد طريقه إلى حيز التنفيذ لسببين رئيسيين، أولهما انتقال مسئوليات السياحة من وزارة الإعلام إلى حيث تنتمي إدارياً ووظيفياً وفنياً في وزارة

* ورد في كلمة ألقاها رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت في «منتدى السياحة والتنمية في الكويت المنعقد في شهر يناير/ 2004» أنه «في سبعينيات القرن الماضي، كان الوكيل المساعد في وزارة الإرشاد والأنباء الكويتية، المرحوم صالح شهاب، ينتقل في وقد يوليو ورتوبة سبتمبر من مكتب إلى مكتب، ومن ديوانية إلى أخرى، يحدثنا عن السياحة وأهميتها الاقتصادية وآفاقها المستقبلية.... وكنا نبتسم مجاملين، ونسائل في قرارة أنفسنا: سياحة في بلاد الحر والرمل والنفط!!! على من تقرا مزاميرك يا صالح...»
وها نحن الآن نلتقي ليس لإفئاع بعضها بأهمية القطاع السياحي وإنما من أجل المضي قدماً في وضع إستراتيجية وطنية للسياحة موضع التنفيذ الفعلي.

من دول الجوار لأغراض السياحة العائلية وسياحة الأعمال وغيرها.

4- إنشاء كلية وطنية ومعاهد خاصة مستوفية الشروط للتعليم والتدريب في ميادين السياحة والسفر والفندقة.

ج- خطوات تتعلق بالبنية التنظيمية:

1- الإسراع في إنشاء هيئة عامة أو مجلس أعلى أو جهة تناط بها مسئوليات السياحة، مع ضرورة التأكد من وجود آلية تضمن استقلاليتها الكاملة وتمثيلها المناسب والمؤثر للقطاع الخاص، بحيث تتولى كافة الشؤون المتعلقة بقطاع السياحة بما فيه التخطيط ووضع الدراسات الأولية للمشاريع السياحية والترويج لها. كما تتولى - بصورة خاصة - عملية الترويج للسياحة في الكويت، ومتابعة تنفيذ المشاريع السياحية، ووضع قواعد التراخيص لها على أساس عقود BOT لأراضي أملاك الدولة أو غير ذلك من عقود المشاركة بين القطاعين العام والخاص...

2- السعي لإيجاد هيئة خليجية موحدة للسياحة تتولى تنسيق خطوات وتوجهات دول مجلس التعاون الخليجي في هذا المجال، وخاصة من حيث اعتبار هذه الدول إقليماً سياحياً واحداً، والتفاوض على اجتذاب السياح على هذا الأساس.

3- اعتماد التأشيرة السياحية الخليجية الموحدة على غرار ما هو معمول به في دول الاتحاد الأوروبي، والسماح للمقيمين في أي من دول مجلس التعاون الخليجي بدخول باقي دول المجلس للزيارة والسياحة دون حاجة لتأشيرات مسبقة.

ثانياً: دور الغرفة في سياق تنفيذ "الإستراتيجية":

يتمثل دور الغرفة هنا بالخطوات التي تركز على «سياحة الأعمال» باعتبارها الأقرب لاختصاصاتها والأكثر ارتباطاً باهتماماتها بصفقتها التمثيلية لمجتمع الأعمال، دون أن يقلل ذلك - بطبيعة الحال - من أهمية اختصاصات واهتمامات الجهات الأخرى ذات العلاقة في أجهزة الدولة ومؤسساتها الرسمية وشبه الرسمية وكذلك في منظمات المجتمع المدني.

وتشمل سياحة الأعمال «شبكة واسعة من الأنشطة المرتبطة بقطاع الأعمال مثل الخدمات اللوجستية والبنية التحتية والبيئة المطلوبة لممارسة الأعمال، فضلاً عن تسهيلات السفر والتنقل والإقامة والمعارض والمؤتمرات والمنتديات والوفود التجارية... الخ».

أهمية عن غيرها من الصناعات الأخرى بمفهومها التقليدي. ويذكر أن غرفة تجارة وصناعة الكويت كانت قد تقدمت بمثل هذا الاقتراح قبل عشرين عاماً، وتحديداً في عام 1984.

2- إعادة النظر في مدة عقود استغلال أراضي أملاك الدولة من قبل القطاع الخاص وزيادة مدتها إلى الضعف على الأقل، الأمر الذي يشجع الاستثمار الخاص على التوجه إلى الصناعة بما فيها صناعة السياحة.

3- الإسراع في تعديل قانون تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت بما يساعد على تنمية القطاع السياحي باجتذاب الشركات السياحية ذات الخبرات الإدارية والتسويقية.

4- معالجة ظاهرة الروتين الإداري وتعقيد الإجراءات وازدواجية الاختصاصات وتشابكها في الأجهزة الحكومية، وحسب تقارير البنك الدولي يعتبر تصنيف الكويت ضعيفاً فيما يتعلق بمؤشر ممارسة الأعمال.

5- التوسع في تسهيل إجراءات الزيارة ومنح تأشيرات الدخول دون أن يتعارض ذلك مع الاعتبارات الأمنية في ظل التقنيات الحديثة ووسائل المعلوماتية المتقدمة.

6- تقديم التسهيلات واتخاذ كل الإجراءات الممكنة لاجتذاب شركات الطيران العالمية للهبوط في مطار الكويت، ولجعل الكويت "محطة ترانزيت" في رحلات هذه الشركات بين دول العالم - بغربه وشرقه - حتى لو اقتضى الأمر تنظيم برامج سياحية وإقامة مؤقتة زهيدة التكلفة للمسافرين.

ب- خطوات تتعلق بالبنية الأساسية:

1- الإسراع في تطوير الجزر الكويتية لتكون مراكز سكنية وترفيهية وسياحية، وإيجاد ميناء لها يستقبل البواخر بصورة مباشرة، وإيجاد مجمعات تجارية ومرافق رياضية تستطيع اجتذاب سياح الرياضة والتسوق والترفيه في آن معاً. وتكتفي الحكومة في هذا المجال بتوفير الخدمات الأساسية وتنظيم المساحات والمناطق، ثم تطرح المشاريع لاستثمار القطاع الخاص بالصيغة التي تتناسب مع كل استخدام.

2- الإسراع في بناء مطار جديد كلياً وتخصيص المطار الحالي لشركات الطيران الكويتية، مع تطوير سوق حرة شاملة وحديثة.

3- تطوير الطرق البرية والبحرية لتسهيل حركة سفر القادمين

معينة كتقليد سنوي، فضلاً عن المهرجانات الكويتية التي تقام في المناسبات الوطنية على غرار "هلا فبراير" وذلك لتشجيع وترويج السياحة المحلية، ويمكن لشركات القطاع الخاص أن تساهم في رعاية مثل هذه المهرجانات.

8- تشكيل "لجنة خاصة" (Ad Hoc Committee) يشارك فيها أعضاء من داخل مجلس إدارة الغرفة وخارجه لمتابعة والإشراف على سير العمل فيما يتعلق بالآليات والخطوات والمهام الوارد ذكرها أعلاه، ولتكون كذلك بمثابة همزة الوصل مع الجهات الرسمية المسؤولة عن السياحة، بما فيها "الهيئة العامة" أو "الجهة" التي ستناط بها مسؤوليات السياحة بموجب "الاستراتيجية" موضوع البحث.

وأخيراً؛

في النظرية الاقتصادية بشكل عام تعتمد جدوى أي مشروع بشكل رئيسي على توفر الطلب على منتجاته أو خدماته (السوق). وبالتالي، تكون قاعدة الانطلاق هي توفير عرض لطلب قائم. وفي اعتقادنا، أن «الاستراتيجية الوطنية للسياحة في دولة الكويت»، يجب أن تنطلق من قاعدة معاكسة إن صح التعبير، بمعنى عدم انتظار قيام الطلب بل عرض المنتجات السياحية وخلق الطلب عليها. ومثل هذه الانطلاقة تتطلب جرأة عالية في التمويل، وتتطلب إبداعاً حقيقياً في تصميم المنتجات، وتتطلب ثقافة مجتمعية تتقبل الآخر وتحترمه. وهذه المتطلبات الأساسية الثلاثة يجب التعامل معها بكثير من الواقعية في وضع الاستراتيجية المطلوبة وفي كل مراحل تنفيذها ■

ونوجز فيما يلي بعض الخطوات التي تدخل ضمن نطاق دور الغرفة في سياق تنفيذ «الإستراتيجية» المقترحة:

1- زيادة أعداد الوفود التجارية والاقتصادية الزائرة على أمل المساهمة في النشاط السياحي المحلي من خلال التعرف على المعالم السياحية.

2- تنظيم المنتديات والمؤتمرات والمعارض المحلية والإقليمية والعالمية التي من شأنها أن تساهم في دعم قطاع السياحة.

3- تنظيم معارض محلية متخصصة بالصناعات والحرف والمنتجات التقليدية المحلية فضلاً عن المنتجات السياحية تشارك فيها مختلف الجهات المهتمة "بصناعة السياحة".

4- تصميم برامج وتنظيم دورات تدريبية متخصصة للعاملين في مجالات السياحة والفندقة والسفر يتولى تنفيذها مركز عبدالعزيز الصقر للتدريب التابع للغرفة.

5- تنظيم ورش عمل لأصحاب الأعمال من الشركات ومؤسسات القطاع الخاص المعنية بالسياحة من أجل دراسة واستقصاء إمكانيات التوسع في الأنشطة السياحية والترويج لها إلى جانب طرح الأمور المتعلقة بمعوقات السياحة. ويمكن نقل ما تسفر عنه هذه الورش من نتائج ومقترحات وتوصيات إلى الجهات المعنية بما فيها "الهيئة" المقترحة لعمل اللازم.

6- تنظيم حملات ترويجية وتسويقية للسياحة بمشاركة الجهات ذات العلاقة لزيادة الوعي السياحي، والتواصل مع مختلف وسائل الإعلام لهذا الغرض.

7- التنسيق مع الجهات المختصة لتنظيم مهرجانات فولكلورية وقرى سياحية للجاليات المقيمة بدولة الكويت في مواسم

اللقاءات القطاعية

بغية تعزيز التواصل بين الغرفة ومنتسبيها وتلمس المشاكل والمعوقات التي تواجه أعضائها في مختلف أنشطتهم وقطاعاتهم، ومن ثم دراستها وطرح المقترحات والحلول المناسبة لها أمام الجهات المعنية بهدف الوصول إلى النتائج المرجوة وتحقيق الأهداف المنشودة.... بدأت الغرفة منذ حوالي أربعة عشر عاماً، وتحديداً في نوفمبر 1996، تقليداً جديداً، وذلك حين عقدت لقاءها الأول الذي تم تخصيصه آنذاك لقطاع الأثاث والمستلزمات المنزلية، ثم توالى اللقاءات بعد ذلك لتشمل قطاعات أخرى عديدة. واستمرت في اتباع هذا التقليد فنظمت سلاسل من اللقاءات وكانت تستضيف فيها، بين حين وآخر، من يرغب من أعضائها الذين ترتبط أعمالهم بقطاع معين أو بمجموعة من الأنشطة المتجانسة.

وضمن هذا الإطار قامت الغرفة خلال عام 2009 باللقاءات التالية:

بالغرفة اجتماعاً مع ممثلي شركات المقاولات الإنشائية، وبخاصة المشاريع الحكومية، وذلك بهدف التعرف على حجم وشروط وتكلفة التمويل المصرفي لهذه المشاريع، والذي يعاني شحاً واضحاً يؤثر في قدرة الدولة على تنفيذ هذه المشاريع كما يؤثر في حجم الإنفاق العام وبالتالي على الدورة الاقتصادية.

وتم في هذا اللقاء طرح عدد من الأفكار والمقترحات من ضمنها: دراسة الإجراءات المتبعة في مناقصات الدولة وذلك بهدف التوصل إلى تسهيل عمليات الدفع الشهرية ودورتها المستقبلية، ورفع كفاءة الإدارة المالية في شركات المقاولات، فضلاً عن التنسيق في طرح المشاريع بحيث تبقى المصارف قادرة على تمويلها في حدود معاييرها الفنية، وعلى الدخول في مشاركات لتأمين الحجم المطلوب لذلك ■

قضايا أخرى عالجتها الغرفة:

عالجت الغرفة كذلك، خلال عام 2009، عدداً من القضايا الأخرى ومنها:

- دور حاضنات الأعمال في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- اتفاقية تحرير تجارة الخدمات مع ماليزيا.
- مشاريع تحسين قدرات الشركات المساهمة.
- فتح حساب خاص لدى الصندوق العربي لدعم القطاع الخاص.
- تصنيف متعهدي المقاولات العامة والشركات ذات الأنشطة كثيفة العمالة لدى لجنة المناقصات المركزية ■

لقاء مع ممثلي اتحاد المصارف الكويتية

عقد رئيس وأعضاء لجنة المشاريع العامة والإسكان بالغرفة، في السادس من سبتمبر 2009، لقاء مع السادة ممثلي اتحاد المصارف الكويتية.

تم خلال هذا اللقاء بحث انعكاسات الأزمة الاقتصادية الراهنة على حجم وشروط وتكلفة التمويل المصرفي للمقاولين بصورة عامة، والمقاولين الراغبين في دخول مناقصات حكومية بصورة خاصة. وذلك بهدف بلورة أفكار وتوصيات تقلص انعكاسات الأزمة على تمويل قطاع الإنشاءات والمقاولات، ذلك أن المشاريع العامة ومقاولاتها هي من أهم مجالات الإنفاق العام الرأسمالي وأكثرها أثراً في الدورة الاقتصادية، وعلى اعتبار أن الإنفاق الرأسمالي العام يمثل البوابة الأوسع للخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة.

وقد طرحت في هذا اللقاء أفكار ومقترحات كثيرة ترمي إلى خفض حجم الائتمان الذي يحتاجه المقاول من جهة، ودقة وكفاءة وسلاسة التمويل المصرفي لقطاع الإنشاءات من جهة ثانية.

ويذكر أن الغرفة تتعاون مع اتحاد المصارف في الكويت لبلورة الأفكار التي طرحت خلال هذا اللقاء بغية معرفة رأي بنك الكويت المركزي بها، نظراً لكونه الجهة الملمة بالصورة من مختلف جوانبها وكامل أبعادها، ولكونه الجهة التي تسعى بكفاءة وتواصل إلى أن يسري التمويل السليم في كافة قطاعات وأنشطة الاقتصاد الوطني ■

...ولقاء مع ممثلي شركات المقاولات الإنشائية

في 28 سبتمبر 2009، نظمت لجنة المشاريع العامة والإسكان

الفصل الثاني

لقاءات ومؤتمرات وندوات

لقاءات ومؤتمرات وندوات

تفعيلاً لدورها التشاوري في بناء القرار الاقتصادي، ارتأت الغرفة أن تكثف جهودها لدى أصحاب القرار الاقتصادي والمؤثرين فيه عموماً، بهدف التعريف بدورها وخدماتها وتوضيح أهدافها ومنطلقاتها، بما يسهل قراءة آرائها وتفسير مواقفها في ضوء قناعات تستند إلى المعلومة الوافية والمفهوم الواضح. ومن هذا المنطلق يعرض هذا الفصل أبرز اللقاءات التي أجرتها الغرفة خلال عام 2009 مع القيادات الرسمية الكويتية. وبصفتها ممثلة لقطاع الأعمال في الكويت، تدعى الغرفة للقاء كبار الضيوف الرسميين للدولة، بحيث تتمكن من طرح وجهة نظرها بالعلاقات التجارية والاقتصادية مع بلدان هؤلاء الضيوف، وتوثيق صلاتها بالمحافل الاقتصادية العربية والدولية، ويبين هذا الفصل أهم تلك اللقاءات خلال عام 2009، كما يبين المؤتمرات والندوات المحلية التي شاركت فيها الغرفة والفعاليات والأنشطة الأخرى.

لقاءات مع قيادات رسمية كويتية

التقى معالي نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون التنمية ووزير الدولة لشؤون الإسكان الشيخ أحمد فهد الأحمد الجابر الصباح بمجلس إدارة الغرفة، وذلك ظهر الثاني والعشرين من نوفمبر 2009، وقد حضر هذا اللقاء صحبة الضيف الكبير السادة:

الدكتور عادل الوقيان

الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط.

علي عبدالكريم الفوزان

المدير العام للمؤسسة العامة للرعاية السكنية.

فؤاد السمار

مدير مكتب معالي الشيخ أحمد فهد الأحمد.

وبعد أن رحب رئيس الغرفة بمعالي الضيف وصحبه، شكر لمعالیه تلبيته دعوة الغرفة، وما أبداه من تجاوب معها وحرص على تحقيقها. وأوضح أن الغرفة حريصة كل الحرص على التعاون الكامل مع الإدارة الاقتصادية في البلاد، وهي - من هذا المنطلق - درجت على تنظيم لقاءات مع السادة وزراء الفريق الاقتصادي.

ثم قال، من المتعذر، بكل المعايير، أن نبحث في هذا اللقاء كافة القضايا التي تشكل لدى الغرفة، وغالباً لدى الحكومة، أولويات اقتصادية ذات أهمية خاصة وتستحق اهتماماً خاصاً، وبالتالي تأمل الغرفة أن يكون هذا اللقاء فرصة للاتفاق على

لقاءات مع حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه

(1)

في التاسع من فبراير 2009، استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله، رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت السيد علي محمد ثنيان الغانم يرافقه النائب الأول للرئيس السيد هلال مشاري المطيري والنائب الثاني السيد خالد عبدالله حمد الصقر حيث رفعوا لسموه الخطوط العريضة لتصورات الغرفة حول التعامل مع انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الكويتي ■

(2)

في الثاني والعشرين من نوفمبر 2009 استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت ونائبيه، حيث رفعوا لسموه فائق الشكر والامتنان لرعايته وحضوره احتفال الغرفة ببوبيلها الذهبي، كما قدموا لسموه مجموعة من الطوابع التذكارية التي صدرت بهذه المناسبة ■

مع معالي نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون التنمية، وزير الدولة لشؤون الإسكان

تلبية لدعوة من رئيس وأعضاء غرفة تجارة وصناعة الكويت،

الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الكويتي، تضم وزراء النفط، المالية، التجارة والصناعة، ومحافظة البنك المركزي، وقد عقدت اللجنة أول اجتماعاتها فعلاً، وستتابع عملها في هذا الصدد بعد عيد الأضحى المبارك.

ومن جهة أخرى تحدث معالي الضيف عن ثلاثة مشاريع ضخمة جديدة ستطرح قريباً، وعن تسريع تنفيذ المشاريع الكبرى التي نتكلم عنها منذ سنوات ومنها؛ جسر جابر، ومستشفى جابر، والمراسي الثلاثة لميناء بوييان، وإنشاء ثلاث مدن سكنية، مبيناً أن تكلفة هذه المشاريع الكبرى مجتمعة تصل إلى أكثر من (2.5) مليار دينار منها حوالي (600) مليون د.ك للمدن السكنية الثلاث، علماً أن عدد المناقصات التي ستطرح لتنفيذ هذه المشاريع قد انخفض إلى (9) مناقصات فقط، وأن تنفيذ المدن الإسكانية الثلاث سيكون مقصوراً على المقاولين المحليين. وأكد عدم إجراء أي تخفيض على الإنفاق الرأسمالي، وأنه يجري العمل على إيجاد آلية لدعم المنتج الوطني، وسيتم التوافق مع الجهاز المصرفي على ضرورة تمويل شركات المقاولات الوطنية التي تقوم بتنفيذ مشاريع عامة دون تخوف. كما أكد أن الخطة الخمسية القادمة تعتمد اعتماداً كبيراً على القطاع الخاص، فبعد أربع سنوات -على سبيل المثال - سيكون للقطاع الخاص 26% من قطاع الكهرباء. وأن خطة الدولة تتضمن إطلاق ثلاث شركات كبرى تكون هيكلتها مقبولة سياسياً، وثمة فريق اقتصادي يقوم بدراساتها الآن.

وقال معاليه، أنه من الآن وإلى أن يعقد فريق العمل المشترك أول اجتماعاته بإذن الله، أتمنى أن يقوم السيد الدكتور عادل الوقيان بتقديم عرض كامل للخطة على مجلس إدارة الغرفة للتعرف على آرائها وملاحظاتها.

وفي نهاية اللقاء، أعرب رئيس الغرفة عن شكره الجزيل لمعالي الشيخ أحمد فهد أحمد على العرض الشيق والغني بالمعلومات والأفكار، "والذي أعطانا جميعاً كثيراً من الاطمئنان والأمل في أن تعود الدورة التنموية للاقتصاد الكويتي بالتحرك السريع والسليم". كما شكره على تفهمه لاقتراح الغرفة بإعادة تشكيل وتفعيل فريق العمل المشترك، وعلى مساندته ودعمه لهذا الاتجاه ■

آلية للتشاور المستمر بين وزراء الإدارة الاقتصادية والغرفة. وهنا تقترح الغرفة أن تكون هذه الآلية من خلال إعادة تشكيل فريق العمل الذي سبق لمجلس الوزراء أن أقر تشكيله، علماً أن دور هذا الفريق، ومهما كانت صيغة تشكيله، يبقى دوراً استشارياً ليس إلا.

بعد ذلك تحدث معالي الشيخ الضيف، فشكر رئيس الغرفة على دعوته، وأكد أن التكاتف هو الشرط الأساسي للوصول إلى الأهداف التي نسعى إليها جميعاً، والتي يمكن اختصارها بتكريس توجه تتموي لبناء مستقبل إيجابي لدولة الكويت رغم كل الظروف التي تعانيناها. والغرفة لا بد وأن تكون طرفاً في هذا التكاتف لأنها تضم كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية وتعتبر الممثل الشرعي للقطاع الخاص في البلاد. ومن هذا المنطلق، وحرصاً على التكاتف والتآزر فإن الحكومة حريصة أيضاً على العمل المشترك، وسأتولى عرض مقترحكم على مجلس الوزراء في اجتماعه غداً بإذن الله، وأملني كبير في الموافقة عليه، باعتبار أن التعاون - كما قلت - هو ما تعمل له الحكومة أيضاً.

ثم تكلم معالي الشيخ الضيف عن الوضع الاقتصادي العام في البلاد مستهلاً عرضه الشامل والدقيق بالتأكيد على أن الكويت - والحمد لله - تتمتع بأفضل وضع اقتصادي بالمنطقة وخاصة من حيث الملاءة المالية والتدفقات النقدية والمؤسسات المؤهلة والتشريعات المنظمة.

وعن الخطة التنموية الخمسية، شرح معاليه مراحل وضعها وطموحاتها التي ستؤدي إلى عجز في الميزانية العامة بعد أربع سنوات فقط ويصل إلى عشرة مليارات دينار سنوياً. وهي خطة تقر بالأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الكويت، كما تقر بكل السلبيات التي تشكو منها الخدمات العامة كمستوى التعليم والخدمات الصحية والماء والكهرباء... وقد تم تعديل الإطار العام للخطة ليكون أكثر واقعية، ووضعت لتنفيذ سياسات تراعي الواقع السياسي إلى حد كبير. وقد تقدمت الحكومة بالخطة إلى مجلس الأمة تنفيذاً لمقتضيات القانون، ولكننا نعمل على إعادة النظر ببرنامج المشاريع، فالخطة ثابتة والبرنامج مرن.

وعن الأزمة المالية الحالية، أكد معالي نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية أنه تم تشكيل لجنة خاصة لمعالجة انعكاسات

مع معالي وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية

استقبلت غرفة تجارة وصناعة الكويت في العاشر من مارس 2009 معالي الدكتور فاضل صفرو وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية يرافقه وكيل وزارة الأشغال السيد / عبدالعزيز الكليب ومدير عام بلدية الكويت السيد / أحمد الصبيح وعدد من القيادات التنفيذية في وزارة الأشغال والبلدية حيث كان في استقبالهم السيد / علي محمد ثنيان الغانم - رئيس الغرفة والسادة أعضاء مجلس إدارة الغرفة، وذلك بحضور العديد من الشركات الكويتية ذات الشأن.

ابتدأ الملتقى بكلمة ترحيب وشكر من رئيس الغرفة لمعالي الوزير على تواصله وتفاعله مع دعوة الغرفة لهذا الاجتماع الهام وذلك في إطار سعي الغرفة الدؤوب لمواكبة آخر التطورات في جميع مجالات أطر العمل التي تهم أعضائها بصورة خاصة والاقتصاد الكويتي بصورة عامة مؤكداً بأن الإنفاق الحكومي على المشاريع هو ذو أهمية خاصة في تسريع عجلة تنمية العملية الاقتصادية ، والخروج من الأزمة المالية مشيراً إلى طول الفترة الممتدة من ترسية المناقصة لحين التوقيع عليها، حيث لا يضمن المتقدم للمشروع تغيير الأسعار والبت في تنفيذه، يضاف إلى ذلك إلغاء بعض هذه المشاريع بعد تكبد المقاول الكثير من المصاريف.

من جهته شكر معالي الوزير للسيد / الغانم والغرفة حسن استقبالهم مؤكداً أنه على استعداد تام لمناقشة وبلورة الآراء والأفكار التي من شأنها إزالة المعوقات التي تواجه الشركات الكويتية وترسيخ العلاقة بين القطاع العام والخاص، بحيث يتناغم العمل بينهما وذلك في إطار تحقيق أفضل الإنجازات ، مؤكداً بأن توقف أو تأخير المشاريع الكبرى هو ليس من مسئولية البلدية وحدها، حيث تتعدد الجهات الرقابية التي يجب أن تدرس المشروع من جميع الجوانب والرد تالياً وذلك من خلال لجنة الخدمات التي تتألف من معظم الوزارات في الدولة، لذلك فإن قراراتها تستغرق وقتاً طويلاً للتأكد من فعالية هذا المشروع وعدم الاضطرار إلى إلغائه لاحقاً، علماً بأن بعض جهات الدولة تعزو ذلك إلى تغير المعطيات عند التنفيذ، بالإضافة إلى طول الفترة التي تستغرقها الدورة المستندية المعمول بها، مشيراً إلى أن عرض المشاريع الكبرى على شركات من الخارج لا يُعد انتقاصاً من خبرة وقدرة

الشركات الكويتية على قدر ما يعتبر جذاباً للتكنولوجيا والخبرات الخارجية ممثلاً ذلك بالتكنولوجيا المطلوبة لميناء بوبيان، ثم بعدها استعرض المشاريع الكبرى الجارية والمستقبلية من خلال عرض تقديمي من قبل مسؤولي البلدية والأشغال للسادة الحضور بشرح وافٍ لكل مشروع والمراحل التي اجتازها ومدة التنفيذ .

وبدوره بيّن السيد / عبدالعزيز الكليب - وكيل وزارة الأشغال بأن وزارته طرحت خلال عام 2008 عدد (43) مشروعاً و (10) اتفاقيات إستشارية تصل قيمتها إلى 280 مليون دينار مع نسبة صرف 80 % مؤكداً بأن العام 2009 سيشهد الكثير من المشاريع مثل: إعادة طرح مشروع طريق جمال عبدالناصر وطريق الجهراء، بالإضافة إلى الميناء ومنفذ العبدلي والذي يعتبر من كبرى مشاريع الدولة ومن المتوقع تقديمه إلى لجنة المناقصات المركزية خلال هذه الفترة ، كما تم طرح توسعة مطار الكويت الدولي باتفاقية استشارية. كما أشار إلى مشروع مستشفى جابر والذي يعد من أكبر المستشفيات في البلاد حيث يتسع لعدد (1200) سرير بالإضافة إلى (8) مستشفيات جديدة .

ومن جهته أكد رئيس مجلس إدارة الغرفة أن هدف اللقاء طرح جميع القضايا التي تواجه الاقتصاد والاقتصاديين بشكل عام وقطاعي العقار والمقاولات بشكل خاص، وذلك بإرسال رسالة للحكومة مفادها أنه لن تحل مشاكل البلد إلا بالإنفاق الحكومي الرأسمالي، موضحاً أنه تم تشكيل لجنة مشتركة ما بين الغرفة ووزارة الأشغال والبلدية لمحاولة معالجة كافة المشاكل والظروف العالقة التي تؤرق الاقتصاديين متسائلاً لماذا يتم تنفيذ القليل من المشاريع التي تمت الموافقة عليها مسبقاً وطرحت في الميزانية العامة للدولة، علماً بأن هذه المشاريع تحل أغلب مشاكل البلد لكنها تُلغى في غفلة من الزمن وذلك بعد طرحها

مع معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

متابعة لجهودها المتواصلة لمناقشة مشروع قانون العمل في القطاع الأهلي، أبدت غرفة تجارة وصناعة الكويت رغبتها بلقاء معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل السيد الدكتور محمد محسن العفاسي، الذي لبي، مشكوراً، هذه الدعوة، فقام في الثلاثين من أغسطس 2009 بزيارة الغرفة، حيث التقى برئيسها وعدد من أعضاء مجلس إدارة الغرفة.

وصحبه من اهتمام. وهذا ما يشجع الغرفة على متابعة جهودها في إطار الالتزام بالأبعاد الإنسانية والاجتماعية والتنمية لهذا التشريع الهام، وفي ضوء السعي لمعالجة الخلل الهيكلي في تركيبة القوة العاملة بالبلاد، من خلال تشجيع واجتذاب الشباب الكويتي للعمل في القطاع الخاص.

يُذكر أن اللقاء ضم إلى جانب معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ورئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت كلاً من نائب رئيس الغرفة السيد خالد الصقر، وعضوي مجلس إدارتها السيد خالد المضاحكة والسيد طلال الخرافي، وكلاً من وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السيد محمد الكندري، والوكيل المساعد للشؤون القانونية السيد جمال الدوسري، والمستشار السيد الدكتور زكي السليمي ■

وبهذه المناسبة قال رئيس الغرفة «لقد سعت الغرفة إلى هذا اللقاء متابعةً لجهودها المتواصلة لمناقشة مشروع قانون العمل في القطاع الأهلي. حيث قمت وزملائي ممثلو الغرفة بتأكيد الشكر لمعالي الدكتور العفاسي وأركان وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على جهودهم. وكذلك تأكيد التقدير للسيد الأخ سعد علي الرشيد رئيس لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل في مجلس الأمة وأعضاء اللجنة المحترمين لجهودهم المكثفة لانجاز المشروع بالسرعة الممكنة. ثم قمنا بشرح وتوضيح كل ملاحظات الغرفة ومقترحاتها بشأن مشروع القانون والتي تهدف إلى أن يأتي القانون عادلاً اجتماعياً، ومتوازناً تنموياً، ومنسجماً مع الاتفاقات والمعايير التي أرسنها المنظمات المختصة دولياً».

وأعرب رئيس الغرفة عن سعادته بما أبداه معالي الوزير

لقاءات مع كبار الضيوف الرسميين للدولة

التقى ممثلو الغرفة وأصحاب الأعمال الكويتيين خلال عام 2009 بشخصيات وقيادات سياسية واقتصادية زارت البلاد، تضمّن برنامج زيارتها الاجتماع برجال الأعمال الكويتيين في مقر إقامتها في قصر بيان، وهم:

| تاريخ اللقاء | الضيف | |
|--------------|-----------------------------------|---|
| 2009/2/10 | رئيس جمهورية أذربيجان | 1 |
| 2009/2/23 | رئيس جمهورية النمسا | 2 |
| 2009/4/6 | رئيس جمهورية غويانا | 3 |
| 2009/10/13 | رئيس جمهورية جورجيا | 4 |
| 2009/10/18 | ملك مملكة سوازيلاند | 5 |
| 2009/11/4 | رئيس جمهورية أرمينيا | 6 |
| 2009/11/9 | رئيس وزراء جمهورية إفريقيا الوسطى | 7 |

كبار الشخصيات الذين زاروا الغرفة

| تاريخ اللقاء | الضيف | |
|--------------|------------------------------------|----|
| 2009/1/14 | رئيس وزراء كمبوديا | 1 |
| 2009/1/27 | رئيس وزراء بريطانيا السابق | 2 |
| 2009/2/24 | مستشار رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى | 3 |
| 2009/3/11 | رئيس وزراء فيتنام | 4 |
| 2009/3/22 | رئيس وزراء مملكة ماليزيا | 5 |
| 2009/4/7 | نائب رئيس جمهورية الهند | 6 |
| 2009/11/9 | نائب رئيس البرلمان التشيكي | 7 |
| 2009/11/16 | رئيس وزراء جمهورية السنغال | 8 |
| 2009/12/14 | مبعوث ملك سوازيلاند | 9 |
| 2009/12/22 | رئيس جمهورية تركيا | 10 |

المؤتمرات

الخلافة، فإن أهمية موضوع الملتقى ومحاوره، والضغوط الاقتصادية والسياسية المحيطة بتوقيته ومكانه، تجعلني أضن بهذه الفرصة الثمينة من أن تقف عند حدود الشاء المستحب، والشكر المستحق، على صدقهما.

لذا، أستميحك والحضور عذراً - سمو الشيخ الرئيس - في عرض عدد من القضايا الرئيسية التي توحها المناسبه وتفرضها المصارحه حول الأزمة المالية العالمية وتداعياتها باعتبارها موضوع المؤتمر ومحور جلساته. علماً بأنني سأبقى في الإطار المحلي والإقليمي، ولن أتجاوزهُ إلى ما هو أبعد منه، في حضرة هذه النخبة من أهل القطاعين العام والخاص وأصحاب المعرفة والاختصاص.

أولاً - يرى فريق من أصحاب الفكر السياسي والاقتصادي أن الأزمة المالية العالمية، التي عصفت رياحها بالنظام المالي العالمي، تمثل بداية النهاية لنظرية الحرية الاقتصادية ونظام اقتصاد السوق. ذلك أن تدخل الدولة لكبح جماح الأزمة وتدارك خسائرها يسقط دعائم النظرية وتطبيقاتها على حد سواء. وواقع الأمر، أن الحرية الاقتصادية لا تتعارض أبداً مع حق الدولة في الرقابة والتصحيح، وفي التدخل لحماية الأمن الاقتصادي والاجتماعي. وتاريخ الأنظمة الاقتصادية الحرة حافل بأمثلة التدخل حفاظاً على الحرية الاقتصادية من تطرف دعائها، ودرءاً لآليات السوق من انحراف غلاتها. بل ان نجاح السوق يعتمد أصلاً على وجود أجهزة حكومية قوية وفاعلة وليس العكس.

ان اقتصاد السوق كنظام، والحرية الاقتصادية كفسلفة وآليات، يملكان من القدرة والمرونة ما يؤهلها لترميم التداعيات، واحتواء الأزمات. غير أن هذا يقتضي - بالتأكيد - مراجعة دقيقة باتجاه تطوير التشريع، وتعزيز نظم الرقابة والضبط، ومراجعة معايير المحاسبة والتصنيف، وفرض مبادئ حوكمة الشركات وترشيد الاداره. وبالتالي، فإن الأزمة المالية العالمية يجب ألا تستخدم ذريعة للنكوص عن برامج الإصلاح الاقتصادي القائم على تقليص هيمنة القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص في إطار المنافسة والعدل والمسؤولية الاجتماعية. بل يجب أن نوظف هذه الأزمة مدخلاً للالتزام بالإصلاح الاقتصادي وتسريع خطاه.

ملتقى الكويت المالي

1 - 2 نوفمبر 2009

برعاية وحضور سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح حفظه الله، وحضور سعادة رئيس مجلس الأمة السيد جاسم الخرافي، وبمشاركة نخبة من الشخصيات والمؤسسات المصرفية والاقتصادية المحلية والعربية والعالمية، عقد في الكويت خلال الفترة 1 - 2 نوفمبر 2009 «ملتقى الكويت المالي» الذي نظمته مجموعة الاقتصاد والأعمال بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت.

وقد اكتسب الملتقى أهمية خاصة بفعل التحديات غير المسبوقة التي تواجه القطاع المالي والاقتصادي في العالم العربي، واستمرار تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي باتت المحور الأساسي لاهتمام الباحثين وصانعي السياسات ومتخذي القرار بمختلف مستوياتهم ومواقعهم على مختلف الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية، حيث جاء الملتقى ليسهم في التعريف بالتحديات التي تواجه الصناعة المصرفية وقطاع المال في الكويت والعالم العربي، والتي ما زالت ماثلة حتى بعد مرور أكثر من عام على الأزمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي.

وشاركت غرفة تجارة وصناعة الكويت في هذا المؤتمر حيث القى رئيسها السيد علي محمد ثيان الغانم، كلمة عرض من خلالها عدداً من القضايا الرئيسية التي توحها المناسبة وتفرضها المصارحة حول الأزمة المالية العالمية باعتبارها موضوع الملتقى ومحور جلساته.

وفيما يلي نص هذه الكلمة:

سمو رئيس مجلس الوزراء، راعي الملتقى، الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح حفظه الله؛

أصحاب السعادة؛

الأخوة والأخوات؛

دعيت لمخاطبة هذا الملتقى العتيد في جلسة افتتاحه، فشرفتُ بهذا التكريم، وشكرت إثارة المنظمين. ورغم معرفتي التامة بأن أصول الضيافة تفرض علي مراعاة طقوس الكلمات في مثل هذه المناسبات من حيث الإيجاز والديبلوماسية والنأي عن الطروحات

بالتأكيد - تطوير القانون تطويراً حقيقياً في بنائه وآلياته تبعاً لتطورات الأزمة ، وفي ضوء إفرزات التجربة . وذلك بهدف توفير التمويل للقطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، ولكل الشركات والمؤسسات التي تملك القدرة على الاستفادة من هذا التمويل، لتحقيق إيرادات تشغيلية كافية لسداد التزاماتها .

رابعاً - رغم بعض بوادر ومؤشرات التعافي، أقرت قمة بتسبرغ بأن الأزمة لم تنته بعد، ولم تخف توقعاتها في أن الأزمة ستؤدي إلى تغيير جذري في النظام المالي العالمي وفي وتيرة النمو الاقتصادي . وفي أن الاقتصادات المؤهلة للتحرر من الأزمة قبل غيرها، هي الاقتصادات التي تملك من المرونة ما يجعلها تتأقلم مع هذه التغيرات ، وتملك من القدرة على تحفيز الطلب ما يحقق لها وتيرة نمو كافية . وفي ذات الاتجاه، ركزت دراسات عديدة على أهمية دور الطلب المحلي لكل دولة في دفع اقتصادها خارج دائرة الكساد .

وهنا أيضاً أود أن أذكر بما دعت إليه الغرفة منذ مطلع العام الجاري، وما أجمع عليه «فريق العمل الاقتصادي لمواجهة انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الكويتي»، من حيث ضرورة انتهاز سياسة مالية توسعية، للتخفيف من آثار الأزمة وتسريع الخروج منها . كما أود أن الفت الانتباه إلى مغبة ”الاختناق التمويلي الحاد“ الذي تعاني منه كافة القطاعات والأنشطة دون استثناء، ويعاني منه قطاع الإنشاء والمقاولات بشكل خاص، بما في ذلك مقاولات تنفيذ المشاريع العامة التي تطرحها الجهات الحكومية المختلفة . وهو اختناق لا بد من معالجته بسرعة، لما للانفاق الإنشائي العام من تأثير مباشر ومضاعف على الدورة الاقتصادية ككل ، خاصة في دولة الكويت بالذات حيث يمثل الانفاق العام المحرك الرئيسي للأنشطة الاقتصادية كلها .

وأخيراً، يبدو أنني أخفقت في أن أكون ضيفاً خفيفاً مؤونة ذرب اللسان . وأرجو أن أستدرك نفسي وأعود إلى ما كان يجب أن ابدأ به، فأعرب عن إعترازي برعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح لهذا الملتقى، وعن سروري بالاصغاء بكل اهتمام واحترام لكلمته، لأنني أرى في ذلك تكريساً لأولوية الشأن الاقتصادي في برنامج حكومته، وأقرأ فيه اصراراً صادقاً على الالتزام بالمصلحة العامة والمنظور التنموي المستقبلي . كما أكرر الشكر للجهات المنظمة للملتقى على دعوتها الكريمة، وأتقدم منها بخالص التهئة لما حالفها من توفيق في الموضوع والتوقيت والتنظيم ■

ثانياً - عززت الأزمة دور «العولمة» وأكدت حضورها القوي سواء في إنتشار الأزمة أو في معالجتها . وقد تمثلت أولى ثمار هذا الحضور بتوسيع مجموعة الدول السبع الى قمة العشرين، والتي سرعان ما أصبحت المنتدى الرئيسي لصناعة السياسات الاقتصادية والمالية العالمية . وقد اقرت هذه القمة - باجتماعها الثالث في بتسبرغ - تعاوناً دولياً في وضع السياسات المالية، وفي تنسيق اجراءات الرقابة على الأسواق، وفي إصلاح المنظمات المالية الدولية .

وبالمقابل، نلاحظ - للأسف الشديد - غياباً كاملاً «للعولمة» سواء في انتقال الأزمة أو في تداركها . وهنا، لا بد من الدعوة أيضاً إلى توظيف هذه الأزمة مدخلاً لتأكيد القناعة بجدوى وأهمية توطين الاستثمارات العربية . مع التنبه إلى خطورة تركيز الاستثمارات العربية البيئية في المضاربات المالية والعقاريه، والتذكير بأن الاستثمار الأكثر تدعيماً للتكامل الاقتصادي العربي، والأكثر مساهمة في إيجاد فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة هي الاستثمارات الموجهة نحو الأصول المنتجة والاقتصاد الحقيقي .

ثالثاً - ينعمد ملتقانا هذا في «وقت موارب»؛ فبينما يعتقد البعض أن أسوأ أيام العاصفة قد مرت، وأن رياحها بدأت تعود ببطء إلى حالتها الطبيعية ، يرى آخرون أن الجزء الأكبر من الجليد لا زال مخفقياً تغمره المياه . ولأن أنظمة وآليات التنبؤ الاقتصادي سجلت اخفاقاً معيباً في رصد حركات الرياح قبل هبوب العاصفة، فإن الثقة بأي من الرأيين ثقة ضعيفة مهتزة، تتركنا جميعاً في مواجهة كثير من التساؤلات القلقه .

ونحن في غرفة تجارة وصناعة الكويت لسنا أفضل حالاً ولا أكثر قدرة على حسم إجابتنا حول الوضع الحالي للأزمة . ولكننا - بالتأكيد - نشعر بمزيج من الأسف والقلق ، حين نطالع التحليلات المختلفة التي تشير تصريحاً أو تلميحاً إلى أن الكويت في موقع متأخر بين دول المنطقة من حيث كفاية إجراءاتها وسياساتها للخروج من الأزمة . الأمر الذي يؤكد قناعتنا المعلنة مراراً بأن قانون تعزيز الاستقرار المالي قد أدى دوراً كبيراً في تهدئة العاصفة، وفي حماية مدخرات المواطنين ، وحماية المال العام الضامن للودائع المصرفية . كما تميز بمهنية عالية عززت الثقة بالإدارة النقدية والمالية في البلاد، وأتاح للشركات المختلفة فرصة فسيحة لإعادة ترتيب أوضاعها . غير أن النجاح في معالجة الأزمة وفي سرعة الخروج منها، لا زال يتطلب -

الندوات

من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والتي تم إنشاؤها قبل إنشاء سوق المال لضمان الرقابة والسيطرة على أعمال السوق، وأضاف: أن المصارف تستطيع القيام بأداء خدمات الوساطة من خلال شركة تابعة لها أو حسابات مستقلة لافتاً إلى أن هناك (6) شركات خدمات وساطة مالية تعمل بالسوق حالياً من إجمالي (14) شركة حصلت على ترخيص نهائي لممارسة المهنة ■

حلقة نقاشية بعنوان

الاستثمار الأجنبي في الكويت وسبل تطويره

تحت رعاية معالي وزير التجارة والصناعة السيد احمد راشد الهارون نظم مكتب استثمار رأس المال الأجنبي التابع لوزارة التجارة والصناعة في الثالث عشر من أكتوبر 2009، بمبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت، حلقة نقاشية تحت عنوان «الاستثمار الأجنبي في دولة الكويت وسبل تطويره».

حضر الحلقة ممثلو جهات حكومية وخاصة منها: وزارتا التجارة والصناعة والعدل، الهيئة العامة للصناعة، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، جمعية المحامين الكويتية وشركة مجمعات الأسواق التجارية وغرفة تجارة وصناعة الكويت، والبنك الدولي. ومن الجهات التي حضرت أيضاً: معهد الكويت للأبحاث العلمية والمعهد العربي للتخطيط والشركة الوطنية للأوقفت وبنك الكويت الصناعي وبنك الكويت المركزي وإدارة الفتوى والتشريع والهيئة العامة للاستثمار وشركة غلوبل للخدمات اللوجستية ومركز الكويت للتحكيم التجاري وشركة منافع للاستثمار واتحاد العقار.

ناقشت الحلقة التي أدارها عضو مجلس الأمة السيد الدكتور يوسف زلزلة، أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تعزيز الاستثمارات الأجنبية في البلاد، وركزت على محورين أساسيين هما: تطوير البيئة الاستثمارية الكويتية، وأبرز التعديلات القانونية المقترحة على التشريعات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي في الكويت ■

لقاء استثماري عراقي

في السابع والعشرين من مايو 2009، استضافت غرفة تجارة وصناعة الكويت، بالتعاون مع سفارة جمهورية العراق لدى دولة الكويت، لقاء استثمارياً عراقياً، حضره عدد من ممثلي الشركات ورجال الأعمال الكويتيين.

في بداية اللقاء رحب السيد / أسامة النصف - عضو مجلس إدارة الغرفة بالحضور، وأشاد بالعلاقات التي تربط دولة الكويت مع الجمهورية العراقية الشقيقة في كافة المجالات وخاصة فيما يتعلق بالنواحي الاقتصادية والتجارية مؤكداً اهتمام وحرص الغرفة على تفعيل التبادل التجاري بين البلدين الشقيقين.

وقدم الجانب العراقي خلال هذا اللقاء عرضاً حول ماضي وحاضر العراق وماهية احتياجات الاقتصاد العراقي في مختلف المجالات، كما قدم عرضاً آخر لمزايا وضمانات وإعفاءات قانون الاستثمار العراقي والمشاريع الصناعية المتوافرة في جمهورية العراق في عدة مجالات.

وفي نهاية اللقاء أتيح المجال للجانب الكويتي لطرح الأسئلة والاستفسارات، حيث دار نقاش حول المعوقات والإشكاليات التي تواجه المستثمرين الكويتيين في العراق ■

ندوة سوق دمشق للأوراق المالية.. آفاق وتطلعات

بتنظيم من مجلس رجال الأعمال السوري، بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة الكويت، عقدت في الغرفة، في الحادي والعشرين من يونيو 2009، ندوة تعريفية تحت عنوان «سوق دمشق للأوراق المالية... آفاق وتطلعات».

تحدث في هذه الندوة نائب المدير العام التنفيذي في سوق دمشق للأوراق المالية عن السوق فأشار إلى أن حجم التداول ارتفع خلال الأشهر الثلاثة الماضية - أي منذ إنشائه - من (5) ملايين إلى (35) مليون ليرة سورية.

وعن العضوية في السوق قال إن السوق مفتوح لجميع الشركات المدرجة وشركات الوساطة والشركات المالية المرخصة

فعاليات أخرى

جاناب الفروع الأخرى في برج التحرير ووزارة التجارة والصناعة. ومما يذكر أن الغرفة بصدد فتح فرع جديد في منطقة جابر العلي، ضمن مشروع الحكومة مول في محافظة الأحمدى، ومن المفروض أن يبدأ هذا الفرع بالعمل في أواخر فبراير 2010. علماً بأن الغرفة تفكر جدياً بفتح فروع أخرى بما يسهل على أعضائها انجاز معاملاتهم بيسر وسرعة أكبر ■

مجموعة من طالبات قسم علوم المعلومات

بكلية البنات - جامعة الكويت تزور الغرفة

استقبل المدير العام المساعد بالغرفة في السابع من أبريل 2009 مجموعة من طالبات قسم علوم المعلومات بكلية البنات - جامعة الكويت.

في بداية اللقاء رحب بالطالبات ثم قدم نبذة سريعة عن غرفة تجارة وصناعة الكويت وتعريفها بتجربة الغرفة، حيث قدم لهن شرحاً تفصيلياً عن المراحل والخطوات التي اتخذتها الغرفة في سبيل الارتقاء بخدماتها واستخدام الأساليب الحديثة والتقنيات المتطورة في كافة أعمالها بشكل عام، وقد خصهن بشرح وافٍ حول استخدام الحاسب الآلي والأجهزة الحديثة في إجراء عملية الاقتراع وفرز الأصوات آلياً، وفيما يتعلق بالنظام الإلكتروني المستخدم في الغرفة فقد أوضح السرعة والسهولة التي وفرها نظام «e-search» من ربط المعلومات بين موظفي الإدارات والشفافية في المعلومات بين الموظفين منوهاً بأن هذا النظام من انجاز شباب الغرفة ■

..ومجموعة من طالبات كلية العلوم الإدارية

وكلية الدراسات التجارية أيضاً

وفي إطار حرص غرفة تجارة وصناعة الكويت على التواصل مع الشباب الكويتي القادمين إلى سوق العمل والعمل الحر، وتقديم لمحة حول أهمية التوجه نحو القطاع الخاص، وتعريفهم بدور الغرفة في خدمة قطاع الأعمال وتمثيل القطاع الخاص في مختلف المحافل، استقبلت الغرفة في التاسع والعشرين من يونيو 2009 عدداً من طالبات كلية العلوم الإدارية بجامعة

الغرفة تباشر تقديم بعض خدماتها الإلكترونية على موقع الحكومة الإلكترونية

في أوائل العام 2009 باشرت الغرفة في تقديم بعض خدماتها الإلكترونية على موقع الحكومة الإلكترونية (e.gov.kw)، منها نظام البحث بالدليل التجاري من خلال الاستعلام عن نشاط أو استعلام عن اسم الشركة.

كما دشنت الغرفة خدمة الأخبار الاقتصادية من جميع أنحاء العالم، وكذلك خدمة المناقصات والممارسات والمناقصات الدولية، وهي خدمة تتميز بها الغرفة منذ عام 2003 حيث تم تصنيف الممارسات والمناقصات طبقاً لنوع النشاط .

هكذا أصبح بإمكان زوار موقع الحكومة الإلكترونية الإطلاع على كافة الوكالات والفرص التجارية التي ترد إلى الغرفة من دول العالم أو السفارات في الكويت وكذلك إضافة خدمة التعاميم والفرص التجارية وكل ما له علاقة بالتجارة والصناعة والخدمات.

وبهذه المناسبة تود الغرفة التأكيد على أن الاستمرار بتقديم الخدمات بنفس الجودة أمر مهم وضروري لذا فإنها تأمل من الجهات الحكومية أن تتعاون مع الجهاز المركزي في تقديم خدماتها من خلال هذا الموقع المميز، كما تأمل من أصحاب الأعمال استخدام موقع الحكومة الإلكترونية للاستفادة من كافة الخدمات المقدمة فيه بما في ذلك خدمات الغرفة.

ومما يذكر أن الكويت تملك أكثر من (2000) موقع على الإنترنت منها (110) مواقع حكومية، حيث قامت الغرفة بتصنيف وأرشفة ومتابعة كل هذه المواقع منذ عام 2004 ووضعت لها نظام بحث متخصصاً يستطيع الباحث من خلال موقع الغرفة حالياً، وقريباً من موقع الحكومة الإلكترونية، استخدام هذه الخدمة بالإضافة إلى خدمة البحث في كل غرف العالم ■

للغرفة فرع في خيطان

في أوائل أبريل 2009 افتتحت الغرفة فرعاً في خيطان، حيث أصبح بإمكان السادة الأعضاء انجاز كافة معاملاتهم فيه إلى

درع تذكاري من الجمعية الكويتية لحماية البيئة

بمناسبة مرور خمسة وثلاثين عاماً على تأسيسها، والذي تصادف مع يوم البيئة العالمي، أقامت الجمعية الكويتية لحماية البيئة في العاشر من يونيو 2009، حفلاً دعت إليه الجهات والمؤسسات المعنية بالبيئة والناشطين في هذا المجال.

وتقديرًا للجهود الحثيثة التي تبذلها غرفة تجارة وصناعة الكويت في دعم وتشجيع العمل التطوعي البيئي، وعرفاناً من الجمعية بمساعي الغرفة في تحقيق أهدافها وبلوغ غايتها المنشودة في المحافظة على البيئة ومكافحة أسباب التلوث ونشر الوعي البيئي، فقد قدمت الجمعية في الحفل درعاً تذكاريًا للغرفة تكريماً لها وتقديراً لجهودها في هذا المجال.

وبهذه المناسبة فإن الغرفة تؤكد حرصها الدائم على دعم الجهات والمؤسسات التي تهدف إلى خدمة المجتمع الكويتي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ■

..ودرع آخر من وزير التجارة والصناعة

تقديرًا للجهود التي بذلتها غرفة تجارة وصناعة الكويت ومساهمتها الفعالة في تنظيم المؤتمر الثالث لمكافحة غسيل الأموال والذي استضافته الغرفة خلال الفترة 6 - 10 ديسمبر 2009، وعرفاناً من مكتب مكافحة غسيل الأموال بوزارة التجارة والصناعة بمساعي الغرفة في هذا المجال، فقد قدم معالي وزير التجارة والصناعة السيد أحمد راشد الهارون درعاً تذكاريًا للغرفة تكريماً لها وتقديراً لجهودها في هذا المجال ■

الكويت، وكلية الدراسات التجارية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

في بداية اللقاء رحب مدير عام الغرفة السيد رباح عبد الرحمن الرياح بالطالبات مبيناً أهمية التواصل بين كافة مؤسسات المجتمع لما فيه الصالح العام، متمنياً لهن تحقيق أقصى استفادة ممكنة من البرنامج التدريبي الذي أعدته الغرفة لهن.

وبعد لقاء الطالبات بالإدارة التنفيذية العليا بالغرفة، قام كل من مدراء الإدارات بالغرفة، وعلى مدى يومين، بإعطائهن لمحة سريعة عن مهام وأسلوب العمل في إدارته.

وفي صباح الأول من يوليو تم عرض فيلم وثائقي عن الاقتصاد الكويتي، بعد ذلك توزعت الطالبات على إدارات الغرفة، حسب طلبهن، لقضاء فترة تدريب عملي لمدة شهر ونصف الشهر ■

الغرفة تستضيف احتفالية منظمة العمل الدولية

في الثالث والعشرين من أبريل 2009، استضافت غرفة تجارة وصناعة الكويت احتفالية منظمة العمل الدولية بمناسبة مرور تسعين عاماً على إنشائها.

شارك في الاحتفالية كل من وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ومدير مكتب منظمة العمل الدولية بدولة الكويت، ورئيس اتحاد عمال الكويت، ومدير غرفة تجارة وصناعة الكويت السيد أحمد راشد الهارون الذي استهل الحفل بكلمة أكد من خلالها دور الغرفة في خلق توازن بين أطراف الإنتاج المتمثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمسؤولة عن قوانين العمل، وأصحاب العمل من رجال الأعمال، واتحاد عمال الكويت ■



في حياة الأفراد والمؤسسات، أيام شواهد شواهد؛ فيها من العيد فرحته، وفيها من الماضي عبرته، وفيها من القادم أمله، وفيها من الوفاء أنبله.

ولعل الوفاء بالذات، هو أحلى وأنبل مقاصدنا. وذلك اقراراً بالفضل لأهله، وعرفاناً بالريادة للمؤسسين، وتقديراً لمن تابعوا المسيره، فالتزموا الحكمة في التقليد، والتزموا الرشاد في التجديد.

إننا، في غرفة تجارة وصناعة الكويت، نعرف تماماً أن الأهداف الكبيرة أصعب منالاً وأكثر تغيراً وتحركاً من أن يحققها شخص بمفرده أو جيل بعينه. فالمنجزات الكبيرة تأتي نتاجاً لتعاون الجهود وتكاملها، وتتويجاً لمساعي الأجيال وتواصلها. ومن هنا، فإن كل من تعاقب على مجلس إدارة الغرفة وأعطاه من جهده وفكره حري بالتكريم جدير به. وكل أعضاء الغرفة الذين كانوا بدعمهم ومؤازرتهم قاعدة الغرفة وعمادها، هم الأولى بكل تكريم. ولكن طبيعة الأمور تقتضي أن يكون لكل مجتمع ممثلوه ورموزه.

وهؤلاء هم ممثلو مجتمع الأعمال الكويتي ورموزه. خاصة وأن كلاً منهم قد أخذ مقعده في مجلس إدارة الغرفة بالانتخاب، وأن كلاً منهم قد خدم من خلال هذا الموقع مدة تزيد عن عشرين عاماً ■

الغرفة تحتفل بمرور خمسين عاماً على تأسيسها

ثماره، ولا إطمئناناً لجبل يأمنون ملاذه،

بل اختاروا، وطناً لهم، هذه الأرض المعجونة رمالها بأشعة الشمس، لأنهم اكتشفوا فيها عبقرية موقع تجاري؛ يبدأ عنده انفتاح البحر، وينتهي به انسياح الصحراء، ليكون جسراً يربط الجزيرة العربية وما وراءها، وبلاد الشام وما بعدها، بخط تجاري لا أكفاً ولا أرحب.

العلاقة بين الكويت والتجارة - إذن - ليست علاقة نشاط معيشي وكفى، بل هي ارتباط وجود وكيان، انسجمت فيه سجيّة السكان مع طبيعة المكان، وتبلورت من خلاله أهم سمات المجتمع الكويتي؛ من ريادة ونجادة، وتواصل وتكافل، وسماح وانفتاح.

وهذا الارتباط الوثيق بين الكويت والتجارة، هو الذي أعطى الدولة شعارها: صقراً صحراوي الرشاقة، يفرد جناحيه ليحمي السفينة رمز التجارة. وهو الذي جعل غرفة تجارة وصناعة الكويت أول اتحاد مهني على مستوى الاقتصاد الوطني، وأكبر مؤسسات المجتمع المدني. وهو الذي جعل من مؤسسي الغرفة رجال وطن قبل أن يكونوا أصحاب عمل. وكفانا بهذا كله تفسيراً لاحتفائنا بهم. وكفانا بهذا كله تبريراً لاعتزازنا بانجازهم.

حضرة صاحب السمو أمير البلاد؛

ضيوفنا الأجلاء؛

لئن كانت مبررات هذا الحفل وأبعاده تبتثق من العلاقة الوثيقة بين الكويت والتجارة، فإن أول مقاصده وأهدافه يتمثل بالتعبير عن الوفاء للأوفياء، والإقرار بالفضل لأهل الفضل؛ الرجال الرواد الذين تحلّوا برشاد الرأي وبعد الرؤية، فبادروا إلى تأسيس غرفة تجارة وصناعة الكويت، ورفعوا بناءها على أسس راسية من وطنية المنطلق، ومصادقية المشورة، ومن أدب الحوار، وديموقراطية القرار.

وتكريمنا اليوم ليس وقفاً على عدد محدود من الرجال، بل ينطلق من هؤلاء الرموز لينسحب على جيل بكامله، هو جيل النهضة المخضرم الذي عانى العسر فكدّ وجدّ وصبر، وعاش اليسر فوقى وعفّ وظفر.

واحتفاؤنا اليوم لا نقصد به أشخاصاً لذاتهم، رغم اعتزازنا

برعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وبحضور سموه، وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله، وسعادة رئيس مجلس الأمة السيد جاسم محمد الخرافي، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح حفظه الله، وجمع غفير من السادة الشيوخ والوزراء والقيادات العامة وأركان السلك الدبلوماسي، وعدد غفير من الضيوف من الدول الشقيقة والصديقة، احتفلت غرفة تجارة وصناعة الكويت في الحادي عشر من نوفمبر 2009 بمرور خمسين عاماً على تأسيسها.

استهل رئيس الغرفة السيد علي محمد ثنيان الغانم هذا الحفل بكلمة جامعة معبّرة أعرب فيها عن «وفاء الغرفة للأوفياء، وإقرارها بالفضل لنوعي الفضل، الرجال الرواد الذين تحلّوا برشاد الرأي ويعدّ الرؤية، فبادروا إلى تأسيس الغرفة، ورفعوا بناءها على أسس راسية من وطنية المنطلق، ومصادقية المشورة، ومن أدب الحوار، وديموقراطية القرار». كما لخص من خلالها مسيرة الغرفة ودورها في تقدم الكويت وازدهارها، وفي تعزيز التعاون الاقتصادي العربي، وتوثيق عرى التكامل الخليجي.

وفيما يلي نص هذه الكلمة:

خبرت تكاليف الحياة عقوداً سبعة وتزيد، فما عرفتُ موقفاً بمثل هذه الهيبة، ولا مررتُ بلحظات بمثل هذا التهيّب.

فالمناسبة، أغلى وأندر من أن أعيشها مرتين.

والكلمة، في حضرة صاحب السمو أمير البلاد، وبوجود أهل الحل والعقد والاقتصاد.

والحضور، ليس فقط هذا الرعيل الكريم من أهل الدار وضيوفهم الأخيار، بل نحن - أيضاً - في حضرة الراحلين... إلا عن الفكر والقلب والحنين.

ونحن - أيضاً - في حضرة التاريخ، ظل الزمان على المكان، وشاهد الصدق العيان، على صلة النسب والقرباة بين الكويت والتجارة.

ذلك أن «العتوب» عندما أناخوا رحلهم أقصى شمال الخليج، لم يفعلوا ذلك حباً بنهر يزرعون ضفافه، ولا ارتياحاً لدوح يقطفون

هذه المدة، تعاوناً كبيراً من الحكم وكل مؤسساته الدستورية، ومن المواطنين وكل منظمات مجتمعهم المدني . غير أن اعتبارات كثيرة، وأحداثاً محلية وخارجية عديدة، جعلت من تحقيق درجة كافية من الهدفين المذكورين مهمة غير سهلة، فأصابت كثير من الجهود والتجارب حظاً طيباً من النجاح، ولم تحظ تجارب وجهود أخرى بدرجة كافية من التوفيق. غير أن الغرفة تشعر باعتزاز كبير تجاه كل محاولاتها ومساهماتها دون استثناء، لأنها - وبصرف النظر عن درجة نجاحها - اتسمت بالإخلاص الوطني، والاحتراف المهني، والأساس العلمي الموضوعي. وقد نالت هذه الجهود حقها من الإنصاف، حين جاءت الدراسات الحديثة، ولجهات دولية عديدة، مصداقاً لرؤية الغرفة وآرائها ومواقفها على مدى نصف قرن. كما نالت هذه الجهود حقها من الإنصاف، من خلال النجاحات التي حققتها مشاريع القطاع الخاص الكويتي التي تقف شامخة في مختلف أرجاء الوطن العربي، وتمتد خارجه إلى أفريقيا وآسيا، ومعظم الدول المتقدمة.

لقد كان للغرفة منذ تأسيسها شرف المساهمة الفاعلة في بناء التشريعات الاقتصادية، وكان لها دور كفاء في معالجة كثير من القضايا المتعلقة باختصاصها. وقد التزمت في كل نشاطاتها هذه بمنطلقات رئيسية أهمها؛ الحرية الاقتصادية المسؤولة، وتشجيع المنافسة العادلة، ورفض الاحتكار بكافة أشكاله وأخطرها احتكار الحقيقة.

والغرفة، ستبقى تذكر باعتزاز وفخار جهدها وجهادها خلال فترة احتلال النظام العراقي البائد، حين استطاعت - بفضل من الله، وبتعاون الغرف الشقيقة في دول مجلس التعاون الخليجي - أن تفتح مكاتب في دبي وأبوظبي، عملت من خلالها على إنقاذ ملفاتها وسجلاتها، وعلى حفظ السجل التجاري لدولة الكويت، وعملت على استلام بضائع أعضائها التي جرى تزييفها في موانئ الخليج، وتسليمها لأصحابها. كما قامت بتمثيل مجتمع الأعمال الكويتي وقضايا الكويت العادلة في المحافل الدولية.

أما القضية التي أولتها الغرفة اهتمامها الكامل فهي قضية التعليم، بكل ما يضمه هذا التعبير من تدريب وتأهيل ومتابعة، لأن التعليم بالنسبة للكويت قضية مثلثة الأبعاد؛ فهو - أولاً - المدخل الرئيسي لمعالجة اختلال هيكل العمالة، ولرفع كفاءة الأداء الإداري والاقتصادي. وهو - ثانياً - الضمانة الرئيسية

بهم ومعرفتنا بتميزهم، بل هو احتفاء بما يمثلونه من قيم أصيلة ومبادئ نبيلة؛ فالكلمة عقد، والوعد عهد. وكسب المال جهد ووسيلة، وإنفاقه ثقافة وفضيلة. والحرية، ضمان لحقوق الآخرين لا تجاوزاً عليها. والوطنية، التزام بقضايا الوطن لا امتيازاً في ثروته. والانفتاح ثقة بالعقيدة والذات، لا تغريباً وانبهاراً بالآخر.

ونحن إذ نكرم جيل النهضة ونقرُّ بفضلله، لا نذكر التاريخ بهدف تكراره، بل تحريضاً فاعلاً في تكوين الشخصية الوطنية، المؤمنة والحررة والقادرة. ولا نطيل الاتكاء على الماضي ورواده هرباً من المستقبل وتحدياته، بل استنهاضاً للهمة، واستلهاماً لروح الأمة. لأننا ندرك تماماً أن أهمية التراث لا تكمن في تجميد نصوصه وقوالبه بدعوى الحفاظ عليه، بل تتجلى في صقل جوهره، ثم تفعيله والبناء عليه، إنطلاقاً منه وتكاملاً معه، وتجاوزاً له بالاستناد إليه.

حضرة صاحب السمو أمير البلاد؛

حضورنا الكريم؛

ليس في وسعي، وليس في الوقت اتساع، لأن أعرض بكفاية ووضوح مسيرة خمسين عاماً، بكل ما حفلت به من تطورات وأحداث، وبكل ما سجلته من مواقف وانجاز. ولكني استميتكم عنراً بوقفه قصيرة أشعر أي مدين بها لكل أعضاء الغرفة دون استثناء، وأشعر أي مدين بها بشكل خاص إلى صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، رئيس الغرفة الفخري، كما تؤكد كلمة الشكر والتقدير التي تصدرت العدد الأول من مجلة الغرفة في سبتمبر 1960.

لقد جاء قيام غرفة تجارة وصناعة الكويت في خضم مرحلة التحولات والتحديات الكبرى، بعيد دخول الكويت نادي الدول المصدرة للنفط، مما وضعها، فور مولدها، أمام هدفين كبيرين في آن واحد، أولهما؛ المساهمة في تنظيم الاقتصاد الجديد، بحيث تكون الثروة النفطية الناضبة جسراً نحو إيجاد بنية تمومية مستدامة. وثانيهما؛ العمل على إيجاد قطاع خاص وطني قوي، يستطيع أن يتسلم قاطرة هذه البنية التتمومية، وأن يقودها بكفاءة واقتدار، بما ينسجم مع توجهات الدولة، ويلتزم بأهدافها ورقابتها.

ولقد سعت الغرفة طوال خمسين عاماً إلى تحقيق أكبر تقدم ممكن نحو تحقيق هذين الهدفين. ووجدت مساعيها، دائماً وطوال

مع تقاليد المؤسسات التليدة، واتساقاً مع مكانة الغرفة العتيدة. وأن تكرم غرفة تجارة وصناعة الكويت روادها ومؤسسيها، لأمر طيب ولا شك، لكنه لا يتجاوز المعتاد والمألوف، لأن عرفان الكويتيين لأهل الفضل، تقليد متواصل معروف.

أما ما يعتبر بحق أمراً رائعاً واستثنائياً وغير مألوف، فهو أن يصبح هذا الاحتفاء التكريمي مهرجاناً وطنياً يحضره ويرعاه، حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله، تصحبه ذروة القيادة عن يمينه ويسراه.

وأما ما يعتبر بحق أمراً نادراً غير مسبوق، فهو أن يصبح حفل التكريم هذا، لقاء قومياً، يتوافد إليه أقطاب الاقتصاد العربي، بحماس الأخ الصدوق، وإقبال الزميل المشوق. فإذا المناسبة - وطنياً - تجسيد لتلاحم الشعب والحكم، وإذا المناسبة - قومياً - تأكيد للتكامل العربي.

فشكراً لكم، يا صاحب السمو، إذ شملت هذا الحفل برعايتكم وشرفتموه بحضوركم، فقلدتكم بهذا غرفة تجارة وصناعة الكويت وساماً ولا أرفع، وفاء لمؤسسيها وروادها، وتقديراً لمواقفها ومنطلقاتها.

والشكر موصول لسمو ولي العهد، لكريم تقديره وسامي حضوره، ولسعادة رئيس مجلس الأمة لصادق مودته واهتمامه، ولسمو رئيس مجلس الوزراء لكريم دعمه وسماح طبعه.

وشكراً لكم، أصحاب السعادة والمعالي، جميل استجابتكم ومشاركتم،

وشكراً لكم، حضورنا الكريم، حسن تلبيتكم وتواصل مؤازرتكم.

أما أنتم أيها الأخوة الضيوف، لقد أضيفتم على حفلنا فرح اللقاء بالأشقاء، وألق الترحيب بالأصدقاء، فشكراً لكم سفركم وعناءكم، وشكراً لكم محبتكم ووفاءكم، ونرجو أن تعذروا خطانا أو تقصيرنا، فأنتم أهلنا ولا ضيف أو مضيف بيننا.

وختاماً... لقد أطلت دون أن أكفي، وأسهب دون أن أوفي، إذ اتسعت المناسبة وضافت العبارة. فعوضاً عن التقصير، وعذراً للإطالة. وشفيعي في الحالتين أني لا أملك من الوقت ولا من المقدرة ما يؤهلني لأن أتحدث أقل... لأقول أكثر.

شكراً لإصغانتكم، والسلام عليكم

لديموقراطية لا تتناقض نتائجها مع ذاتها ومع شروط استمرارها، ولا تتعارض ممارستها مع حركة الإصلاح والتحديث. والتعليم - ثالثاً - شرط أساسي للحرية بكل تجلياتها، فالجهل والحرية لا يجتمعان، وغياب المعلومة الصحيحة شكل من أشكال الأمية. وإذا كانت الأمية سابقاً هي عدم القدرة على القراءة والكتابة، فهي اليوم عدم القدرة على التعامل مع تقنية المعلومات، وهي غداً غياب الإبداع.

وهنا، يسرني أن أقول أن غرفة تجارة وصناعة الكويت قد أقرت برنامجاً لبعثات دراسية للخريجين الكويتيين، بمعدل خمسة مبعوثين كل عام ابتداء من السنة الدراسية القادمة. وذلك لنيل درجة الماجستير في مجالات تتعلق بالاقتصاد والاستثمار وإدارة الأعمال. ليكون هذا البرنامج رافداً ومكملاً لجهود مركز عبدالعزيز الصقر للتدريب، الذي يعمل منذ ثمان سنوات على تأهيل الشباب الوطني للعمل الحر والعمل في القطاع الخاص.

أما على الصعيد القومي، فقد التزمت الغرفة بالمشروع الاقتصادي العربي، انطلاقاً من إدراك عميق لأهمية التكامل الاقتصادي العربي، باعتباره هدفاً تفرضه المصالح قبل المشاعر، وتفرضه ضرورات الأمن والأمان قبل حساب الأرباح والخسائر. وفي اعتقادنا، أن ما يحبط جهودنا التكاملية ليس عيباً في النوايا والنفوس، وليس غياباً في الاتفاقات والنصوص، بل هو ظاهرة اختلاف النص عن التطبيق، وابتعاد الممارسة عن المبدأ، وانفصام القول عن الفعل، وهذا ما يجب أن نتصاح ونعاون، لوضع نهاية له في دولنا كلها دون استثناء، وعلى كافة المستويات الرسمية والأهلية دون إبطاء.

إن غرفة تجارة وصناعة الكويت التي تشعر بفخر كبير لأنها تشرفت بتمثيل القطاع الخاص العربي، ومخاطبة قادة الأمة في قمتهم الاقتصادية مطلع هذا العام، يعاودها اليوم قلق عميق جراء البطء المعيق في تنفيذ قرارات القمة، وخاصة ما تعلق منها بمعالجة ظاهرتي الفقر والبطالة، وفي طبيعتها المبادرة التي أطلقها صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد حفظه الله لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لتقوم بدورها التنموي الاقتصادي والاجتماعي.

وأخيراً، يا صاحب السمو؛

أن تحنفل غرفة تجارة وصناعة الكويت بالذكرى الخمسين لتأسيسها، أمر يدعو للاعتزاز ولا ريب، لكن لا يعدو كونه اتفاقاً

لقد ساهمت غرفة تجارة وصناعة الكويت على مدى نصف قرن، مساهمة فاعلة في تعميق العلاقات التجارية البينية بين دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية والعالم. فلقد شاركت الغرفة في كافة اجتماعات ومؤتمرات غرف دول المجلس واتحادها، وكان لها دور رائد في تعزيز خطى التكامل الاقتصادي الخليجي. أما على الصعيد العربي، فلقد حرصت على مشاركتها الفعالة في الاتحاد العام للغرف العربية، لاسيما دورها في دعم القطاع الخاص، وتشجيع حركة الاستثمار العربي.

وعلى المستوى العالمي، فلقد شاركت الغرفة في مؤتمرات واجتماعات المنظمات الدولية المختلفة، وكان لها دور مركزي في تحقيق مطالب دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية والدول النامية في هذه المنظمات.

لقد باتت غرفة تجارة وصناعة الكويت وبخبرتها الطويلة على مدى خمسين عاماً تُعبر تعبيراً صادقاً عن مرثيات القطاع الخاص، ومواقفه وتطلعاته في إطار مصلحة الاقتصاد الوطني الكويتي بوصفها ممثلة لهذا القطاع بشتى أنشطته ومؤسساته.

وإننا إذ نحتفل باليوبيل الذهبي لغرفة تجارة وصناعة الكويت، يحدونا الأمل بأن تبقى الغرفة في قلب الأحداث والتطورات محافظةً على دورها الفاعل أكثر من أي وقت مضى، ولاسيما في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أتقدم لسموكم بوافر الشكر والتقدير على هذا اللقاء وعلى تكرمكم لنا.

كما أشكر جميع الإخوة في غرفة تجارة وصناعة الكويت، على دعوتهم لنا لمشاركتهم احتفالهم هذا. وندعو الله العلي القدير لكم بالتوفيق والسداد وللكويت الحبيب بدوام السلام والاستقرار والازدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أعقب ذلك عرض فيلم وثائقي قصير أنتجته الغرفة بمناسبة يوبيلها الذهبي، مبرزاً أهم محطات مسيرتها خلال خمسين عاماً ■

بعد ذلك ألقى ضيف شرف الاحتفال رجل الأعمال الإماراتي المعروف السيد جمعة الماجد، كلمة بالنيابة عن الضيوف الكرام. وفيما يلي نص هذه الكلمة:

حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظكم الله ورعاكم

سمو ولي العهد الأمين الشيخ/ نواف الأحمد الجابر الصباح الموقر

سعادة رئيس مجلس الأمة السيد/ جاسم محمد الخرافي الموقر

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ/ ناصر المحمد الأحمد الصباح الموقر

أصحاب السعادة الشيوخ والوزراء وأعضاء مجلس الأمة

السيدات والسادة الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بالأصالة عن نفسي، وبالنيابة عن الإخوة الضيوف الكرام، يسرني أن أتقدم إلى مقام سموكم الكريم بأحر التهاني بمناسبة اليوبيل الذهبي لغرفة تجارة وصناعة الكويت، سائلين الباري عز وجل أن يحفظكم ويرعاكم ويديم عليكم الصحة والعافية، ولدولة الكويت دوام التقدم والازدهار.

كما انتهز هذه المناسبة السعيدة لأتقدم ببالغ الشكر والتقدير باسمي وباسم الإخوة الضيوف، لإخواني في غرفة تجارة وصناعة الكويت على دعوتهم لنا لحضور هذا الاحتفال والفرصة الطيبة التي أتاحوها لنا للقاء بسمو أمير البلاد (حفظه الله)، وبالفعاليات الاقتصادية والاجتماعية لدولة الكويت الشقيقة.

حضرة صاحب السمو،

الإخوة الحضور الكرام.

لقد شهدنا والعالم أجمع النهضة الشاملة لدولة الكويت في عهدكم الميمون، ولم يقتصر ذلك على الصعيد الاقتصادي فحسب، بل شملت مختلف الأصعدة الاجتماعية والسياسية والثقافية، حتى أصبحت الكويت اليوم صرحاً ثقافياً وحضارياً، وبيئة للأعمال والمال فضلاً عن وصفها مركز إسناد لكل قوى الخير في العالم.

- السيد/ يوسف عبدالعزيز الفليح رحمه الله
السيد/ محمد عبدالمحسن الخرافي رحمه الله
السيد/ يعقوب يوسف الحمد
السيد/ يوسف إبراهيم الغانم رحمه الله
السيد/ محمد عبدالرحمن البحر
السيد/ محمد يوسف النصف رحمه الله
السيد/ سليمان عبدالله العيبان
السيد/ ناصر عبدالوهاب القطامي رحمه الله
السيد/ أحمد صالح الشايع
السيد/ عبدالمحسن فيصل الثويني
السيد/ بدر السالم عبدالوهاب
السيد/ عبدالباقي عبدالله النوري
السيد/ إبراهيم عبدالله القطان رحمه الله
السيد/ محمد عبدالسلام شعيب رحمه الله
السيد/ ناصر محمد السايير
السيد/ هلال مشاري المطيري

السيد/ صلاح فهد المرزوق (توفي يوم 2010/1/19 رحمه الله).

واستكمالاً لاحتفالها أقامت الغرفة مساءً حفل عشاء حضره كبار الشخصيات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والعربية والأجنبية، تحدث فيه سعادة رئيس المجلس الاستشاري لإنعاش الاقتصاد الأمريكي السيد بول فولكر ■

الكتاب الوثيقة

بعد ذلك بدأت فقرة التكريم وكان من دواعي اعتزاز غرفة تجارة وصناعة الكويت أن يكون أول المكرمين في عيدها هذا، رئيسها الفخري حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه. وكانت الهدية التي تشرفت الغرفة بتقديمها إلى حضرة صاحب السمو هي الكتاب الوثيقة، الموجه من الاتحاد العام للغرف العربية إلى سموه.

التكريم ممن يملكه إلى من يستحقه

وانطلاقاً من إيمان غرفة تجارة وصناعة الكويت بأن الأهداف الكبيرة أصعب منالاً وأكثر تغيراً وتحركاً من أن يحققها شخص بمفرده أو جيل بعينه، وأن كل من تعاقب على مجلس إدارة الغرفة وأعطاه من جهده وفكره حري بالتكريم جدير به، فقد رأت أن تغتنم هذه المناسبة لتكريم روادها. ولأن طبيعة الأمور تقتضي أن يكون لكل مجتمع ممثلوه ورموزه، فقد كرمت الغرفة أعضاء مجلس إدارتها الذين تواصل عطاؤهم عشرين عاماً أو أكثر.

وقد جاء تكريم هؤلاء رفيعاً سامياً ممن يملكه إلى من يستحقه، حيث تفضل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، بتقديم هدايا التكريم شخصياً إلى السادة المكرمين.

السادة الذين جرى تكريمهم وتقديم هدايا تذكارية لهم هم

السادة:

- السيد/ عبدالعزيز حمد الصقر رحمه الله
السيد/ عبدالرزاق خالد الزيد الخالد رحمه الله
السيد/ سعد علي الناهض
السيد/ علي محمد ثنيان الغانم

الفصل الثالث

نشاطات الغرفة في المجالين العربي والدولي

نشاطات الغرفة في المجالين العربي والدولي

بصفتها ممثلة لقطاع الأعمال في الكويت، تشارك غرفة تجارة وصناعة الكويت في العديد من المؤتمرات والندوات العربية والدولية ذات الطبيعة الاقتصادية، أو المتصلة بمهام الغرفة ونشاطاتها، وبحيث تتمكن من طرح وجهة نظر القطاع الخاص الكويتي في الأمور التي تتناولها هذه الندوات والمؤتمرات من جهة، ومن توثيق علاقاتها وصلاتها بالغرف والمحافل الاقتصادية العربية والدولية من جهة ثانية. كما تتمكن من شرح مواقف دولة الكويت في القضايا الاقتصادية الدولية.

ودرجت العادة أن تأخذ مشاركة الغرفة في هذه المؤتمرات والندوات أحد شكلين اثنين: أولهما أن تشارك بصفقتها الخاصة كممثل للأسرة الاقتصادية الكويتية، وثانيهما أن تشارك الغرفة ضمن وفد الكويت الرسمي، حيث يكون ممثلو الغرفة أعضاء في وفد دولة الكويت. وفيما يلي عرض سريع لأهم الوفود والمؤتمرات والندوات الاقتصادية التي نظمتها أو شاركت فيها الغرفة خلال عام 2009.

وفود كويتية إلى الخارج 2009

| الفترة | البلد | الفعالية |
|---|---------|---|
| أ- وفود نظمتها الغرفة: | | |
| 26-28 ابريل | القاهرة | 1- الوفد التجاري الكويتي لزيارة جمهورية مصر العربية |
| ب- وفود رسمية شاركت فيها الغرفة: | | |
| 18-20 مايو | دبي | 1- الدورة التدريبية الإقليمية السابعة حول إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل |
| 15-25 يوليو | -- | 2- جولة سمو رئيس مجلس الوزراء إلى: بنين، الغابون، جيبوتي، أثيوبيا، سوازيلاند والسنغال |
| 3-6 نوفمبر | كندا | 3- زيارة معالي وزير التجارة والصناعة إلى كندا |
| 23-26 نوفمبر | - | 4- زيارة سمو رئيس مجلس الوزراء إلى: الفاتيكان، البوسنة والهرسك وصربيا |
| 30 نوفمبر | جنيف | 5- المؤتمر السابع لمنظمة التجارة العالمية |
| 6-8 ديسمبر | طوكيو | 6- المنتدى الاقتصادي الياباني - العربي الأول |
| ج - اللجان المشتركة: | | |
| 26-27 أبريل | الكويت | 1- الدورة الثالثة للجنة الفنية التجارية الكويتية السورية المشتركة |
| 19-21 مايو | الكويت | 2- الدورة الثالثة للجنة الفنية الكويتية - التونسية المشتركة |
| 26-28 مايو | الكويت | 3- الدورة الثالثة للجنة الفنية التجارية الكويتية - الأردنية المشتركة |
| 21 يونيو | الكويت | 4- الدورة الثانية عشر للجنة الوزارية الكويتية - الفرنسية المشتركة |
| 17-18 نوفمبر | الكويت | 5- الدورة الخامسة للجنة العليا المشتركة بين دولة الكويت - ومملكة البحرين |

| الفترة | البلد | الفعالية |
|--------------|--------|--|
| 22-23 نوفمبر | الكويت | 6- اجتماعات اللجنة الكويتية - البيلاروسية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني |
| 2-3 ديسمبر | الكويت | 7- اجتماعات الدورة الثامنة للجنة العليا المشتركة الكويتية - المصرية |
| 17-18 ديسمبر | هانوي | 8- الاجتماع الأول للجنة الكويتية - الفيتنامية المشتركة |
| 19-20 ديسمبر | مانيلا | 9- الاجتماع الأول للجنة الكويتية - الفلبينية المشتركة |

أنشطة دولية أخرى

أولاً: في نطاق مجلس التعاون الخليجي

| الفترة | البلد | الفعالية | م |
|---------|---------|--|----|
| 1/11 | الدوحة | اجتماع مجلس اتحاد الغرف الخليجية لاستكمال بحث وإقرار الموازنة التقديرية لعام 2009 | 1 |
| 1/11 | الدوحة | حفل افتتاح معرض "صنع في قطر" غرفة تجارة وصناعة قطر | 2 |
| 1/28 | دبي | الاجتماع (23) للجنة القيادات التنفيذية لغرف دول مجلس التعاون الخليجي | 3 |
| 28-1/29 | الكويت | مؤتمر "المعلومات المحاسبية وإدارة التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي" | 4 |
| 2/2 | المنامة | اجتماع فريق العمل الفني للقانونيين بالغرف الأعضاء باتحاد الغرف الخليجية | 5 |
| 3/4 | المنامة | اجتماع اللجنة الفنية للسوق الخليجية الالكترونية المشتركة | 6 |
| 3/5 | المنامة | الاجتماع (43) لمجلس إدارة مركز التحكيم التجاري الخليجي | 7 |
| 8-3/9 | مسقط | الاجتماع (34) لمجلس اتحاد الغرف الخليجية | 8 |
| 8-3/9 | مسقط | اللقاء المشترك (24) بين مسؤولي الأمانة العامة لدول المجلس مع رؤساء وأعضاء اتحاد الغرف الخليجية | 9 |
| 3/16 | الدمام | الاجتماع الأول للجنة القطاع المالي والمصرفي الخليجية | 10 |
| 4/8 | الدمام | الاجتماع الثاني للجنة الصناعة والترويج الخليجية | 11 |
| 15-4/17 | بيروت | ورشة عمل حول "المساواة بين الجنسين ومعايير العمل لبناء قدرات دول مجلس التعاون" | 12 |
| 5/4 | المنامة | اجتماع اللجنة الفنية للسوق الخليجية الالكترونية المشتركة | 13 |
| 5/7 | المنامة | اجتماع لجنة القيادات التنفيذية للغرف الخليجية بشأن الموازنة التقديرية لعام 2009 | 14 |
| 5/19 | مسقط | الاجتماع الثاني للجنة القطاع المالي والمصرفي الخليجية | 15 |
| 5/21 | مسقط | الاجتماع الخامس لمسؤولي الإدارات القانونية بالغرف الخليجية | 16 |

| م | الفعالية | البلد | الفترة |
|----|---|---------|----------|
| 17 | لقاء مسؤولي الموارد البشرية وسوق العمل الخليجية | الشارقة | 5/24 |
| 18 | اجتماع لجنة تقنية المعلومات لمناقشة مشروع السوق الخليجية الالكترونية المشتركة | أبوظبي | 6/17-16 |
| 19 | الاجتماع الأول للجنة الخليجية للنقل البري | الدمام | 6/27 |
| 20 | ندوة "الوسائل المستخدمة لمكافحة الغش التجاري للماركات الأصلية" | مسقط | 7/9 - 8 |
| 21 | ملتقى صلالة السنوي (14) حول الاتجاهات الحديثة في صياغة العقود "من منظور دولي" | صلالة | 7/16 -13 |
| 22 | ندوة "الإعلام الاقتصادي والمرحلة المقبلة" واقع ومستقبل الإعلام الاقتصادي بغرف دول مجلس التعاون | المنامة | 8/16 |
| 23 | الاجتماع المشترك للجنة متابعة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ولجنة الاتحاد الجمركي بدول المجلس | الرياض | 9/9-8 |
| 24 | الاجتماع الأول للجنة الفنية لمناقشة موضوع فتح فروع الشركات والمؤسسات الإنتاجية بدول المجلس | الرياض | 10/7-6 |
| 25 | ورشة العمل الخاصة بتقييم احتياجات دول مجلس التعاون في مجال تيسير التجارة | مسقط | 10/14-10 |
| 26 | الاجتماع (23) للجنة القيادات التنفيذية لغرف دول مجلس التعاون | الرياض | 10/18 |
| 27 | احتفال غرفة أبوظبي بمناسبة مرور أربعين عاماً على تأسيسها | أبوظبي | 10/18 |
| 28 | الاجتماع الثاني للجنة النقل البري الخليجية | الرياض | 11/15 |
| 29 | الاجتماع الثالث للجنة الصناعة والترويج الخليجية | الدوحة | 11/22 |
| 30 | مؤتمر "الصناعيين الثاني عشر والمعرض العالمي للمناولة والشراكة الصناعية" | الدوحة | 11/24-22 |
| 31 | زيارة أعضاء اللجنة الخليجية للنقل البري لمركز النويصيب الكويتي والخفجي السعودي | الكويت | 12/23 |
| 32 | اجتماع مجلس اتحاد الغرف الخليجية لإقرار الموازنة التقديرية + الاجتماع (35) لمجلس الاتحاد | المنامة | 12/23 |
| 33 | الاجتماع الرابع للجنة الموارد البشرية وسوق العمل الخليجية | الكويت | 12/24 |
| 34 | الاجتماع الأول لمناقشة مسودة مشروع تعديل نظام مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون | الفجيرة | 12/31 |

ثانياً: على الصعيد العربي

| م | الفعالية | البلد | الفترة |
|---|--|--------|---------|
| 1 | اجتماع اللجنة التنفيذية لمجلس الاتحاد العام للغرف العربية الخاص بشؤون الغرف العربية المشتركة | بيروت | 1/8 |
| 2 | منتدى القطاع الخاص العربي في إطار القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية | الكويت | 1/18-17 |
| 3 | القمة الاقتصادية العربية | الكويت | 1/20-19 |

| م | الفعاليّة | البلد | الفترة |
|----|--|---------|----------|
| 4 | الاجتماع (27) للجنة الدائمة لشؤون العمل في اتحاد الغرف العربية | عمّان | 4/4 |
| 5 | الدورة (36) لمؤتمر العمل العربي | عمّان | 4/12-5 |
| 6 | الملتقى العربي الأول حول المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال | الشارقة | 4/15-13 |
| 7 | الدورة (106) لمجلس الاتحاد العام للغرف العربية + الاجتماع (29) للجنة التنفيذية للمجلس | القاهرة | 4/28 |
| 8 | الدورة (40) لمؤتمر الغرف العربية تحت شعار "تحديات تمويل التنمية في ضوء الأزمة المالية العالمية" | القاهرة | 4/30-29 |
| 9 | المنتدى العربي الرابع لتعزيز القدرات الإحصائية + الاجتماع الإقليمي لقياس التقدم في المجتمعات | القاهرة | 5/27-25 |
| 10 | منتدى العمل العربي للتشغيل | بيروت | 10/21-19 |
| 11 | الاجتماع (30) للجنة التنفيذية لمجلس الاتحاد العام للغرف العربية واجتماع الدورة 107 لمجلس الاتحاد | الكويت | 11/10 |

ثالثاً: على الصعيد العالمي

| م | الفعاليّة | البلد | الفترة |
|----|---|--------------------|---------|
| 1 | مؤتمر "الاتجار بالبشر على مفترق طرق" | المنامة | 3/3-1 |
| 2 | زيارة نائب رئيس الغرفة السيد هلال المطيري لتايوان | تايوان | 3/21-14 |
| 3 | المؤتمر الدولي حول "دور القطاع الخاص في التنمية تقييم واستشراف" | بيروت | 3/25-23 |
| 4 | الدورة الثالثة لمؤتمر رجال الأعمال الصينيين والعرب + ندوة الاستثمار لمنتدى التعاون الصيني - العربي | جوجيانغ - الصين | 4/22-21 |
| 5 | ندوة حول منظمة العمل الدولية وعلاقتها مع أطراف الإنتاج (بمناسبة احتفالها بمرور 90 عاماً) | الكويت | 4/23 |
| 6 | اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية (35) للغرفة العربية السويسرية | جنيف | 4/23 |
| 7 | المعرض والملتقى الدولي لآفاق الاستثمار الدورة الثالثة بعنوان آفاق الاستثمار في ظل السوق الخليجية المشتركة | الرياض | 4/28-27 |
| 8 | International Sympos. On Business Responses to Demogra. Challenge | جنيف | 4/29-28 |
| 9 | الدورة (25) للجمعية العمومية والاجتماع (7) لمجلس إدارة الغرفة الإسلامية | القاهرة | 5/3-2 |
| 10 | المؤتمر الدولي الرابع عشر لتنمية الأعمال | الدوحة | 5/12-10 |
| 11 | الدورة (98) لمؤتمر العمل الدولي | جنيف | 6/19-7 |
| 12 | اجتماعات مجلس إدارة الغرفة العربية - البريطانية | لندن | 6/16-15 |
| 13 | أكاديمية اتحاد الغرف الأوروبية الصيفية الثانية عشرة | اوبيدوس - البرتغال | 6/19-15 |

| الفترة | البلد | الفعالية | م |
|----------|------------|--|----|
| 6/24 | برلين | اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة للغرفة العربية - الألمانية | 14 |
| 6/26-24 | برلين | منتدى الأعمال العربي الألماني الثاني عشر Arab - German Business Forum | 15 |
| 8/30 | أوروبا | زيارة وفد اتحاد الغرف الخليجية إلى أوروبا | 16 |
| 10/22-19 | روما | ندوة "التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون وإيطاليا.. الواقع والمأمول" | 17 |
| 11/6- 5 | اسطنبول | COMEC Business Forum | 18 |
| 11/15 | الكويت | الاحتفال باليوم العالمي لإحياء ذكرى ضحايا حوادث المرور (الأمم المتحدة) | 19 |
| 11/30 | كوالالمبور | منتدى الأعمال العربي الماليزي | 20 |

الوفود التجارية التي استقبلتها الغرفة خلال عام 2009

بالإضافة إلى لقاءات ممثلي الغرفة مع كبار الضيوف الرسميين للدولة، بلغ عدد الوفود التي استقبلتها الغرفة خلال عام 2009 (85) وفداً اقتصادياً وتجارياً من (57) دولة، ومن جهات دولية أخرى حسب الجدول التالي:

| م | الدولة | اسم الوفد | تاريخ الزيارة |
|----|----------------------|---|---------------|
| 1 | باكستان | رئيس الهيئة الهندسية المشتركة بوزارة الصناعة والوفد المرافق | 1/5 |
| 2 | أمريكا | طالبة من جامعة جونز هوبكنز الأمريكية | 1/5 |
| 3 | كازاخستان | وفد كازاخستاني | 1/6 |
| 4 | أمريكا | وكالة يوننايتد وورلد ايجنسي الأمريكية | 1/8 |
| 5 | منغوليا | ممثل غرفة تجارة منغوليا | 1/8 |
| 6 | هنغاريا | مدير إدارة الشرق الأوسط في وزارة التنمية الدولية والاقتصاد الهنغارية والوفد المرافق | 1/12 |
| 7 | كمبوديا | رئيس وزراء كمبوديا والوفد المرافق | 1/14 |
| 8 | بريطانيا | ممثلين شركة بريطانية | 1/20 |
| 9 | بريطانيا | رئيس بلدية مدينة برمنغهام | 1/27 |
| 10 | بريطانيا | رئيس وزراء بريطانيا السابق | 1/27 |
| 11 | لاوس | رئيس غرفة لاوس والوفد المرافق | 1/28 |
| 12 | بلجيكا | مدير عام شركة ميدي واي الطبية | 2/1 |
| 13 | صندوق النقد الدولي | وفد من الصندوق | 2/1 |
| 14 | العراق | رئيس إقليم كردستان العراق والوفد المرافق | 2/4 |
| 15 | بريطانيا | وفد اللقاء التعريفي حول قوانين الضريبة البريطانية | 2/9 |
| 16 | أوروبا | نائب رئيس اتحاد الغرف الأوروبية والوفد المرافق | 2/15 |
| 17 | سلوفاكيا | وزير الاقتصاد بالجمهورية السلوفاكية والوفد المرافق | 2/16 |
| 18 | كندا | مديرة التجارة للشرق الأوسط في وزارة التجارة الخارجية في كندا | 2/17 |
| 19 | البحرين | مسئول مبيعات حلبة البحرين الدولية | 2/18 |
| 20 | ألمانيا | مسؤولة مشروع بمؤسسة باون ويرتمبرج | 2/19 |
| 21 | مركز التجارة العالمي | مدير عام جمعية فوتوراليا الدولية والمدير الإقليمي لمركز التجارة العالمي | 2/22 |
| 22 | إفريقيا الوسطى | وفد الصندوق الإفريقي للضمان والتعاون الاقتصادي لجمهورية إفريقيا الوسطى برئاسة مستشار رئيس الجمهورية | 2/24 |

| م | الدولة | اسم الوفد | تاريخ الزيارة |
|----|------------------------|--|---------------|
| 23 | تايلند | نائب وزير التجارة التايلندي والوفد المرافق | 3/2 |
| 24 | بولندا | وزير الرياضة والسياحة في جمهورية بولندا | 3/3 |
| 25 | تركيا | مسؤولون من جريدة هوربيت التركية | 3/10 |
| 26 | فيتنام | رئيس وزراء فيتنام والوفد المرافق | 3/11 |
| 27 | بريطانيا | ممثلي Oxford Business Group | 3/16 |
| 28 | رومانيا | رئيس غرفة تجارة وصناعة براهوفا والوفد المرافق | 3/18 |
| 29 | أمريكا | وفد مركز الدراسات الإستراتيجية الأمريكي (CSIS) برئاسة مدير شؤون الشرق الأوسط | 3/18 |
| 30 | أوكرانيا | عضو البرلمان الأوكراني | 3/19 |
| 31 | ماليزيا | رئيس وزراء مملكة ماليزيا والوفد المرافق | 3/22 |
| 32 | مؤسسة ستاندرد آند بورز | وفد من المؤسسة | 3/24 |
| 33 | بلجيكا | سكرتير غرفة التجارة العربية البلجيكية | 3/24 |
| 34 | الهند | وفد تحضير من الهند | 3/25 |
| 35 | رومانيا | وفد روماني | 4/1 |
| 36 | البرازيل | رئيس غرفة التجارة والصناعة البرازيلية - الصينية | 4/5 |
| 37 | الهند | نائب رئيس جمهورية الهند والوفد المرافق | 4/7 |
| 38 | تونس | رئيس المركز التونسي للنهوض بالصادرات والوفد المرافق | 4/14 |
| 39 | الفلبين | وكيل وزارة التجارة والصناعة والوفد المرافق | 4/22 |
| 40 | استراليا | ممثل شركة سامستون الاسترالية | 4/26 |
| 41 | استراليا | المدير العام والمدير التنفيذي لشركة Computronics Corporation Ltd | 5/6 |
| 42 | تايبوان | ممثل تايبيه ومستشار السفارة ورئيس شركة Adnan Cyta | 5/10 |
| 43 | بريطانيا | رئيس بنك مويلز وممثلي شركة Kamca | 5/12 |
| 44 | تونس | كاتب الدولة لدى وزارة التجارة والصناعة التقليدية في جمهورية تونس | 5/20 |
| 45 | أذربيجان | رئيس منظمة تشجيع الاستثمار والتصدير والوفد المرافق | 5/20 |
| 46 | ألمانيا | مدير وكالة الأنباء الألمانية في تركيا | 5/21 |
| 47 | أوكرانيا | وزير الاقتصاد الأوكراني والوفد المرافق | 5/24 |

| م | الدولة | اسم الوفد | تاريخ الزيارة |
|----|----------------|--|---------------|
| 48 | الأردن | رئيس هيئة تشجيع الاستثمار الأردنية | 5/25 |
| 49 | العراق | وفد عراقي | 5/27 |
| 50 | ايرلندا | رئيس مؤسسة ايرلندا الحكومية | 6/2 |
| 51 | تونس | مدير مركز النهوض بالصادرات والوفد المرافق | 6/9 |
| 52 | تايلند | وفد تايلندي | 6/28 |
| 53 | مصر | رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والوفد المرافق | 6/29 |
| 54 | الأردن | أمين عام وزارة التجارة والصناعة الأردنية والوفد المرافق | 7/2 |
| 55 | الدانمارك | مسؤول من اتحاد الصناعات الدانماركية | 7/12 |
| 56 | البنك الدولي | كبير الاقتصاديين في البنك الدولي | 7/21 |
| 57 | هونغ كونغ | المدير الإقليمي لمجلس تنمية تجارة هونغ كونغ | 7/22 |
| 58 | الصين | مدير عام شركة الفاتح والقنصل التجاري الصيني | 9/29 |
| 59 | العراق | رئيس اتحاد رجال الأعمال والنائب الأول لرئيس غرفة تجارة البصرة | 10/8 |
| 60 | انغولا | سفير انغولا لدى أبوظبي والمستشار الاقتصادي بالسفارة | 10/12 |
| 61 | سريلانكا | وزير السياحة السريلانكي والوفد المرافق | 10/13 |
| 62 | بريطانيا | وفد بريطاني لتنظيم ندوة حول الملاحة البحرية وكيفية تطويرها | 10/14 |
| 63 | بريطانيا | أحد أصحاب الأعمال البريطانيين ومدير قسم التجارة والاستثمار في السفارة | 10/15 |
| 64 | سوازيلاند | وزير التنمية والاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق | 10/18 |
| 65 | هولندا | وفد هولندي | 10/27 |
| 66 | الهند | منسق مركز لتطوير الدراسات في الهند | 10/28 |
| 67 | سوريا | مدير عام هيئة الاستثمار السورية والوفد المرافق | 10/28 |
| 68 | إفريقيا الوسطى | وزير الدولة لجمهورية إفريقيا الوسطى ورافقه وزير التمويل | 11/1 |
| 69 | اندونيسيا | مدير التسويق الدولي في وزارة الزراعة والوفد المرافق | 11/1 |
| 70 | بريطانيا | أعضاء التجارة الدولية لشركة المملكة المتحدة والمستشار التجاري بالسفارة | 11/4 |
| 71 | أرمينيا | رئيس غرفة تجارة وصناعة أرمينيا والوفد المرافق | 11/4 |
| 72 | التشيك | نائب رئيس البرلمان التشيكي والوفد المرافق | 11/9 |

| م | الدولة | اسم الوفد | تاريخ الزيارة |
|----|-----------|--|---------------|
| 73 | لاتيفيا | وزير الشؤون الخارجية اللاتيفي | 11/10 |
| 74 | السنغال | رئيس وزراء جمهورية السنغال والوفد المرافق | 11/16 |
| 75 | اليابان | القنصل العام لليابان في الإمارات | 11/16 |
| 76 | بريطانيا | فريق صحيفة Daily Telegraph | 11/18 |
| 77 | ايطاليا | عدد من أصحاب الأعمال الايطاليين | 11/19 |
| 78 | بيلاروسيا | النائب الأول لرئيس غرفة تجارة وصناعة بيلاروسيا | 11/23 |
| 79 | سوازيلاند | مبعوث ملك سوازيلاند وزير الشؤون الخارجية | 12/14 |
| 80 | سلوفينيا | نائب وزير الخارجية والوفد المرافق | 12/16 |
| 81 | جورجيا | وزير التنمية الاقتصادية والوفد المرافق | 12/21 |
| 82 | تركيا | رئيس جمهورية تركيا والوفد المرافق | 12/22 |
| 83 | الكونغو | نائب وزير المالية ومنسق بوزارة البنية التحتية | 12/23 |
| 84 | أمريكا | وفد طلابي من جامعة كولورادو الأمريكية | 12/29 |
| 85 | جزر القمر | ممثل جمعية الصداقة القمرية - الكويتية | 12/30 |

بروتوكولات وقعتها الغرفة عام 2009

وقعت الغرفة خلال عام 2009 بروتوكولات مع كل من:

| | | |
|----|--|-----------|
| 1 | غرفة لاوس الوطنية للتجارة والصناعة | 28 يناير |
| 2 | الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية | 8 فبراير |
| 3 | الغرفة الاقتصادية الاتحادية بالنمسا | 23 فبراير |
| 4 | غرفة تجارة وصناعة بنين | 16 يوليو |
| 5 | غرفة تجارة جيبوتي | 19 يوليو |
| 6 | اتحاد أصحاب الأعمال وغرفة تجارة سوازيلاند | 23 يوليو |
| 7 | غرفة تجارة وصناعة أرمينيا | 4 نوفمبر |
| 8 | غرفة التجارة والصناعة والزراعة الموريتانية | 11 نوفمبر |
| 9 | الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية العظمى | 22 نوفمبر |
| 10 | غرفة تجارة وصناعة جورجيا | 21 ديسمبر |

الفصل الرابع

الخدمات الإدارية والتنظيمية التي تؤديها الغرفة

الخدمات الإدارية والتنظيمية التي تؤديها الغرفة

في الحياة الاقتصادية والتشريع التجاري والمالي في البلاد، بينما تهدف الفئة الثانية إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية وتوسيع حجم المبادلات التجارية مع البلدان العربية والبلدان الأجنبية بصورة عامة، أما ثالثة هذه الفئات فهي ما تقدمه الغرفة لأعضائها من خدمات مباشرة.

وقد تناولنا المجموعتين الأولى والثانية من هذه الخدمات في الفصول الثلاثة السابقة، ونسعى في هذا الفصل إلى بيان مدى ما قدمته الغرفة خلال عام 2009 لمنتسبيها من خدمات مباشرة والتي يمكن، نظراً لشموليتها لغالبية أصحاب الفعاليات الاقتصادية، أن تعتبر نوعاً من الخدمة العامة للمجتمع ككل.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن التصنيف السالف الذكر إنما هو لتسهيل البحث وتبويبه ليس إلا، فنشاطات الغرفة متكاملة ومتداخلة تسعى جميعاً لتحقيق هدف واحد هو خدمة الوطن ومؤسساته.

من أول وأهم أهداف الغرف الاقتصادية العمل على تقدم مجتمعاتها والمساهمة في تنميتها عن طريق خدمة وتطوير مؤسساتها وفعاليتها الاقتصادية، بل إن هذا الهدف يعتبر المبرر الرئيسي لقيام تلك الغرف واستمرارها.

ولما كانت خدمة المجتمع وتنمية اقتصاده مجالاً رحباً لا حدود له، وعملية واسعة ومستمرة ودائمة التطور، فإن معيار إنتاجية الغرف يكمن في مدى ما تنجزه من مهام ومقدار ما توفره لأعضائها ومنطقتها من خدمات، قياساً بما يتوفر لها من إمكانيات وكفاءات، وتبعاً لتجاوب الجهات الرسمية صاحبة القرار.

وعلى الرغم من صعوبة تصنيف الخدمات التي تؤديها الغرف، فإن من الممكن تبويبها ضمن ثلاث فئات رئيسية تبعاً لطبيعة النشاط والجهة المستفيدة منه.

تعكس أولى هذه الفئات دور الغرفة كممثلة لأصحاب الأعمال

موجز إحصائي لخدمات الغرفة الإدارية والتنظيمية

يبين الجدول رقم (1) عدد المنتسبين للغرفة، مؤسسات وأفراداً، في عام 2009، مقارنة بالأعوام الأربعة السابقة، وموزعة حسب فرع الغرفة الذي تمت فيه المعاملة:

جدول رقم (1)

مجموع المنتسبين إلى الغرفة للأعوام 2005 - 2009
(المشركون الذين جددوا اشتراكهم والمشركون الجدد)

| التغير % | (2) مشترك جديد | | | | | التغير % | (1) تجديد اشتراك | | | | | البيان |
|-------------|----------------|------|-------|------|------|-------------|------------------|-------|-------|-------|-------|-------------------|
| | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | |
| 2009 - 2008 | 2461 | 3008 | 4261 | 4815 | 4385 | 2009 - 2008 | 10678 | 16484 | 11403 | 13945 | 10475 | الفرع الرئيسي |
| % 18.2 - | | | | | | % 11.1 - | 3949 | 4440 | 4179 | 3564 | 3193 | + من العام السابق |
| | | | | | | % 30.1 - | 14636 | 20924 | 15582 | 17509 | 13668 | المجموع |
| 2009 - 2008 | 897 | 1183 | 1362 | 1725 | 1422 | 2009 - 2008 | 2663 | 2251 | 2755 | 2723 | 2278 | فرع مجمع الوزارات |
| % 24.2 - | | | | | | % 6.8 | 782 | 708 | 732 | 496 | 503 | + من العام السابق |
| | | | | | | % 16.4 | 3445 | 2959 | 3487 | 3219 | 2781 | المجموع |
| | 213 | - | (1) - | 253 | 1789 | - | (1) 460 | - | (1) - | 1184 | 2510 | فرع خيطان |
| | | | | | | - | - | - | - | 463 | 347 | + من العام السابق |
| | | | | | | - | - | - | - | 1647 | 2857 | المجموع |
| 2009 - 2008 | 1058 | 1384 | 1436 | 550 | -- | 2009 - 2008 | 4155 | 3821 | 2204 | 815 | -- | فرع برج التحرير |
| % 22.8 - | | | | | | % 2.7 | 1041 | 1014 | 515 | 21 | -- | + من العام السابق |
| | | | | | | % 7.5 | 5196 | 4835 | 2719 | 836 | -- | المجموع |
| 2009 - 2008 | 4738 | 5575 | 7059 | 7343 | 7596 | 2009 - 2008 | 23728 | 28718 | 21788 | 23211 | 19306 | الإجمالي |
| % 15.0 | | | | | | % 17.4 - | | | | | | |

(1) توقف العمل في هذا الفرع اعتباراً من مطلع مارس 2006 وعاد للعمل في موقع آخر في خيطان اعتباراً من أبريل 2009.

ومما يذكر أن العمل في فرع خيطان قد توقف اعتباراً من مارس 2006، غير أن الغرفة افتتحت في أوائل أبريل 2009 فرعاً آخر في منطقة خيطان حيث أصبح بإمكان السادة الأعضاء إنجاز معاملاتهم فيه إلى جانب الفروع الأخرى في كل من مجمع الوزارات وبرج التحرير إلى جانب الفرع الرئيسي بمبنى الغرفة. كما أنها من المفروض أن تكون قد افتتحت في أواخر فبراير 2010 فرعاً جديداً في منطقة جابر العلي.

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن إجمالي عدد الأعضاء الذين جددوا اشتراكهم بالغرفة خلال عام 2009 قد بلغ (23,728) عضواً مقابل (28,718) عضواً في العام السابق، أي بتراجع نسبته 17.4 %، أما عدد الأعضاء الجدد فبلغ (4,738) عضواً مقابل (5,575) عضواً في عام 2008، أي بتراجع نسبته 15 % . وبذلك يكون إجمالي عدد المنتسبين إلى الغرفة في عام 2009 قد بلغ (28,466) عضواً مقابل (34,293) عضواً في عام 2008، أي بانخفاض نسبته حوالي 17 % .

المعاملات

تعكس المعاملات التي تتجزها الغرفة مدى ونوعية الخدمات المباشرة التي تقدمها لأعضائها، حيث أنها معاملات يومية مستمرة ومتنوعة. ويبين الجدول رقم (2) أن إجمالي عدد المعاملات التي أنجزتها الغرفة خلال عام 2009 قد بلغ حوالي (253.5) ألف معاملة، منها (142,116) تصديق توقيع، و(24,052) تصديق فاتورة، و(14,383) شهادة منشأ، و(28,785) شهادة انتساب.

جدول رقم (2)

مجموع المعاملات التي أنجزتها الغرفة

الأعوام 2005 - 2009

| التغير % 2009 - 2008 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | المعاملات العام |
|----------------------|--------------|--------------|---------------|---------------|---------------|-----------------------------|
| - 20.4 % | 17956 | 22555 | 16,362 | 18,667 | 15,263 | تجديد اشتراك |
| - 6.3 % | 5772 | 6162 | 5,426 | 4,544 | 4,043 | + تجديد من العام السابق |
| - 17.4 % | 23728 | 28717 | 21,788 | 23,211 | 19,306 | إجمالي تجديد الاشتراك |
| - 15.0 % | 4738 | 5575 | 7,059 | 7,343 | 7,596 | اشتراك جديد |
| - 17.0 % | 28466 | 34292 | 28,847 | 30,554 | 26,902 | إجمالي عدد المشتركين |
| - 13.6 % | 28785 | 33324 | 28,732 | 30,691 | 26,783 | شهادة انتساب |
| + 20.2 % | 14383 | 11969 | 11,042 | 7,692 | 5,140 | شهادة منشأ |
| - 14.4 % | 10979 | 12819 | 8,326 | 7,531 | 5,518 | شهادات أخرى ⁽¹⁾ |
| - 5.0 % | 142116 | 149563 | 130,054 | 129,189 | 121,271 | تصديق توقيع |
| + 16.0 % | 24052 | 23672 | 18,788 | 14,224 | 10,979 | تصديق فاتورة |
| - 4.2 % | 3749 | 3933 | 3,470 | 3,721 | 3,654 | معاملات أخرى ⁽²⁾ |
| + 16.1 % | 6699 | 5772 | 6,162 | 5,426 | 4,644 | تجديد عن العام التالي |
| - 5.9 % | 253,457 | 269,182 | 230,053 | 224,484 | 200,748 | الإجمالي ⁽³⁾ |

(1) تشمل: شهادة بدل فاقد + شهادة خاصة + شهادة للدخيلة.

(2) تشمل: إلغاء ملف + تعديلات + شكاوي تجارية.

(3) تشمل: تجديد الاشتراك عن العام التالي ولا تشمل تجديد الاشتراك من العام السابق.

المعاملات عام 2009 انخفضت بنسبة 5.9 % عما كان عليه في عام 2008 الذي حقق ارتفاعاً بنسبة 17 % عما كان عليه في عام 2007 والذي حقق بدوره ارتفاعاً عن عام 2006 بنسبة 2.5 % .

ويلاحظ من الجدول رقم (2) أن جميع أنواع المعاملات (باستثناء شهادات المنشأ وتصديق الفواتير) حققت في عام 2009 انخفاضاً بنسب متفاوتة عما كانت عليه في عام 2008، وهكذا كانت المحصلة أن حقق إجمالي عدد

المراسلات

أعضائها والتراسل معهم، ومع الجهات الأخرى، عن طريق البريد الإلكتروني، وقد حرصت الغرفة على الحصول على عناوين البريد الإلكتروني لأعضائها، حيث استجاب منهم حتى أواخر عام 2009 حوالي (10,055) عضواً لجهود الغرفة في هذا الصدد فزودوها بعناوينهم على البريد الإلكتروني مما سهل عملية التواصل معهم إلى حد بعيد.

كما بلغ عدد الأعضاء الذين زودوا الغرفة بمواقعهم الإلكترونية (1938) عضواً.

وبلغ عدد زوار موقع الغرفة على الانترنت خلال عام 2009 حوالي (19) مليون زيارة معلوماتية (HIT).

وبهذه المناسبة، تود الغرفة أن تذكر السادة الأعضاء بما دعت إليه في مناسبات عدة من أهمية وضرورة تزويدها بالأرقام الصحيحة والحديثة لهواتفهم وأجهزة الفاكس لديهم وعناوينهم بالبريد الإلكتروني- حال توفرها- وكذلك بعناوينهم الصحيحة والكاملة عموماً حتى يتسنى للغرفة تقديم خدماتها لهم على أكمل وجه وبأسرع ما يمكن لما فيه مصلحة الجميع.

تعد المراسلات التي ترسلها أو تتلقاها الغرفة بمثابة جسر يربط رجال الأعمال الكويتيين بمجتمع الأعمال العربي والدولي. وبالتالي فإنها تعكس نشاط الغرفة كهمزة وصل بين رجال الأعمال والمؤسسات في الكويت ونظرائهم في الخارج.

وبلغ عدد الرسائل التي تلقتها الغرفة عام 2009 (8,242) رسالة مقابل (9181) رسالة في العام السابق. وصدر عنها (4,656) رسالة مقابل (5,862) رسالة في عام 2008.

أما عدد الرسائل الدورية التي صدرت عن الغرفة عام 2009 فبلغ (221,921) رسالة مقابل (121,756) رسالة في عام 2009.

ومما يذكر أن الغرفة بدأت منذ بضع سنوات بتطبيق أسلوب إرسال التعاميم والرسائل الدورية إلى أعضائها عن طريق جهاز الفاكس الذي يعمل بواسطة الكمبيوتر، وبالتالي فإن الأعضاء الذين ليس لديهم جهاز فاكس أو أنهم لم يزودوا الغرفة بأرقامهم لا يتلقون التعاميم والرسائل الدورية التي ترسلها الغرفة إلى أعضائها.

كذلك فقد باشرت الغرفة مؤخراً بتطبيق إرسال التعاميم إلى

جدول رقم (3)

مجموع مراسلات الغرفة 1960 - 2009

| السنة | الرسائل الواردة | الرسائل الصادرة |
|-------|-----------------|-----------------|
| 1960 | 1300 | 1700 |
| 1970 | 5039 | 5763 |
| 1980 | 9763 | 9646 |
| 1989 | 9781 | 9958 |
| 1992 | 10924 | 11037 |
| 2000 | 9380 | 8195 |
| 2001 | 9125 | 6990 |
| 2002 | 8307 | 6875 |
| 2003 | 8668 | 6923 |
| 2004 | 8880 | 6965 |
| 2005 | 9230 | 6415 |
| 2006 | 9131 | 5962 |
| 2007 | 10221 | 5919 |
| 2008 | 9181 | 5862 |
| 2009 | 8242 | 4656 |

اللجان

لما كان من الصعوبة بمكان أن يجتمع مجلس إدارة الغرفة بكامل أعضائه للنظر في كافة أمور الغرفة وشؤونها، وفي القضايا الاقتصادية والقانونية التي تعرض عليها، فقد وزع المجلس مهامه بين عدد من اللجان الدائمة (من أعضائه ومن غير أعضائه)، أما ما يعرض على الغرفة من قضايا وأمور طارئة لا تدخل في اختصاص إحدى اللجان الدائمة، فتشكل الغرفة لجنة مؤقتة لبحثها، وينتهي عمل هذه اللجنة بانتهاء مهمتها.

وتشارك الغرفة في العديد من اللجان المشتركة داخل دولة الكويت، وهي لجان لا تشكلها الغرفة، وإنما تشكلها جهة حكومية وتدعى الغرفة للمشاركة في عضويتها، ويتم تشكيل بعض هذه اللجان أحياناً، من قبل مؤسسات مدنية وتدعو الغرفة لعضويتها. وهذه اللجان يمكن أن تكون دائمة أو مؤقتة حسب طبيعة مهمتها وقرار تشكيلها.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

الدراسات العمالية ودراسات العمل والإنتاجية.

4 - لجنة التجارة والنقل:

وتختص بشؤون التجارة الداخلية والتجارة الخارجية والإشراف على الدراسات المتعلقة بهما. كما تهتم بشؤون النقل بأنواعه، والملاحة ومواضيعها، وشؤون الجمارك والموانئ، وحماية المستهلك.

5 - لجنة المالية والاستثمار:

تختص بمواضيع الميزانية العامة للدولة والتخطيط الاقتصادي والمواضيع الاقتصادية العامة كما تختص بشؤون الاستثمار محلياً ودولياً، والأمور النقدية وشؤون المصارف وشركات الاستثمار وشؤون سوق الأوراق المالية، والدراسات المتعلقة بكل هذه المواضيع.

6 - لجنة المشاريع العامة والإسكان:

تختص بأمور الإسكان والسياسات الإسكانية، وقطاع المقاولات والمقاولين بشكل عام، وأمور الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء والطرق، وكافة الدراسات المتعلقة بهذه المواضيع.

7 - لجنة العلاقات العامة والإعلام:

وتهتم بإبراز دور الغرفة وتنفيذ علاقاتها وتواصلها مع أعضائها والمجتمع بصورة عامة، كما تهتم بإبراز نشاطات الغرفة وإنجازاتها وما تقدمه من خدمات للأسرة الاقتصادية والمجتمع.

1 - مكتب الغرفة:

يعتبر مكتب الغرفة بمثابة اللجنة الإدارية والمالية، ويجتمع بسرعة للبت في القضايا العاجلة ويحيل الهام منها بعد دراسته إلى مجلس الإدارة.

2 - لجنة العضوية والعرف التجاري:

تختص بكافة أمور عضوية الغرفة، وتضع المقترحات والتوصيات الخاصة بشروط التسجيل في الغرفة، وتقوم بالإشراف على إجراء وإصدار شهادات من الغرفة بالكشوفات التي تجريها على البضائع وتحديد حالتها وكمياتها. كما تختص بتحديد العرف التجاري.

وتختار الغرفة ممثلها في مجلس إدارة مركز الكويت للتحكيم التجاري من أعضاء هذه اللجنة.

3 - لجنة الصناعة والعمل:

تختص بشؤون الصناعة والتصنيع في البلاد، وتمثيل الغرفة في اللجان والهيئات الصناعية المحلية والدولية، والإشراف على الدراسات الصناعية، كما تختص بمشاكل ومواضيع العمل والعمالة، وتمثيل الغرفة في مؤتمرات العمل العربية والدولية، وفي المؤسسات المختصة بالتدريب المهني بالبلاد، وتشرف على

أهم اللجان المشتركة الدائمة

- 5- مجلس إدارة مؤسسة الموانئ الكويتية.
- 6- مجلس الجامعات الخاصة.
- 7- لجنة الاستثمار الأجنبي.
- 8- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

- 1 - لجنة سوق الكويت للأوراق المالية.
- 2- اللجنة العامة للتوحيد القياسي.
- 3- مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة.
- 4- مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

- 29 - اللجنة القطاعية الصناعية باتحاد الغرف العربية.
- 30 - اللجنة الخليجية للنقل البري.
- 31 - لجنة الموارد البشرية وسوق العمل الخليجية باتحاد الغرف الخليجية.
- 32 - اللجنة الاستشارية العليا لشؤون العمل.
- 33 - مجلس أمناء مركز الشيخ عبدالله السالم الصباح الثقافي.
- 34 - مجلس أمناء مركز الشيخ جابر الأحمد الصباح الثقافي.
- 35 - لجنة السياحة والعقار الخليجية باتحاد الغرف الخليجية.
- 36 - مجلس أمناء مركز التميز في الإدارة بكلية العلوم الإدارية.
- 37 - مجلس إدارة الصندوق الوطني لدعم وتنظيم سوق العمل بالقطاع الأهلي.
- 38 - اللجنة الوطنية للمسؤولية المجتمعية.
- 39 - مجلس الشراكة الاستشاري للمصنعين والمقاولين المحليين.
- 40 - لجنة تعليم وتأهيل وتشغيل المعاقين.
- 41 - اللجنة الدائمة لتصنيف الفنادق والشقق الفندقية والمنتجعات.
- 42 - لجنة دعم المهرجانات التسويقية.
- 43 - لجنة الشكاوي الخاصة بسوق السياحة والسفر.
- 44 - اللجنة التوجيهية العليا للمخطط الهيكلي الثالث.
- 45 - اللجنة الدائمة للتسيق بين الجهات المعنية في مجال السلامة والصحة المهنية وبيئة العمل.
- 46 - فريق متابعة المفاوضات الخاصة باتفاقية تيسير التبادل التجاري.
- 47 - لجنة برنامج تطوير صادرات المنشآت الصناعية المصدرة.

- 9- المجلس الأعلى لشؤون المعاقين.
- 10- مجلس إدارة الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.
- 11- اللجنة الفنية الدائمة لوضع القواعد المحاسبية.
- 12- اللجنة الاستشارية لسياسات التجارية.
- 13 - لجنة دراسة محاضر المخالفات التجارية.
- 14 - لجنة دراسة معايير واتفاقيات العمل.
- 15 - اللجنة الدائمة لاتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبي.
- 16 - لجنة متابعة تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO).
- 17 - اللجنة الفنية الدائمة للأغذية.
- 18 - مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون.
- 19 - اللجنة المشتركة للتجارة الالكترونية بدول مجلس التعاون.
- 20 - مجلس إدارة مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون.
- 21 - اللجنة العليا للطوارئ.
- 22 - لجنة الأبحاث والتطوير لمجلس الجامعات الخاصة.
- 23 - اللجنة الاستشارية للمناطق الحرة.
- 24 - اللجنة العليا للمؤتمر الوطني لتطوير التعليم.
- 25 - لجنة القطاع المالي والمصرفي الخليجي باتحاد الغرف الخليجية.
- 26 - اللجنة القطاعية للاستثمار باتحاد الغرف العربية.
- 27 - اللجنة القطاعية للمصارف والمال والتأمين باتحاد الغرف العربية.
- 28 - لجنة الصناعة والترويج الخليجية باتحاد الغرف الخليجية.

اللجان المشتركة المؤقتة

- 5- لجنة وضع استراتيجية لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي.
- 6- اللجنة الفنية للسوق الخليجية الالكترونية المشتركة.
- 7- فريق تنظيم مشاركة القطاع الخاص بتنفيذ برامج ومشروعات تكنولوجيا المعلومات الحكومية.
- 8- لجنة إعداد تصور متكامل للمنطقة التجارية الحرة.

- 1- لجنة دراسة النواحي القانونية والتشريعية للعقود الخاصة باستغلال أراضي وأرصنة ميناء الشويخ.
- 2- لجنة تطوير الاتحاد العام للغرف العربية.
- 3- لجنة إنشاء منظومة المؤهلات المهنية الكويتية.
- 4- اللجنة الاستشارية العليا لبرنامج الشركات المساهمة الكويتية.

مجلس التعاون.

13 - اللجنة التنسيقية لتنظيم تداول المواد الكيميائية.

14 - لجنة تنظيم استغلال وحدات المجمع الحرفي بمنطقة الفحيحيل.

15 - لجنة تنمية المناطق التجارية والاستثمارية.

16 - لجنة إعداد مشروع الإستراتيجية الوطنية الشاملة للمرور.

9- اللجنة الوطنية العليا للتعداد العام للسكان والمباني والمسكن والمنشآت لعام 2010.

10- لجنة وضع تصور لمعالجة معوقات الشاحنات والباصات الكويتية - السعودية.

11- لجنة توفير خدمات متكاملة وميسرة لعملاء مؤسسة الموانئ الكويتية (الناولة).

12 - لجنة مناقشة فتح فروع للشركات والمؤسسات الإنتاجية بدول

مركز عبد العزيز حمد الصقر للتدريب

نفذ مركز عبد العزيز حمد الصقر للتدريب خلال الموسم التدريبي لعام 2009 البرامج التدريبية التالية:

| م | البرنامج التدريبي | تاريخ البرنامج | عدد المشاركين |
|-----|--|----------------|---------------|
| 1. | مهارات المحاسبة لغير المحاسبين | 18-21 يناير | 10 |
| 2. | حوكمة الشركات | 25-27 يناير | 11 |
| 3. | شهادة خبير تمويل إسلامي IFQ | 23-26 مارس | 7 |
| 4. | Business Development in Turbulent Times | 13-15 أبريل | 7 |
| 5. | حوكمة الشركات | 24-27 مايو | 30 |
| 6. | مهارات التعامل الفعال مع الآخرين | 24-27 مايو | 20 |
| 7. | قانون الشركات التجارية | 14-17 يونيو | 30 |
| 8. | التخطيط الاستراتيجي للعلاقات العامة والإعلام | 21-24 يونيو | 10 |
| 9. | الأسس والقواعد الاستثمارية في الأسواق المالية مبادئ وتحديات | 28-30 يوليو | 30 |
| 10. | الاتصال الفعال مع وسائل الإعلام | 4-7 أكتوبر | 30 |
| 11. | الثقافة الاقتصادية للدبلوماسيين | 11-29 أكتوبر | 59 |
| 12. | قواعد وأدوات الاستثمار في الأسواق المالية | 18-21 أكتوبر | 30 |
| 13. | عقود البناء والتشغيل والتحويل BOT | 1-4 نوفمبر | 30 |
| 14. | مهارات المحاسبة لغير المحاسبين | 8-11 نوفمبر | 30 |
| 15. | شهادة خبير التقييم المحلف CVA | 14-22 نوفمبر | 12 |
| 16. | دورة عن المعلومات التجارية | 15-19 نوفمبر | 9 |
| 17. | القواعد القانونية للتسجيل والطرح والاندماج والاستحواذ في سوق الأوراق المالية | 29-31 ديسمبر | 24 |
| 380 | المجموع الكلي للمشاركين | | |

- 3- الاتصال الفعال مع وسائل الإعلام .
- 4- قواعد وأدوات الاستثمار في الأسواق المالية .
- 5- مهارات المحاسبة لغير المحاسبين .
- 6- عقود البناء والتشغيل والتحويل BOT .
- أقامت غرفة تجارة وصناعة الكويت عدة برامج لموظفيها كان أبرزها ما يلي:
 - مهارات التعامل مع الآخرين .
 - التخطيط الاستراتيجي للعلاقات العامة والإعلام .
- بالتعاون مع نادي التسويق في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت تم إقامة البرنامج المتميز.
 - الأسس والقواعد الاستثمارية في الأسواق المالية.
 - مبادئ وتحديات خلال 27- 30 يوليو 2009.
- تم تنفيذ برنامج "الثقافة الاقتصادية للدبلوماسيين" لصالح معهد الدبلوماسية الكويتي التابع لوزارة الخارجية في الفترة من 11- 29 أكتوبر 2009.
- تم التعاون مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في تنفيذ برنامج يخدم القانونيين تحت عنوان: القواعد القانونية للتسجيل والطرح والاندماج والاستحواذ في سوق الأوراق المالية.

- نفذ المركز برنامج «مهارات المحاسبة لغير المحاسبين لصالح شركة شوري للاستشارات الشرعية» أعيان في الفترة من 18 لغاية 21 يناير 2009.
- تم التعاون مع "معهد المحللين الماليين في بيروت" في إقامة كل من البرنامج التدريبي.
 - (IFQ) خلال الفترة من 23 وحتى 26 مارس 2009.
 - (CVA) خلال الفترة من 14 وحتى 22 نوفمبر 2009.
- قام مركز عبدالعزيز حمد الصقر للتدريب بالتعاون مع Dale carnegie training بتنفيذ البرنامج المتميز Business Development in Turbulent Times وذلك في الفترة من 13 إلى 15 ابريل 2009.
- أقام المركز ندوة في التقييم الاستثماري بحضور 45 شخصية اقتصادية واستثمارية وعامة وذلك بالتعاون مع من دبي Saffar Capital - CTG-CGL
- تم تنفيذ عدة برامج بالاتفاق مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي شارك فيها العديد من المستفيدين والراغبين في مجالات البرامج المطروحة:
 - 1- قانون الشركات التجارية.
 - 2- حوكمة الشركات.

مركز الكويت للتحكيم التجاري

القضايا:

عرض خلال الفترة من 2009/1/1 حتى 2009/12/31 ما مجموعه سبع عشرة قضية تم الفصل في سبع قضايا منها، في حين تم وقف دعويين منها إجرائياً، وجاري العمل بالباقي. وبالنسبة لموضوعات القضايا فقد شغلت مسألة تسوية الحسابات بين الأطراف المتنازعة ثلاث عشرة قضية، أما قضايا عقود الوكالة فقد بلغت قضيتين أخريين، في حين أن القضايا المتعلقة بعقود الإيجار قد بلغت قضية واحدة وقضية واحدة مطالبة بالتعويض. من جانب آخر، بلغت نسبة قضايا التحكيم المحلي (65%) أي إحدى عشرة قضية، في حين بلغ عدد قضايا التحكيم الدولي ست قضايا أي نسبة (35%). أما فيما يتعلق بحجم المطالبات من حيث قيمتها فقد بلغ إجمالي

بنهاية عام 2009 يكون المركز قد أتم عامه التاسع من العمل بخطى ثابتة نحو تأكيد قيامه بمهام تسوية المنازعات التجارية، وتأكيد الدور المؤسسي في إدارة التحكيم التجاري. تميز هذا العام باستمرار الحملة الإعلامية للمركز وما ترتب عليها من حضور إعلامي واضح وأثر ظاهر وجني بعض ثمار الحملة.

اللجنة التنفيذية:

عقدت اللجنة التنفيذية خلال العام 2009 (10) اجتماعات أشرفت من خلالها على سير عمليات التحكيم التي عرضت على المركز، وتابعت المسائل الأخرى التي أعطى النظام الاختصاص بها للجنة. وتم خلال هذا العام قيد (3) محكمين وخبير، وبهذا العدد يصبح إجمالي عدد المقيدين بالمركز (85) محكماً و(38) خبيراً.

الأولى» خلال الفترة من 2009/11/1 حتى 2009/11/4، وكان الهدف منها إعطاء ثقافة قانونية للمشارك في مجال التحكيم، واشتملت على مجموعة من المحاضرات المتعلقة بالمسائل الأساسية في مجال التحكيم وعلى توجيه المشارك لقراءات متخصصة بالأمر الرئيسية في هذا المجال. وقد استفاد من هذا البرنامج خلال تلك الفترة نحو (12) مشاركاً من جهات مختلفة على أن تعقد الحلقة الثانية بداية العام 2010.

قيمة المطالبات في القضايا المعروضة هذا العام حوالي (135,24) مليون دينار كويتي.

هذا وقد قام المركز خلال هذا العام بتقديم خدمات خاصة بالتحكيم في قضايا غير خاضعة لنظامه.

أنشطة أخرى:

قام المركز خلال هذا العام بتنفيذ «برنامج إعداد المحكم» الحلقة

مركز أصحاب الأعمال

يعد مركز أصحاب الأعمال بالغرفة البوابة الرئيسية للحصول على مختلف المعلومات التجارية والصناعية والقانونية والخدمات الأخرى التي تقدمها الغرفة، ذلك أنه همزة الوصل بين أعضاء الغرفة ومراجعها من جهة، وبين مختلف إداراتها وأقسامها من جهة ثانية. ويبين الجدول التالي ما قدمه المركز من خدمات خلال عام 2009.

| م | أنواع الخدمات والمعلومات | العدد |
|----|---|-------|
| 1 | خدمة الرد على الاستعلام الهاتفي لأصحاب الأعمال داخل الكويت. | 2676 |
| 2 | خدمة الرد على الاستعلام الهاتفي لأصحاب الأعمال خارج الكويت. | 1485 |
| 3 | تقديم الخدمات والمعلومات لأصحاب الأعمال بحضورهم شخصياً للمركز. | 1840 |
| 4 | الاستعلام التجاري (بيانات أعضاء الغرفة). | 295 |
| 5 | صرف (CD) أهم القوانين التي تحكم التجارة في دولة الكويت. | 18 |
| 6 | صرف دليل الغرف التجارية والصناعية الدولي. | 9 |
| 7 | الاشتراك بمجلة الاقتصادي الكويتي. | 9 |
| 8 | المراسلات البريدية. | 110 |
| 9 | المراسلات الإلكترونية E-MAIL. | 1152 |
| 10 | طلب نشر اسم العضو في مجلات الغرف العربية والأجنبية. | 54 |
| 11 | خدمات التصوير. | 71 |
| 12 | شكوى تجارية. | 19 |
| 13 | خدمة إنجاز معاملة لأصحاب الأعمال بإدارة المعاملات | 291 |
| 14 | مقابلات أصحاب الأعمال مع مسؤولي الإدارات المتخصصة بالغرفة. | 88 |
| 15 | مستخدمي خدمة الانترنت المجانية من أعضاء الغرفة بالمركز. | 115 |
| 16 | الاتصال بأعضاء الغرفة للتذكير بتجديد التراخيص التجارية وتحديث البيانات. | 1970 |

الفصل الخامس

الحسابات الختامية

الحسابات الضامية

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المحترمين
غرفة تجارة وصناعة الكويت
دولة الكويت

التقرير حول البيانات المالية

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لغرفة تجارة وصناعة الكويت (الغرفة) وتشمل المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2009، والبيانات المتعلقة به، للدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات التفصيلية الأخرى.

مسئولية الإدارة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تتضمن تلك المسؤولية: تصميم وتطبيق والمحافظة على نظام ضبط داخلي يتعلق بإعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل بحيث تكون خالية من أية فروقات مادية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. كما تتضمن اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة وإعداد التقديرات المحاسبية المعقولة في ظل الظروف المحيطة بها.

مسئولية مراقب الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن هذه المعايير تتطلب الالتزام بمتطلبات قواعد السلوك الأخلاقي والقيام بتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من فروقات مادية.

يتضمن التدقيق، القيام بإجراءات لغرض الحصول على أدلة التدقيق حول المبالغ والافصاحات حول البيانات المالية. ويعتمد اختيار تلك الإجراءات على حكم المدقق، بما في ذلك تقدير المخاطر المتعلقة بالفروقات المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. وللقيام بتقدير تلك المخاطر، يأخذ المدقق بعين الاعتبار إجراءات الضبط الداخلي المتعلقة بإعداد وعدالة عرض البيانات المالية للمنشأة لكي يتسنى له تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الضبط الداخلي للمنشأة. كما يتضمن التدقيق، تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي الشامل للبيانات المالية.

باعتمادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأي حول أعمال التدقيق.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي لغرفة تجارة وصناعة الكويت كما في 31 ديسمبر 2009، والنتائج المالية لأعمالها والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

برأينا أن الغرفة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في سجلات الغرفة، وقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، وقد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية.

عبد اللطيف محمد العيبان (CPA)

(مراقب مرخص رقم 94 فئة أ)

جرانت ثورنتون - القطامي والعيبان وشركاهم

الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2009

| 31 ديسمبر 2008 | 31 ديسمبر 2009 | إيضاح | الموجودات موجودات غير متداولة |
|--------------------------|--------------------------|-------|---|
| دينار كويتي 8,397,648 | دينار كويتي 7,867,901 | 12 | ممتلكات والآلات ومعدات |
| | | | موجودات متداولة |
| 623,896 | 495,542 | 13 | ذمم وحسابات مدينة أخرى |
| 31,120 | 6,153 | | نقد في الصندوق |
| 593,445 | 812,943 | 14 | حسابات لدى البنوك |
| 14,520,000 | 15,625,000 | 15 | ودائع قصيرة الأجل |
| 15,768,461 | 16,939,638 | | مجموع الموجودات المتداولة |
| 24,166,109 | 24,807,539 | | مجموع الموجودات |
| | | | حقوق الغرفة والمطلوبات |
| | | | حقوق الغرفة |
| 20,754,367 | 21,498,811 | | الاحتياطي العام |
| 744,444 | 370,402 | | وفر السنة |
| 21,498,811 | 21,869,213 | | مجموع حقوق الغرفة |
| 1,352,850 | 1,365,320 | | مطلوبات غير متداولة مخصص مكافأة نهاية الخدمة |
| | | | مطلوبات متداولة |
| 924 | 259 | | ذمم دائنة |
| 34,172 | 256,300 | | مصاريف مستحقة |
| 214,209 | 239,826 | | مخصص إجازات مستحقة |
| 614,272 | 700,885 | | إيرادات مقبوضة مقدماً |
| 450,871 | 375,736 | 16 | أمانات للغير |
| 1,314,448 | 1,573,006 | | مجموع المطلوبات المتداولة |
| 24,166,109 | 24,807,539 | | مجموع حقوق الغرفة والمطلوبات |

نائب أمين الصندوق الفخري

عبد الوهاب محمد الوزان

رئيس مجلس الإدارة

علي محمد ثنيان الغانم

الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2009

ايضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

1. أهداف الغرفة

غرفة تجارة وصناعة الكويت مؤسسه ذات نفع عام غايتها تنظيم المصالح التجارية والصناعية وتمثيلها والدفاع عنها والعمل على ترقيتها، وتتمتع الغرفة بالشخصية الاعتبارية فلها ضمن نطاق هذا القانون حق التملك والبيع والشراء والتقاضي والرهن وقبول التبرعات والهبات وعقد القروض وغير ذلك من الأعمال التي تدخل في حدود اختصاصها .

عنوان الغرفة : ص.ب 775 الصفاة - الرمز البريدي 13008 - الكويت .

اعتمد مجلس إدارة الغرفة المالية للإصدار بتاريخ 22 فبراير 2010

2 . تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة والجديدة

2.1 قامت الغرفة بتطبيق المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة التالية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي لها علاقة ب/ وتسري على البيانات المالية للغرفة للفترة السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2009. كما تم اصدار بعض المعايير والتفسيرات الجديدة الاخرى لكن ليس لها علاقة بانشطة الغرفة وبالتالي لا يتوقع ان يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية للغرفة.

- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 (IFRS 7) الادوات المالية: الافصاحات
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 8 (IFRS 8) قطاعات التشغيل
- معيار المحاسبة الدولي رقم 1 (IAS 1) عرض البيانات المالية (معدل)
- معيار المحاسبة الدولي رقم 23 (IAS 23) تكاليف الاقتراض (معدل)
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 40 (IAS 40) العقار الاستثماري
- التحسينات السنوية لعام 2008

فيما يلي التأثيرات الهامة على الفترات الحالية او السابقة او المستقبلية الناتجة عن التطبيق المبدئي لهذه المتطلبات الجديدة في ما يتعلق بالعرض والتحقق والقياس .

2.1.1 التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 (IFRS 7): الادوات المالية: الافصاحات

تتطلب التعديلات افصاحات اضافية للادوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي. هذه القياسات بالقيمة العادلة يتم تصنيفها الى تسلسل هرمي ثلاثي المستوى للقيمة العادلة ، الامر الذي يعكس مدى استنادها الى بيانات السوق المرعية. كما يجب عرض تحليل كمي منفصل لفترات الاستحقاق للخصوم المالية المشتقة يبين فترات الاستحقاق التعاقدية المتبقية، حيث تعتبر هذه اساسية لفهم توقيت التدفقات النقدية. قامت الغرفة بالاستفادة من التدابير الانتقالية .

2.1.2 المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 8 (IFRS 8) قطاعات التشغيل

ان تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 8 نتج عنه اعادة تشكيل القطاعات المعلنة للغرفة لكن ليس له تأثير على النتائج المعلنة او المركز المالي للغرفة . ومع ذلك، فان نتائج القطاعات المعلنة تستند الآن الى معلومات تقارير الادارة الداخلية التي تتم مراجعتها بانتظام من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي. تم تحديد قطاعات الغرفة في البيانات المالية السنوية والمرحلية السابقة بالرجوع الى المصدر والطبيعة السائدة لمخاطر وعوائد الغرفة .

2.1.3 معيار المحاسبة الدولي رقم 1 (IAS 1) عرض البيانات المالية (معدل)

ان تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 (المعدل عام 2007) يؤدي الى بعض التغييرات في شكل وعناوين البيانات المالية الاساسية وعلى عرض بعض البنود ضمن تلك البيانات وكذلك الى ظهور افصاحات اضافية، مع بقاء قياس وتحقق الموجودات والمطلوبات والايرادات والمصاريف للغرفة دون تغيير. ومع ذلك، فان بعض البنود التي تم ادراجها مباشرة في حقوق الملكية هي مدرجة الآن ضمن ايرادات شاملة اخرى. يقوم معيار المحاسبة الدولي رقم 1 بالتأثير على عرض التغييرات في حقوق الملكية وعرض «بيان دخل شامل».

2.1.4 معيار المحاسبة الدولي رقم 23 (IAS 23) تكاليف الاقتراض (معدل)

ان معيار المحاسبة الدولي رقم 23 - تكاليف الاقتراض (المعدل عام 2007) يتطلب رسملة تكاليف الاقتراض الى الحد الذي تصبح فيه متعلقة مباشرة بعملية شراء او انتاج او انشاء الاصول المعنية التي تحتاج الى فترة زمنية لتصبح جاهزة للاستخدام او البيع او الاغراض المقصود منها. كما ان تطبيق المعيار المعدل لم يكن له اي تأثير على قياس وتحقق الموجودات والمطلوبات والايرادات والمصاريف للغرفة .

2.1.5 معيار المحاسبة الدولي رقم 40 (IAS 40) العقار الاستثماري

كجزء من التحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية (2008)، تم تعديل معيار المحاسبة الدولي رقم 40 ليشمل ضمن نطاقه العقار الاستثماري قيد الانشاء. لذلك، وبعد تطبيق التعديلات وطبقا للسياسة المحاسبية العامة للغرفة، تم قياس العقار الاستثماري قيد الانشاء بالقيمة العادلة (حيث يمكن تحديد تلك القيمة العادلة بشكل موثوق فيه)، مع تغييرات في القيمة العادلة المدرجة في الارباح او الخسائر. ان تطبيق التعديل لم يكن له اي تأثير على قياس وتحقق موجودات ومطلوبات وايرادات ومصاريف الغرفة .

2.2 بتاريخ اعتماد هذه البيانات المالية، فان بعض المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الخاصة بالمعايير الحالية قد تم اصدارها ولكن لم يتم تنفيذها او تطبيقها حتى الآن.

تتوقع الادارة بان يتم تطبيق كافة المعايير والتفسيرات في السياسات المحاسبية للغرفة للفترة الاولى التي تبدأ بعد التاريخ الفعلي لهذه المعايير والتفسيرات. ان المعلومات حول المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة المتوقع ان يكون لها علاقة بالبيانات المالية للغرفة مبينة ادناه. كما ان بعض المعايير والتفسيرات الجديدة الاخرى قد تم اصدارها لكن ليس لها علاقة بالنشطة الغرفة، وعليه، فانه ليس من المتوقع ان يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية للغرفة.

• المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 (IFRS 3) دمج الاعمال (معدل)

• المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) الادوات المالية

• معيار المحاسبة الدولي رقم 27 (IAS 27) البيانات المالية المجمعة والمنفصلة (معدل)

• معيار المحاسبة الدولي رقم 28 (IAS 28) استثمارات في شركات زميلة (معدل)

• التفسير رقم 17 (IFRIC 17) توزيع الاصول غير النقدية على المالكين

• التحسينات السنوية لعام 2009

2.2.1 المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 (IFRS 3) دمج الاعمال (معدل) (ساري المفعول ابتداء من 1 يوليو 2009)

المعيار قابل للتطبيق لعمليات دمج الاعمال التي تتم في فترات التقارير المالية التي تبدأ في او بعد 1 يوليو 2009 وسيتم تطبيقه باثر رجعي. يقوم المعيار الجديد بادخال تغييرات على المتطلبات المحاسبية الخاصة بعمليات دمج الاعمال، لكن ما زال يتطلب استخدام طريقة الشراء، وسيكون له أثر كبير على عمليات دمج الاعمال التي تتم في فترات التقارير المالية المستقبلية.

2.2.2 المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) الادوات المالية (ساري المفعول ابتداء من 1 يناير 2013 مع السماح بالتطبيق المبكر).

يهدف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الى استبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الادوات المالية: التحقق والقياس بكامله في نهاية عام 2010 على ان يسري مفعول المعيار البديل للفترة السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2013. ان المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 هو الجزء الاول من المرحلة الاولى لهذا المشروع. فيما يلي المراحل الرئيسية:

• المرحلة الاولى: التصنيف والقياس

• المرحلة الثانية: منهجية هبوط القيمة

• المرحلة الثالثة: محاسبة التحوط

بالاضافة الى ذلك، هنالك مشروع منفصل يتناول الاستبعاد .

يتعين على الادارة تقييم التأثير المحتمل لهذا التعديل على البيانات المالية للغرفة . ومع ذلك، لا تتوقع الادارة تنفيذ التعديلات حتى يتم اصدار كافة فصول استبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 39 وحتى يكون بإمكانها تقييم تأثير كافة التغييرات بشكل شامل.

بالرغم من السماح بتطبيق هذا المعيار بشكل مبكر ، إلا أن أعضاء اللجنة الفنية المنبثقة عن وزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت قررت بتاريخ 30 ديسمبر 2009 ، تأجيل التطبيق المبكر لهذا المعيار حتى إشعار آخر ، نظرا لعدم إكمال مراحل الأخرى .

2.2.3 معيار المحاسبة الدولي رقم 27 (IAS 27) البيانات المالية المجمعة والمنفصلة (معدل) (ساري المفعول ابتداء من 1 يوليو 2009)

المعيار المعدل قام بادخال تغييرات على المتطلبات المحاسبية الخاصة بفقدان سيطرة احدى الشركات التابعة والتغييرات في حصة الغرفة في الشركات التابعة. سيتم تطبيق هذه التغييرات بصورة متوقعة وفقا للتدابير الانتقالية ولذلك فانها ليس لها تأثير فوري على البيانات المالية للغرفة.

2.2.4 معيار المحاسبة الدولي رقم 28 (IAS 28) استثمارات في شركات زميلة (معدل) (ساري المفعول ابتداء من 1 يوليو 2009)

المعيار المعدل قام بادخال تغييرات على المتطلبات المحاسبية الخاصة بفقدان التأثير الفعال على احدى الشركات الزميلة والتغييرات في حصة الغرفة في الشركات الزميلة. سيتم تطبيق هذه التغييرات بصورة متوقعة وفقا للتدابير الانتقالية ولذلك فانها ليس لها تأثير فوري على البيانات المالية للغرفة .

2.2.5 التفسير رقم 17 (IFRIC 17) توزيع الاصول غير النقدية على المالكين

يقدم هذا التفسير دليلا على المعالجة المحاسبية المناسبة عندما تقوم احدى المنشآت بتوزيع الاصول غير النقدية كتوزيعات ارباح لمساهميها .

2.2.6 التحسينات السنوية لعام 2009

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) باصدار تحسينات خاصة بالمعايير الدولية للتقارير المالية لعام 2009 أدت الى عدد من التغييرات في تفاصيل السياسات المحاسبية للغرفة - منها تغييرات في المصطلحات فقط، ومنها تغييرات جوهرية لكن ليس لها تأثير مادي على المبالغ المعلنة. معظم هذه التعديلات تصبح نافذة المفعول في الفترات السنوية التي تبدأ في او بعد 1 يوليو 2009 او 1 يناير 2010

3. السياسات المحاسبية الهامة

إعداد البيانات المالية

يتم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية ووفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية .

تحقق الإيراد

تحتسب إيرادات الإيجارات على أساس مبدأ الاستحقاق .

تحتسب إيرادات الفوائد على أساس نسبي زمني ، ويؤخذ في الاعتبار مبلغ الأصل القائم ومعدل الفائدة .

إيرادات الاشتراكات وتصديق الفواتير وتصديق التواقيع وشهادات ورسوم الانتساب تؤخذ عند حدوثها .

ممتلكات وآلات ومعدات

تظهر الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الاستهلاك المتراكم وخسارة هبوط القيمة . تستهلك الغرفة الممتلكات والآلات والمعدات

على طريقة القسط الثابت بنسب سنوية حددت لاستهلاك الممتلكات والآلات والمعدات على فترة العمر الإنتاجي المقدرة لها .

مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يحتسب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين عن فترة الخدمة المتراكمة لكل موظف بتاريخ المركز المالي وفقاً للنظام الداخلي للغرفة

ووفقاً لقانون العمل في القطاع الأهلي .

بموجب القرار رقم (1) لعام 2008 الصادر بتاريخ 7 يناير 2008 وبناء على موافقة هيئة مكتب الغرفة في جلستها رقم 4 / 2007 ، المنعقدة

بتاريخ 5 ديسمبر 2007 ، قررت إدارة الغرفة احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين الكويتيين العاملين بالغرفة على أساس كامل آخر

راتب شهر تقاضاه بدلاً من احتساب المخصص للمبلغ الذي يزيد عن المبلغ الخاضع لسقف التأمينات الاجتماعية وكما كان معمول به سابقاً .

العملات الأجنبية

تقوم المعاملات بالعملات الأجنبية خلال السنة إلى الدينار الكويتي بالأسعار السائدة بتاريخ المعاملة، وتقوم الموجودات والمطلوبات

النقدية بالعملات الأجنبية في نهاية السنة إلى الدينار الكويتي بالأسعار السائدة بتاريخ المركز المالي ، ويؤخذ الفرق الناتج عن التقويم في

بيان الدخل الشامل .

4 . قرارات الإدارة الهامة والمصادر الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات

عند تطبيق السياسات المحاسبية للغرفة المفصّل عنها في (إيضاح 3) قامت الإدارة باتخاذ الأحكام والتوقعات والافتراضات حول القيمة

الدفترية لكل من الموجودات والمطلوبات والتي لا تتوفر بسهولة من معلومات أخرى عنها . التقديرات والافتراضات المتعلقة بها اعتمدت على

الخبرة التاريخيه وعوامل أخرى تعتبر متوافقة معها . قد يكون هناك اختلاف بين النتائج الفعلية وتلك التقديرات .

ان التقديرات والافتراضات يتم مراجعتها بشكل مستمر . ان مراجعة التقديرات المحاسبية يتم الاعتراف بها في الفترة التي يتم فيها

مراجعة التقدير اذا كانت تلك المراجعة متعلقة بتلك الفترة فقط او بتلك الفترة والفترات المستقبلية اذا اثبتت المراجعة التأثير على الفترة الحالية

والفترات المستقبلية .

المصادر الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات

ان الافتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالمستقبل ومصادر التقديرات الأخرى غير المؤكدة بتاريخ المركز المالي التي لها تأثير هام يؤدي الى

تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي كما يلي :

تقييم الاستثمارات في الاسهم غير المسعرة

ان تقييم الاسهم غير المسعرة يتم عادة بناء على ما يلي :

- معاملات حديثه في السوق بشروط تجارية بحتة .
- القيمة العادله الحالية لاداة اخرى مماثله الى حد كبير .
- مضاعف الأرباح أو المضاعف المحدد للقطاع .
- التدفقات النقدية المتوقعه مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود ذات سمات ومخاطر مماثله . او
- طرق تقييم اخرى.

ان تحديد التدفقات النقدية ومعامل الخصم للاستثمارات في اسهم غير مسعره يتطلب تقديرات هامة .

القرارات الهامة المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية

عند تطبيق السياسات المحاسبية للغرفة ، قامت الادارة باتخاذ القرارات التالية ، غير تلك التي تتضمن تقديرات والتي لها الاثر الاكبر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية :

تصنيف العقارات

تقرر الادارة عند حيازة عقار معين تصنيفه كعقار للمتاجره أو عقار قيد التطوير أو عقار استثماري.

تقوم الغرفة بتصنيف العقار كعقار للمتاجرة اذا تم حيازته بصفة اساسية بغرض بيعه ضمن نشاط الاعمال العادية .

تقوم الغرفة بتصنيف العقار كعقار قيد التطوير اذا تم حيازته بنية تطويره .

تقوم الغرفة بتصنيف العقار كعقار استثماري اذا تم حيازته لتحقيق ايرادات من تأجيره أو نتيجة ارتفاع قيمته أو لاستخدامات مستقبلية اخرى غير محددة .

تصنيف الاستثمارات

تقرر الادارة عند شراء استثمار تصنيفه كاستثمار محتفظ به للمتاجرة أو محدد بالقيمة العادله من خلال بيان الدخل أو متاح للبيع .

تصنف الاستثمارات للمتاجرة من قبل الغرفة اذا تم شراؤه أساسا لغرض تحقيق ربح قصير الاجل نتيجة التداول .

ان تصنيف الاستثمارات كاستثمار محدد بالقيمة العادله من خلال بيان الدخل يعتمد على كيفية مراقبة اداء هذه الاستثمارات من قبل الادارة . عندما لا يتم تصنيف الاستثمار للمتاجره ويتم تحديد قيمة عادله موثوق بها وتدرج التغيرات في القيمة العادله كبنء في بيان الدخل في حسابات الإدارة يصنف عند ذلك كاستثمار محدد بالقيمة العادله من خلال بيان الدخل .

يتم تصنيف كافة الاستثمارات الاخرى كاستثمارات متاحة للبيع .

هبوط قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع

تعامل الغرفة هبوط قيمة الإستثمارات المتاحة للبيع عند وجود انخفاض جوهري أو مستمر في القيمة العادلة لتصبح اقل من تكلفتها او عند وجود دليل موضوعي للهبوط . إن تحديد الإنخفاض أما «جوهري» أو «مستمر» يتطلب تقديرات حكمية هامة .

5. رسوم محصلة

| 2008 | 2009 |
|-----------|-----------|
| د.ك | د.ك |
| 2,678,265 | 2,116,895 |
| 209,118 | 213,934 |
| 294,321 | 293,599 |
| 25,437 | 25,340 |
| 376,307 | 311,277 |
| 133,290 | 110,615 |
| 36,590 | 83,180 |
| 3,753,328 | 3,154,840 |

اشتراكات
تصديق فواتير
تصديق توافيع
تعديل ملفات
شهادات الانتساب
رسوم الانتساب
مختلفة

6. صافي إيراد مبنى الغرفة

| 2008 | 2009 |
|-----------|-----------|
| د.ك | د.ك |
| 1,021,643 | 1,025,551 |
| (256,904) | (292,170) |
| 764,739 | 733,381 |

إيراد الإيجار
مصاريف المبنى

7. صافي تكلفة المجلة

| 2008 | 2009 |
|----------|----------|
| د.ك | د.ك |
| 6,824 | 10,757 |
| (20,129) | (20,119) |
| (13,305) | (9,362) |

إيراد المجلة
تكاليف المجلة

8. صافي عجز مركز عبدالعزيز الصقر للتدريب

| 2008 | 2009 |
|----------|----------|
| د.ك | د.ك |
| 53,481 | 52,698 |
| (916) | (993) |
| (73,177) | (73,456) |
| (20,612) | (21,751) |

الإيرادات
الاستهلاك
المصاريف

9. صافي عجز مركز الكويت للتحكيم التجاري

| 2008 | 2009 |
|-----------|----------|
| د.ك | د.ك |
| 253 | 78,118 |
| (139,448) | (80,488) |
| (139,195) | (2,370) |

الإيرادات
المصاريف

| 2008 | 2009 | 10. المصاريف العمومية والإدارية |
|-----------|-----------|-----------------------------------|
| د.ك | د.ك | |
| 1,966,787 | 1,763,632 | رواتب وأجور وإجازات ومنح للموظفين |
| 513,855 | 251,133 | مؤتمرات وحفلات ووفود |
| 173,485 | 166,325 | تبرعات واشتراكات |
| 10,564 | 10,963 | بريد وبرق وهاتف وتلكس |
| 25,781 | 20,792 | قرطاسيه ومطبوعات |
| 8,327 | 5,750 | صيانة وتصليح |
| 43,279 | 52,128 | مصاريف تأمين ضد الطوارئ |
| 129,265 | 38,882 | صحف ودراسات وإعلام ونشر وإعلان |
| 10,128 | 12,192 | مصاريف متنوعة |
| 683,097 | 251,085 | مكافأة نهاية الخدمة |
| 80,538 | 88,648 | تأمينات اجتماعية |
| 42,912 | 60,112 | مصاريف الحاسب الآلي |
| 12,877 | 11,997 | أخرى |
| 19,997 | 21,067 | كهرباء وماء |
| 19,602 | 62,626 | إيجارات |
| 3,740,494 | 2,817,332 | |

تم في عام 2008 إعادة احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين الكويتيين على أساس كامل آخر راتب تقاضاه بدلا من احتسابه على أساس المبلغ الذي يزيد عن المبلغ الخاضع لسقف التأمينات الاجتماعية وكما كان معمول سابقا وذلك من تاريخ تسجيل كل منهم لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية كموظف في الغرفة .

11 . تكاليف الاحتفالية باليوبيل الذهبي

تمثل التكاليف المدفوعة على احتفال الغرفة بمناسبة مرور 50 عاما على تأسيسها، ويشمل المبلغ تكاليف إقامة الحفل الرسمي للاحتفالية وتكاليف استضافة الوفود الرسمية من تنقلات وإقامة وتذاكر سفر، ومكافأة لموظفي الغرفة، ومصاريف إعلانات ومطبوعات مختلفة، وهدايا للحضور، وتكاليف المأدبة الرسمية للوفود المشاركة.

12. ممتلكات وألات ومعدات

أ - يتألف هذا البند مما يلي:

| التكلفة | مبنى المقر د.ك | أثاث ومفروشات د.ك | معدات وتجهيزات د.ك | الحاسب الآلي د.ك | السيارات د.ك | الإجمالي د.ك |
|---------------------------|-------------------|-------------------------|--------------------------|------------------------|-----------------|-----------------|
| 1 يناير 2009 | 11,630,464 | 372,940 | 388,683 | 339,647 | 140,000 | 12,871,734 |
| إضافات | - | 4,280 | 28,404 | 105,620 | 84,887 | 223,191 |
| استبعادات | - | - | (78,682) | (50,372) | (115,000) | (244,054) |
| 31 ديسمبر 2009 | 11,630,464 | 377,220 | 338,405 | 394,895 | 109,887 | 12,850,871 |
| الاستهلاك المتراكم | | | | | | |
| 1 يناير 2009 | 4,028,502 | 71,110 | 190,014 | 122,550 | 61,910 | 4,474,086 |
| محمل على بيان الدخل | 465,218 | 56,373 | 82,723 | 85,160 | 24,296 | 713,770 |
| متعلق بالاستبعادات | - | - | (78,682) | (50,372) | (75,832) | (204,886) |
| 31 ديسمبر 2009 | 4,493,720 | 127,483 | 194,055 | 157,338 | 10,374 | 4,982,970 |
| القيمة الدفترية | | | | | | |
| 31 ديسمبر 2009 | 7,136,744 | 249,737 | 144,350 | 237,557 | 99,513 | 7,867,901 |
| 31 ديسمبر 2008 | 7,601,962 | 301,830 | 198,669 | 217,097 | 78,090 | 8,397,648 |

ب - الأرض المقام عليها مبنى المقر للغرفة مستأجرة من الدولة ابتداء من 1993/7/8 لمدة عشرين سنة قابلة للتجديد لمدة مماثلة.

ج - تستهلك الغرفة الممتلكات والألات والمعدات بالنسب السنوية التالية:

4 %

مبنى المقر

15 %

أثاث ومفروشات

25 %

معدات وتجهيزات، الحاسب الآلي، السيارات

13. ذمم وحسابات مدينة أخرى

| 2008 د.ك | 2009 د.ك | |
|-------------|-------------|--|
| 10,099 | 9,266 | ذمم مدينة |
| 50,700 | 52,949 | ذمم موظفين |
| 26,417 | 22,849 | مصاريف مدفوعة مقدماً |
| 1,030 | 1,030 | تأمينات مستردة |
| 16,685 | 14,274 | حسابات تحت التسوية |
| 417,085 | 294,215 | إيرادات مستحقة |
| 100,000 | 100,000 | أرصدة مدينة أخرى |
| 1,880 | 959 | موجودات ثابتة تخص مركز عبدالعزيز الصقر للتدريب |
| 623,896 | 495,542 | |

14. حسابات لدى البنوك

أ - يتألف هذا البند مما يلي:

| <u>2008</u> | <u>2009</u> | |
|----------------|----------------|---|
| د.ك | د.ك | |
| 228,393 | 453,208 | بنك الكويت الوطني |
| 3,289 | 1,623 | بنك الخليج |
| 34,283 | 27,855 | البنك الأهلي الكويتي |
| 1,640 | 2,035 | البنك التجاري الكويتي |
| 795 | 1,393 | بنك الكويت والشرق الأوسط |
| 1,286 | 1,527 | بنك برقان |
| 9,293 | 9,293 | بنك الكويت الوطني - اللجنة الكويتية اليابانية |
| 23,694 | 9,043 | بنك الكويت الوطني - حساب ممتاز |
| 2,166 | 1,211 | بيت التمويل الكويتي |
| 288,606 | 305,755 | بنك الكويت الوطني - مركز التحكيم |
| <u>593,445</u> | <u>812,943</u> | |

ب - ان حساب بنك الكويت الوطني - اللجنة الكويتية اليابانية ، وحساب مركز التحكيم خاصة بالغير ، وتظهر مبالغ معادلة لهذه

الحسابات ضمن بند أمانات للغير .

15. ودائع قصيرة الأجل

أ - يتألف هذا البند مما يلي:

| <u>2008</u> | <u>2009</u> | |
|-------------------|-------------------|--------------------------|
| د.ك | د.ك | |
| 3,580,000 | 3,150,000 | البنك الأهلي الكويتي |
| 2,425,000 | 1,500,000 | بنك الكويت والشرق الأوسط |
| 2,815,000 | 3,150,000 | بنك برقان |
| 3,600,000 | 4,925,000 | بنك الخليج |
| 2,100,000 | 900,000 | بنك الكويت الوطني |
| - | 2,000,000 | البنك التجاري الكويتي |
| <u>14,520,000</u> | <u>15,625,000</u> | |

ب - الودائع بالدينار الكويتي وبفوائد تتراوح بين 2.5 % - 4.625 سنويا (بين 5 % - 6.75 % عام 2008) .

16. أمانات للغير

| 2008 | 2009 | |
|---------|---------|---|
| د.ك | د.ك | |
| 105,182 | 100,882 | اللجنة الكويتية اليابانية لرجال الأعمال |
| 267,566 | 195,881 | مركز الكويت للتحكيم التجاري |
| 75,033 | 75,883 | تأمين إيجارات |
| 3,090 | 3,090 | أرصدة دائنة أخرى |
| 450,871 | 375,736 | |

17. النقد وشبه النقد

| 2008 | 2009 | |
|------------|------------|-------------------|
| د.ك | د.ك | |
| 31,120 | 6,153 | نقد في الصندوق |
| 593,445 | 812,943 | حسابات لدى البنوك |
| 14,520,000 | 15,625,000 | ودائع قصيرة الأجل |
| (297,899) | (315,048) | أمانات للغير |
| 14,846,666 | 16,129,048 | |

18. أهداف وسياسات إدارة المخاطر

تتعرض أنشطة الغرفة إلى العديد من المخاطر المالية، مثل: مخاطر السوق (وتشمل مخاطر سعر العملة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر تقلبات الأسعار)، ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

تتولى الإدارة المركزية للمخاطر، مسؤولية إدارة مخاطر الغرفة. ويتركز عمل تلك الإدارة، وبشكل أساسي، على تأمين الاحتياجات النقدية قصيرة ومتوسطة الأجل للغرفة والتقليل من احتمالية التفاعل مع المؤشرات السلبية التي قد تؤدي إلى التأثير على نتائج أنشطة الغرفة وذلك عن طريق إعداد تقارير المخاطر الدورية التي توضح مدى تعرض الغرفة لتلك المخاطر وحجمها وأهميتها. وتدار الاستثمارات المالية طويلة الأجل على أساس أنها ستعطي مردوداً دائماً.

لا تدخل الغرفة في/ أو تتاجر في الأدوات المالية، بما في ذلك مشتقات الأدوات المالية، على أساس التخمينات المستقبلية.

إن أهم المخاطر المالية التي تتعرض لها الغرفة هي كما يلي:

18.1 مخاطر السوق

أ) مخاطر العملة الأجنبية

تتمثل مخاطر العملة الأجنبية في تقلب الأدوات المالية نتيجة لتغير أسعار تحويل العملات الأجنبية. ترى الإدارة أنه يوجد مخاطر ضئيلة من تكبد خسائر بسبب تقلبات أسعار الصرف وبالتالي فإن الغرفة لا تقوم بالتحوط لمخاطر العملات الأجنبية.

(ب) مخاطر معدلات أسعار الفائدة

تظهر مخاطر أسعار الفائدة من احتمالية التغير في سعر الفائدة الذي قد يؤثر على الربحية المستقبلية أو على القيمة العادلة للادوات المالية . لا تواجه الغرفة مخاطر ذات أهمية بشأن مخاطر معدلات سعر الفائدة .

18.2 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي تلك المخاطر التي تنتج عن عدم قدرة طرف من أطراف الأدوات المالية الوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الآخر مسببا بذلك خسارة مالية للطرف الآخر . ان سياسة الغرفة تجاه تعرضها لمخاطر الائتمان تتطلب مراقبة تلك المخاطر بشكل دائم . كما تحاول الغرفة عدم تركيز تلك المخاطر على أفراد أو مجموعة عملاء في مناطق محددة أو من خلال تنوع تعاملاتها في أنشطة مختلفة . كما يتم الحصول على ضمانات حيثما كان ذلك مناسباً .

ان مدى تعرض الغرفة لمخاطر الائتمان محدود بالمبالغ المدرجة ضمن الموجودات المالية كما في تاريخ المركز المالي والملخصة على النحو التالي:

| 2008 د.ك | 2009 د.ك | |
|-------------------|-------------------|------------------------|
| 623,896 | 495,542 | ذمم وحسابات مدينة أخرى |
| 31,120 | 6,153 | نقد في الصندوق |
| 593,445 | 812,943 | حسابات لدى البنوك |
| 14,520,000 | 15,625,000 | ودائع قصيرة الأجل |
| <u>15,768,461</u> | <u>16,939,638</u> | |

18.3 مواقع تمرکز الموجودات والمطلوبات

تعمل الغرفة داخل دولة الكويت، ان جميع موجودات الغرفة ومطلوباتها في داخل دولة الكويت .

18.4 مخاطر السيولة

ان مخاطر السيولة هي تلك المخاطر التي تؤدي إلى عدم قدرة الغرفة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير عند استحقاقها . وللمحد من تلك المخاطر، قامت إدارة الغرفة بتنوع مصادر التمويل وإدارة موجوداتها بعد الأخذ بعين الاعتبار السيولة ومراقبة تلك السيولة بشكل منتظم .

الجدول التالي يلخص فترات الاستحقاق لموجودات ومطلوبات الغرفة . ان تواريخ الاستحقاق الخاصة بموجودات ومطلوبات الغرفة، حسب الاتفاقيات التعاقدية، مبنية على أساس الفترات المتبقية، كما في تاريخ المركز المالي .

فترات الاستحقاق كما في 31 ديسمبر 2009

| المجموع د.ك | ما يزيد عن سنه د.ك | 3 الى 12 شهر د.ك | 1 الى 3 أشهر د.ك | خلال شهر واحد د.ك | الموجودات |
|-------------------|-----------------------|---------------------|---------------------|----------------------|--------------------------|
| 7,867,901 | 7,867,901 | - | - | - | ممتلكات وآلات ومعدات |
| 495,542 | - | 495,542 | - | - | ذمم وحسابات مدينة أخرى |
| 6,153 | - | - | - | 6,153 | نقد في الصندوق |
| 812,943 | - | - | - | 812,943 | حسابات لدى البنوك |
| 15,625,000 | - | 15,625,000 | - | - | ودائع قصيرة الأجل |
| 24,807,539 | 7,867,901 | 16,120,542 | - | 819,096 | مجموع الموجودات |
| المطلوبات | | | | | |
| 1,365,320 | 1,365,320 | - | - | - | مخصص مكافأة نهاية الخدمة |
| 259 | - | 259 | - | - | ذمم دائنة |
| 256,300 | - | 256,300 | - | - | مصاريف مستحقة |
| 239,826 | 239,826 | - | - | - | مخصص اجازات مستحقة |
| 700,885 | - | 700,885 | - | - | إيرادات مقبوضة مقدما |
| 375,736 | - | 375,736 | - | - | أمانات للغير |
| 2,938,326 | 1,605,146 | 1,333,180 | - | - | مجموع المطلوبات |

فترات الاستحقاق كما في 31 ديسمبر 2008

| المجموع د.ك | ما يزيد عن سنه د.ك | 3 الى 12 شهر د.ك | 1 الى 3 أشهر د.ك | خلال شهر واحد د.ك | الموجودات |
|-------------------|-----------------------|---------------------|---------------------|----------------------|--------------------------|
| 8,397,648 | 8,397,648 | - | - | - | ممتلكات وآلات ومعدات |
| 623,896 | - | 623,896 | - | - | ذمم وحسابات مدينة أخرى |
| 31,120 | - | - | - | 31,120 | نقد في الصندوق |
| 593,445 | - | - | - | 593,445 | حسابات لدى البنوك |
| 14,520,000 | - | 14,520,000 | - | - | ودائع قصيرة الأجل |
| 24,166,109 | 8,397,648 | 15,143,896 | - | 624,565 | مجموع الموجودات |
| المطلوبات | | | | | |
| 1,352,850 | 1,352,850 | - | - | - | مخصص مكافأة نهاية الخدمة |
| 924 | - | 924 | - | - | ذمم دائنة |
| 34,172 | - | 34,172 | - | - | مصاريف مستحقة |
| 214,209 | 214,209 | - | - | - | مخصص اجازات مستحقة |
| 614,272 | - | 614,272 | - | - | إيرادات مقبوضة مقدما |
| 450,871 | - | 450,871 | - | - | أمانات للغير |
| 2,667,298 | 1,567,059 | 1,100,239 | - | - | مجموع المطلوبات |

19. تكاليف الموظفين

ظهرت تكاليف الموظفين ضمن الحسابات التالية:

| <u>2008</u> | <u>2009</u> | |
|------------------|------------------|------------------------------|
| د.ك | د.ك | |
| 2,730,422 | 2,103,365 | المصاريف العمومية والإدارية |
| 48,584 | 54,776 | مركز عبدالعزيز الصقر للتدريب |
| 42,047 | 44,345 | مركز الكويت للتحكيم التجاري |
| <u>2,821,053</u> | <u>2,202,486</u> | |

20. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لتتناسب مع عرض البيانات المالية للسنة الحالية.